سواسية

العدد ٤٩ / ٥٠

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
CIHRS
www.cihrs.com

هيئة علمية مستقلة

العنوان
٩ شارع رستم- جاردن سيتي- الدور السادس شقة ٢٩ - القاهرة
تليفون ٧٩٥١١١٢ - ٧٩٤٦٠٦٥
فاكس ٧٩٢١٩١٣

رئيس التحرير
عصام الدين محمد حسن

شارك في تحرير هذا العدد
سماح قناوي
سيد اسماعيل ضيف الله
محمد سيد سلطان
محيي الدين سعيد

الجمع الالكتروني
هشام السيد

الإخراج الفني والغلاف
أيمن حسين

المدير التنفيذي
مجدي النعيم

المستشار الأكاديمي
د. محمد السيد سعيد

المدير
بهي الدين حسن

في هذا العدد

مناهضة التطبيع في الأردن جريمة! ٢
لم تكتف السلطات في الأردن بملاحقة واعتقال مناهضي التطبيع مع إسرائيل، بل عمدت أيضاً إلى استصدار فتوى تعتبر لجان مقاومة التطبيع غير مشروعة قانوناً. هاني الدحلة، رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن يكشف العوار القانوني والدستوري لهذه الفتوى.

وماذا بعد تجميد قانون الصحافة في البحرين؟ ٣
القانون الجديد لتنظيم الصحافة والنشر في البحرين دخل حيز التجميد بعد ما لاقاه من انتقادات واسعة. وعلى صفحات "سواسية" يستعرض الكاتب الصحفي على صالح سوءات هذا القانون مبرهناً على تعارضه الصارخ مع توجهات الإصلاح السياسي في البلاد.

الوجه الآخر للحزب الوطني "الديمقراطي"! ٦
محاولة متواضعة للتجمل أقدمت عليها لجنة السياسات بالحزب الوطني الحاكم في مصر كان من الطبيعي أن تخفق في الوصول إلى مراميها بعد أن اقترنت بمد حالة الطوارئ لثلاث سنوات جديدة وغطى عليها ضراوة المواجهات الأمنية لمظاهرات التضامن مع الشعب العراقي.

مناهضة العولمة وروح العصر ٨
يتوقف غياث نعيسة، العضو القيادي البارز في لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا عند ما أنتجته العولمة الرأسمالية المتوحشة من مسخ للديمقراطية، وعولمة الاستبداد والإفقار والتهميش والحرب والهيمنة، مؤكداً على أن نضالات الحركة العالمية المناهضة لهذه العولمة مرشحة لبناء بدائل ديمقراطية تعددية إنسانية على الأصعدة المختلفة.

الدور التنويري للدراما التليفزيونية ٣٠
إلى أي مدى يمكن أن تسهم الدراما في خدمة قضايا التنوير وإشاعة قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان؟ حول هذا السؤال دارت الأمسية الثقافية التي نظمها مركز القاهرة واحتفى خلالها بأبطال مسلسلين هما (حكايات حجا المصري)، و(قاسم أمين).

نحو آلية وطنية مستقلة لحماية حقوق الإنسان ٣٤
تشجع الأمم المتحدة الحكومات على إنشاء مؤسسات وطنية لحماية حقوق الإنسان. وتتوقف فاعلية هذه المؤسسات على تماشيها مع المعايير الدولية التي عرفت باسم "مبادئ باريس". وتلقي سواسية الضوء على هذه المعايير. كما يتوقف أحمد شوقي بنيوب نائب رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان عند تحليل مغزى التطورات الهامة التي لحقت بتشكيل وصلاحيات المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان بالمغرب والذي بات الأكثر قرباً من تلك المعايير.

حوارات الديمقراطية والنهوض في صالون ابن رشد ٣٨
التطورات المتلاحقة في العالم العربي تبرهن على أن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان يشكلان حجر الأساس في مجابهة تحديات التنمية والخروج من دائرة التخلف والدفاع عن الحقوق الجماعية للشعوب في مواجهة القهر الخارجي ومخططات الهيمنة الأمريكية على المنطقة. وذلك ما تكشف عنه أربع أمسيات ثقافية نظمها مركز القاهرة في إطار صالون ابن رشد، وتناولت:
● لجنة الدفاع عن الديمقراطية.. كيف تنهض بمهامها؟ ● مبادرة باول.. هل تصلح رداً على تقرير التنمية الإنسانية؟ ● لماذا لا يتظاهر العرب؟ ● أسباب تخلف العرب.

الملف ٩ — ٢٨

لا للحرب والاحتلال.. لا للطغيان
ملف خاص يتناول مواقف مركز القاهرة للتضامن مع الشعب العراقي في مواجهة الغزو والطغيان الداخلي، ويعرض إلى مبادرته التي انضمت إليها مؤسسات ورموز المجتمع المدني في العالم العربي وقدمت إلى القمة العربية مستهدفة إنقاذ الشعب العراقي من محنته. كما يتناول الملف بالتقييم الأداء العربي العاجز عن تقديم الدعم الفعال للشعب العراقي، ومصير العراق في مواجهة المشروع الإمبراطوري الأمريكي وغياب مشروع تحرري عربي.
حول هذه الموضوعات تقرأ لكل من **بهي الدين حسن، سميح القاسم، صلاح عيسى، عصام الدين محمد حسن، محمد برادة، محمد بنيس، محمد سيد أحمد، هاشم شفيق.**

تسليم بغداد.. الإنجاز الأخير لنظام صدام!

عصام الدين محمد حسن

لن يمحى من الذاكرة العربية يوم التاسع من إبريل ٢٠٠٣ الذي شهد السقوط المخزي لنظام صدام حسين بعد الاختفاء المريب له ولجميع المسئولين العراقيين واختفت معهم قوات الحرس الجمهوري وفدائيو صدام وميليشيات حزب البعث تاركين بغداد تفتح أذرعها لدخول مشاة البحرية الأمريكية وسط العاصمة دون أدنى مقاومة تذكر وتاركين الرأي العام العربي يتجرع مرارة الصدمة بعد انهيار الأوهام التي غذاها الإعلام العراقي ووزيره المختفي وبعض الفضائيات والصحف العربية حول ستالينجراد جديدة في بغداد تتحطم على أسوارها أحلام الغزاة.

سقط صدام ونظامه الدموي بعد أن رفض كافة النداءات التي دعته للتنحي وإنقاذ شعبه من مغبة الغزو الأمريكي-البريطاني، تاركاً شعبه - الذي عانى الويلات من بطشه وطغيانه ومغامراته العسكرية- نهباً لمشاعر متناقضة تمتزج فيها الفرحة برحيل الطاغية، والأسى على الخراب الذي لحق ببلادهم والضحايا الذين سقطوا في حرب فرضت عليهم، والقلق على مصير الأسرى والمفقودين من أبنائهم، والألم لأن الخلاص من الطاغية اقترن بوقوع بلادهم تحت الاحتلال بعد ثلاثة أسابيع فقط من الغزو الذي انطلق تحت شعار "الحرية للعراق"!

ولقد أظهرت الحركة العالمية المناهضة للحرب والهيمنة الأمريكية على العالم رفضا حازما لشن الحرب حتى ولو تلفحت باسم مبادئ نبيلة، طالما ضحت من أجلها الشعوب في تطلعها للحرية والديمقراطية والعدالة والسلام، ومدركة أيضا أن هذه المبادئ قد أصيبت بطعنة نجلاء، حيث يجري توظيفها لتبرير حمامات الدم وجرائم الحرب، ومدركة كذلك أن إهدار حق الشعب العراقي في تقرير مصيره وفي اختيار من يحكمه بحرية بعيدا عن نهج اغتصاب السلطة واحتكارها بالعنف الطاغي لا يمكن أن يكون مسوغا للقبول بالتدخل العسكري الخارجي واسترجاع عصر الاحتلال الاستعماري الذي يشكل في حد ذاته انتهاكا صارخا لحق الشعوب في تقرير مصيرها وفي السيطرة على ثرواتها.

وبالمقابل فقد أظهر النظام العربي تجليات عجزه بأفدح صورها مكتفيا بالمعارضة اللفظية للحرب من دون أن يترجم تلك المعارضة إلى موقف عملي، ومعلنا التزام أطرافه بعدم المشاركة في الحرب، دون أن يعني ذلك امتناع بعض أطرافه عن تقديم المساندة الفعلية لجحافل الغزو التي انطلقت وتدار عملياتها من داخل أراضي عربية.

ومن قبل أن تبدأ الحرب على العراق، فقد كانت العديد من العواصم والمدن العربية مسرحا لحروب أخرى ازدادت ضراوة من بعد الغزو لقطع الطريق على صوت الشارع العربي الرافض للحرب والمطالب بموقف عربي جاد لمناصرة الشعب العراقي والتصدي للهجمة الاستعمارية الجديدة على المنطقة.

داخل هذا الإطار تعلقت أنظار الشعوب العربية، بما يمكن أن يفعله العراق وشعبه في معركة نظام صدام الأخيرة دفاعا عن بقائه. تلك المعركة التي تطلع كثيرون لأن تكون مدخلا للتصدي للغطرسة الأمريكية ومشروعها الإمبراطوري، ولقطع الطريق على مخططاتها التي تستهدف استكمال الهيمنة المباشرة على العالم العربي وثرواته.

ولا شك أن تماسك الشعب العراقي وامتناعه خلال الأيام الأولى من الغزو عن الترحيب بالغزاة قد أربك إلى حد كبير حسابات واشنطن ولندن، والأرجح أيضا أنه قد شكل مفاجأة للنظام العراقي ذاته وللكثير من المراقبين الذين توقعوا أن يهيئ الغزو الفرصة لانتفاضة شعبية تسهم في التحرر من أسر نظام صدام حسين، الذي هدد شيعة البصرة قبيل أيام من الغزو بالقتل إذا لم يقاتلوا الغزاة.

والمؤكد أن شعب العراق يرفض أن يقايض خلاصه وحريته باحتلال أرضه، وبتسليم السلطة لحاكم عسكري أمريكي، والأرجح كذلك أن العديد من القوى السياسية والتكوينات الثقافية والاجتماعية العراقية كان لديها هواجس عميقة حول مصداقية المشروع الأمريكي للإطاحة بنظام صدام الذي كان يحظى بدعم الولايات المتحدة ومساندتها وبخاصة في سنوات حربه ضد إيران، والمؤكد كذلك أن هذه القوى لم يغب عن أذهانها مرارة تخلي قوات التحالف عنهم إبان انتفاضة ١٩٩١، وتركهم هدفا مستباحا لعمليات القمع والتنكيل التي طالت عشرات الألوف منهم في ذلك الوقت.

وقد جاءت المقاومة النسبية في الجنوب من قبل القوات النظامية العراقية والميليشيات والعشائر المسلحة التي تدين بالولاء للرئيس العراقي، معززة لتطلعات في حرب طويلة الأمد تستنزف الغزاة وتجهض أحلامهم ومشروعاتهم.

بيد أن مثل هذه الحرب كانت تستدعي إدخال الشعب العراقي بمختلف قواه في إطار معادلة لا تختزل الحرب عند حدود الدفاع عن النظام وشخص رئيسه المتمترس بأكبر حشد من خيرة جنوده وميليشياته داخل بغداد.

ودخول الشعب العراقي في هذه المعادلة لم يكن ممكنا بعد أن أضاع نظام صدام أكثر من اثني عشر عاما دون أن يقدم على خطوة جادة باتجاه مصالحة حقيقية مع شعبه تفتح الباب لطي صفحات سوداء مخضبة بدماء ضحاياه، وتمهد الطريق لانصهار مختلف التشكيلات السياسية والثقافية والعراقية والدينية في بناء عراق حديث وموحد على أسس ديمقراطية تكفل المواطنة المتساوية وتؤمن احترام التنوع الفريد داخل المجتمع العراقي.

ومن ثم لم يكن باقياً لنظام صدام، والمراهنين عليه سوى الرهان على غضبة السماء على الغزاة، وعلى أن كراهية الشعب العراقي للاحتلال الأمريكي ولسياسات بوش الإجرامية، تفوق كراهية نظام صدام الدموي.

ولكن هل كان ذلك يكفي لدحر العدوان ودرء الهجمة الاستعمارية على المنطقة؟

المؤكد أن التاسع من أبريل قدم الإجابة على هذا السؤال بعد دخول الغزاة العاصمة دون مقاومة وإسقاط تماثيل صدام وحرق صوره بعد ضربها بالأحذية في مختلف المدن العراقية. والمؤكد أن هذا المشهد التاريخي قد برهن بما يكفي على أن الوطن لا ينفصل عن مواطنيه، وأن حماية حرية الأوطان وكرامتها ليست بمعزل عن حرية مواطنيها وكرامتهم، وأن قدرتنا على التصدي لهذه الهجمة الاستعمارية الجديدة لن تتحقق بمعزل عن التصدي للطغيان، ولكل أشكال الاستبداد التي تقهر مبادرات الشعوب.

عندما تصبح مناهضة التطبيع جريمة في الأردن!

فيما تتصاعد مطالب الشارع العربي بوقف كافة أشكال التطبيع مع إسرائيل، جراء جرائمها المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني، وفيما تمارس حركة حقوق الإنسان العربية والعالمية ضغوطها على المجتمع الدولي من أجل تبني تدابير عقابية تجاه سلطات الاحتلال ونظام الأبارتهيد العنصري الإسرائيلي، وفيما تتزايد الضغوط على الاتحاد الأوروبي من أجل تعليق اتفاقات الشراكة الأوروبية مع إسرائيل، تتصدى السلطات الأردنية لمناهضة التطبيع مع إسرائيل، ولم تتوقف عند حد اعتقال العديد من رموز مناهضة التطبيع مرتين دام اعتقالهم فيها قرابة الشهرين كل مرة وأفرج عنهم تحت ضغط الرأي العام والنقابات المهنية والأردنية، بل وصل الأمر حد اعتبار لجان مقاومة التطبيع غير مشروعة قانونا استنادا إلى فتوى تحصلت عليها الحكومة من الديوان الخاص بتفسير القوانين. وقد تلقت "سواسية" مذكرة قانونية حول هذا الإجراء الأخير أعدها المحامي البارز هاني الدحلة رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن. وتقدم "سواسية" موجزا لها.

هاني الدحلة
رئيس مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن

تنص المادة ١٢٣ من الدستور الأردني على أن "للديوان الخاص حق تفسير نص أي قانون لم تكن المحاكم قد فسرته، إذا طلب إليه ذلك رئيس الوزراء" وعليه فإن حق الديوان الخاص بتفسير القوانين محصور دستوريا في حالة كون النص المطلوب تفسيره لم يعرض للتفسير أمام المحاكم ولم يصدر أي قرار قطعي من أي محكمة أردنية مختصة بتفسير هذا النص.

وبموجب ذلك فقد قرر الديوان الخاص رفض تفسير الكثير من النصوص التي طلب رئيس الوزراء تفسيرها عندما تبين أن هذه النصوص مفسرة من قبل المحاكم مؤكدا في قراراته في مثل هذه الحالة "أن الديوان لا يملك الصلاحية لتفسير النقطة المطلوب تفسيرها ما دام أن المحاكم قد فسرتها".

وقد سبق لديوان التفسير أن رفض الاستجابة لرئيس الوزراء عندما طلب رأي الديوان الخاص في نزاع بين سلطة الكهرباء وشركة الكهرباء مؤكدا في قراره الصادر في ١٦ /٨ /١٩٨٨ "أن طلب التفسير يجب أن ينصب على نص قانوني محدد مشوب بالغموض أو قابل للتأويل ويخرج عن حدود هذا الاختصاص صلاحية فض المنازعات أو اقتراح الحلول لها أو إصدار الفتاوى بشأنها".

وقد جرت الممارسة في ديوان التفسير على أن يستغرق الرد على طلب التفسير مدة تتراوح بين شهرين وسنة، ولا يوجد قرار واحد فسره الديوان في أقل من شهرين.

فإذا جئنا إلى قرار الديوان الخاص بتفسير القوانين رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٢، والمعنى بالموقف من لجان مقاومة التطبيع- نجد أنه يتضمن الأخطاء التالية:

١- السرعة غير المعهودة في إصدار القرار (بعد يوم واحد من تقديم الطلب) حيث أرسل كتاب رئيس الوزراء إلى الديوان في ٢٤ نوفمبر وصدر القرار في ٢٥ نوفمبر.

٢- أن كتاب رئيس الوزراء والأسئلة التي طرحها وبالصيغة المكتوبة بها هي أسئلة تتطلب اقتراح حلول وإصدار فتاوى وليس بينها أي طلب لتفسير نص غامض أو قابل للتأويل. ومن ثم يصبح الديوان غير مختص بإصدار قرار حول الأسئلة الواردة بالطلب عملا بالمبدأ المقرر دستوريا وما أرسته قرارات سابقة للديوان.

٣- إن قرار ديوان التفسير لم يذكر رقم المادة التي قام بتفسيرها، فهو قد جاء بفتوى ورأي عام يقول إنه ليس في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢ ولا في قوانين النقابات الأخرى أي سند يتيح تشكيل لجنة مقاومة التطبيع النقابية.وبعدم ذكره لأرقام المواد أو أرقام القوانين الأخرى تكون الصيغة التي اعتمدها قرار الديوان صيغة غير معنونة وتعيب القرار لأن التشريع يجب أن يكون واضحا ويشار للقانون ورقمه وللمادة المطلوب تفسيرها ويضع نصها ثم يقوم بالتفسير. ويصبح بذلك قرار الديوان قولاً عاماً لا يتصف بما يلزم للقانون وتفسيره من وضوح ودقة. والتفسير على هذا النحو جاء غامضا ويتطلب التفسير والتأويل لمعرفة أي قانون وأي مادة يقصد ديوان التفسير بالتفسير الذي تقدم به!

٤- لقد خلص قرار الديوان إلى "أن تشكيل لجنة مقاومة التطبيع النقابية ولجنة مقاومة التطبيع في نقابة المهندسين لممارسة نشاطات لا علاقة لها بتنظيم المهن التي شرعت القوانين النقابية لتنظيمها ودون أي سند من هذه القوانين يشكل خروجا على أحكامها وعن الغايات التي شرعت لتحقيقها "وتعتبر هذه الفقرة استجابة كاملة لطلب رئيس الوزراء في كتابه لديوان التفسير. وهي عبارة عن إصدار فتوى قانونية بتأييد ما ورد في كتاب رئيس الوزراء، وهي بنفس الوقت لا تتضمن أي إشارة لأي قانون ولأي مادة في قانون، وهو ما يجعل من هذه الفتوى خروجا على صلاحيات الديوان وتصبح غير ملزمة ومنعدمة.

ومن ثم يكون قرار الديوان -فتواه- لا يجوز تنفيذه ويفترض أن تمتنع دوائر الإجراء عن قبوله.

وماذا بعد تجميد قانون تنظيم الصحافة في البحرين؟

استحق قانون تنظيم الصحافة والنشر في البحرين، والصادر بموجب المرسوم رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٢ سخط الدوائر الحقوقية والسياسية والصحفيين والكتاب البحرانيين، وهو ما دعا الحكومة في خطوة حميدة إلى تجميد العمل به، وتشكيل لجنة ضمت بعض الصحفيين لدراسة القانون وتقديم مقترحاتهم بشأنه. وقد أنجزت اللجنة تقريرها، بيد أنه حتى إعداد هذا التقرير لم تكن الحكومة قد أفصحت عن نيتها بعد بشأن إصدار قانون بديل للقانون الذي تم تجميده. والذي تبرهن الانتقادات الموجهة إليه على تعارضه الصارخ مع توجهات الإصلاح السياسي التي كانت ومازالت محلا للاحتفاء من قبل الأوساط السياسية في البحرين.

علي صالح
صحفي بحريني

يقتضي إعمال المبادئ الديمقراطية ومبادئ حرية الصحافة التخلي عن الرقابة المسبقة، والتأكيد على استقلالية كل أجهزة الإعلام وليس الصحافة فقط، بما يحد من تدخل الحكومة ممثلة في وزارة الإعلام والتي تبدو وكأنها المصدر الوحيد للأخبار الدولية، بالإضافة إلى ضمان استقلالية الصحفي والكاتب فيما يبديه من آراء وما يتناوله من موضوعات. فأين هو قانون تنظيم الصحافة والنشر من هذه المبادئ الديمقراطية، وهل يعتبر ما جاء به من نصوص وتوجهات إثراء لهذه المبادئ أم إجهاضاً لها، وهل الصحافة في ظله ستتعزز حريتها واستقلاليتها أم أن العكس هو الصحيح؟.

ففي الوقت الذي يؤكد فيه هذا القانون وفي مستهل باب تنظيم الصحافة على أن الصحافة تؤدي رسالتها بحرية واستقلال، وأن الصحفيين مستقلون لا سلطان عليهم في أداء عملهم لغير القانون، فإنه في الطرف المقابل يقوم بسلب هذه الحرية والاستقلالية بقدر هائل من المحظورات والتهديدات والعقوبات.

فالمفروض أن قانون ٢٠٠٢ جاء ليلغي قانون ١٩٧٩ وليكون أكثر تقدماً وديمقراطية عنه بحكم المتغيرات التي حدثت على مدى ٢٣ عاماً هي فرق الزمن بين القانونين، وبحكم الظروف والاوضاع الحالية التي نعيشها في ظل الإصلاحات السياسية والديمقراطية، والتي تؤكد كل يوم على احترام حرية التعبير، وعلى الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم.

والمعروف أيضاً أن قانون المطبوعات لعام ١٩٧٩ ولد في أحضان قانون أمن الدولة، حيث كانت كلُ كلمة تقال وتتضمن سؤالاً أو تلمح بـ (لا)، هذه الكلمة تعتبر تحريضاً، والتساؤل يعتبر تشكيكاً في السلطة التنفيذية، والتشكيك والتحريض يستحقان العقوبة الصارمة التي تقررها تدابير ذلك القانون.

المحظورات

غير أنه هذه المرة يبدو أن المشرع لم يجد لديه الوقت الكافي لصياغة قانون مطبوعات جديد يتناسب وما نحن عليه في عام ٢٠٠٢، أو أن التعليمات قد صدرت إليه لكي يفصل ثوباً لعام ٢٠٠٢ بمقاسات عام ١٩٧٩، وعليه فقد قام هذا المشرع بنسخ قانون ١٩٧٩، أو بالأحرى معظمه وأطلق عليه اسم قانون تنظيم الصحافة والنشر لعام ٢٠٠٢ . بل أن هذا المشرع -الترزي- قد زاد على القانون "الجديد" محظورات وعقوبات أكثر وأشد، وكأن قانون أمن الدولة لازال قائماً، وأن الديمقراطية غير موجودة أو لم تصل إلينا بعد.

فالصحفي في القانون القديم - الجديد ممنوع في فصل الحقوق والواجبات من:

- أن ينتهك حقاً من حقوق المواطنين أو يمس حرياتهم، ومن الانحياز إلى الدعوات العنصرية أو الدعوة إلى كراهية الأديان أو احتقار لرأي طائفة من طوائف المجتمع.
- التعرض للحياة الخاصة لأي شخص، وبعدم تناول مسلك الموظف العام أو الشخص ذي الصفة النيابية العامة أو المكلف بخدمة عامة. أي بكلمة أصح على الصحفي ألا يتناول أي شئ بالنقد وألا يتناول ما تتناوله سلطات التحقيق والمحاكمة.
- وممنوع عليه قبول تبرعات أو إعانات أو مزايا خاصة من جهات أجنبية (أما إذا كانت هذه العطايا والمكارم من جهات محلية ومن الحكومة فيمكنه قبولها). ترى ماذا يكون عليه الوضع لو تلقى الصحفي تبرعات أو عطايا من السعودية أو أمريكا؟ هل يطاله القانون؟

وتتراوح عقوبة من يتلقى تبرعات من جهة أجنبية ما بين خمسمائة و ألف ديناراً بحريني، ويمكن للمحكمة أن تحكم بتغريم ذلك الصحفي ضعفي التبرع الذي قُدِمَ إليه. ونص القانون على أن تمنح قيمة الغرامة لجمعية الصحفيين. لماذا جمعية بالذات؟ وماذا فعلت هذه الجمعية لتختص وحدها بالحصول على هذه المبالغ بغير وجه حق؟ ومن قال إن هذه الجمعية تمثل الجسم الصحفي في البحرين حتى تحظى بهذا الامتياز.

ويمنع على الصحفي "التعرض لدين الدولة الرسمي في مقوماته وأركانه بالإساءة أو النقد"، وكذلك "التعرض للملك بالنقد، أو إلقاء المسئولية عليه على أي عمل من أعمال الحكومة". ولماذا الحكومة فقط وبالتحديد وليس أي سلطة أخرى مع أن الملك يرأس السلطات الثلاث؟.

وتشمل قائمة الممنوعات الصحفية أيضاً "التحريض على ارتكاب جنايات القتل أو النهب أو الحرق أو جرائم مخلة بأمن الدولة إذا لم يترتب على هذا التحريض أية نتيجة". وكأن القتل والنهب والحرق هي جرائم أمن دولة، وكأنه ثبت في الماضي أن الصحافة قد مارست مثل هذا التحريض أو أن أحد الصحفيين

البحرينيين قد أدين بمثل هذه الجرائم على مدى ٦٥ عاماً من عمر الصحافة في البحرين.

ويأتي من ضمن التحريضات الممنوعة "التحريض على قلب نظام الحكم أو تغييره" والتحريض على بغض طائفة أو طوائف من الناس أو التحريض الذي يؤدي إلى تكدير الأمن العام أو المساس بالوحدة الوطنية، والتحريض على منافاة الآداب العامة أو المساس بكرامة الأشخاص وعدم الانقياد للقوانين أو تحسين أمر من الأمور التي تعد جناية أو جنحة في نظر القانون.

وكل واحدة من هذه الممنوعات لها عقوبة هي عبارة عن ضعف العقوبة التي كانت في قانون ١٩٧٩، فغرامة الألف دينار في ذلك القانون أصبحت ألفي دينار، وكأن المشرع حرص في القانون الجديد أن يراعي عامل التضخم وتآكل قيمة العملة. أما عقوبة الحبس فلم تتأثر بالتضخم وبقيت ستة أشهر ترتفع إلى خمس سنوات في حال تكرار الجريمة خلال ثلاث سنوات، بالإضافة إلى العقوبات التكميلية الأخرى مثل الحكم بتعطيل الجريدة مدة ستة أشهر وإلغاء ترخيصها.

ولا يزال في جعبة قانون تنظيم الصحافة أو بالأحرى منعها الكثير من الممنوعات، فالمادة ٧٠ منه تنص على أنه "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر، يعاقب بغرامة لا تزيد على ألفي دينار على نشر ما يتضمن : عيباً في حق ملك أو رئيس دولة عربية أو إسلامية، أو أية دولة أخرى تتبادل مع مملكة البحرين التمثيل الدبلوماسي"، وكذلك ما يعتبر "إهانة أو تحقيراً لأي مجلس تشريعي أو المحاكم أو غيرها من الهيئات النظامية"، وأيضاً نشر أخبار كاذبة أو أوراق مصطنعة أو مزورة مسندة بسوء نية إلى الغير متى كان من شأن هذا النشر تكدير الأمن العام أو إلحاق ضرر بمصلحة عامة.

ومن الممنوعات كذلك "نشر أنباء الاتصالات الرسمية السرية أو بيانات خاصة بقوة الدفاع يترتب على إذاعتها ضرر للصالح العام، أو إذا كانت الحكومة قد حظرت نشرها". أما الممنوعات أو الجرائم التي يعاقب عليها بغرامة ألف دينار فقط فهي التي تتعلق بنشر ماجرى في الدعاوي القضائية التي قررت المحكمة سماعها في جلسة سرية، أو حتى نشر ما جرى في الجلسات العلنية محرفاً وبسوء نية، وكذلك ما جرى في الجلسات السرية للمجالس التشريعية أو حتى لجانها، أو نشر ما جرى في الجلسات العلنية لها محرفاً وبسوء نية.

ومن ممنوعات فئة الألف دينار أيضاً نشر الأحكام الصادرة في جرائم الاغتصاب والاعتداء على العرض وجرائم الأحداث إذا كان الغرض من نشرها التحريض على الفجور والدعارة. أي أن النية هنا هي التي تقرر مصير الصحافي في هذه الحالة. هناك أيضاً الأنباء التي من شأنها التأثير في قيمة العملة الوطنية أو بلبلة الأفكار عن الوضع الاقتصادي للبلاد أو نشر أخبار إفلاس تجار أو محال تجارية أو صيارفة بدون إذن خاص من المحكمة المختصة.

دولة صديقة

ويبدو أن المشرع -المانع- اكتشف أنه انتقل إلى ممنوعات الاقتصاد وحذر الصحافيين من التطرق إلى عمليات تزييف العملة، ونسى شيئاً في ممنوعات السياسة والأمن العام والدين والطائفية والوحدة الوطنية والقتل والحرق والنهب وغيرها، ألا وهو منع نشر "ما يتضمن عيباً في حق ممثل دولة أجنبية معتمدة لدى مملكة البحرين وبسبب أعمال تتعلق بوظيفته"، وكذلك انتقاد "أي إعلان أو بيان صادر من دولة أو هيئة أجنبية قبل موافقة الوزير". ويبدو أن المنوعين الأخيرين قد قصد بهما السفير الأميركي وتصريحاته الذي يعتبر في العرف البحريني سفيراً لدولة صديقة، ولا يعتبره شعب البحرين كذلك. فالانحياز الأميركي للصهاينة وممارستهم الإجرامية في فلسطين، وإصرار الرئيس الأمريكي على شن عدوان على العراق واحتلاله. لم يترك لأمريكا من صديق إلا شارون وعصابته، وبالتالي فإن انتقاد ومهاجمة أمريكا ورئيسها وارد في كل وقت، فهو يتصرف بحقد وبعدوانية، والقانون الذي نحن بصدده يطلب من أصحاب الفكر والقلم أن يسكتوا عن هذه العدوانية وإلا عوقبوا في عقر دارهم ومن قبل حكومتهم.

وإذا ما أضفنا إلى هذه الممنوعات والقيود ما تضمنه هذا القانون من رقابة مسبقة ولاحقة ومن ممنوعات وعقوبات بالنسبة للمطابع والمكتبات ودور السينما ومحلات بيع الأشرطة السمعية والبصرية، ووسائل النشر الإلكترونية، والتي وجد فيها الناس مؤخراً الوسيلة البديلة للتعبير عن الرأي بعد التضييق الذي شهدته الصحافة -والذي تمثل قبل صدور القانون- في منع نشر المقالات والأخبار، ومنع فضح الفساد وانتقاد المفسدين، بل وامتد هذا التضييق ليشمل كل انتقاد يوجه إلى الحكومة بصفة عامة وبعض المسئولين بصفة خاصة، وأن تصبح وزارة مثل الإعلام من الوزارات المحرم انتقادها.

وأضفنا إليه أيضاً ما أعطى وزير الإعلام من سلطات منع إدارية مثلما جاء في المادة ١٩ والتي تقول "يجوز بقرار من الوزير منع تداول المطبوعات التي تتضمن المساس بنظام الحكم في الدولة أو دينها الرسمي، أو الإخلال بالآداب أو التعرض للأديان تعرضاً من شأنه تكدير السلم العام، أو التي تتضمن الأمور المحظور نشرها طبقاً لأحكام هذا القانون". وكذلك المادة ٢٠ التي تقول "يجوز بقرار من الوزير منع أية مطبوعة صادرة في الخارج من الدخول والتداول في المملكة وذلك محافظة على النظام العام أو الآداب أو الأديان أو لاعتبارات تتعلق بالصالح العام".

أي إصلاح؟

وبالتالي فإن ما جاء به هذا القانون الجديد يتعارض تماماً مع توجهات الإصلاح السياسي، والحرص على بناء المجتمع الديمقراطي القائم على أعمدة حرية الرأي والتعبير واحترام الرأي الآخر والشفافية، وتقبل النقد، والمجتمع الذي يقوم على سلطات ثلاث وليس سلطة واحدة كما كان الحال في الماضي وقبل بدء مرحلة الإصلاح والانفتاح وإقامة مجتمع الديمقراطية.

غير أنه من الواضح أيضاً أن إعادة نسخ مواد وأحكام القانون القديم بما تضمنه من ممنوعات وتحريمات وعقوبات لم تكن صدفة ولا اعتباطاً بعد أن بقيت المبادئ التي تضمنها مشروع قانون الصحافة الذي وضعته لجنة تفعيل ميثاق العمل الوطني منذ أكثر من سنة محبوساً في أدراج مجلس الوزراء، فقد أرادت الحكومة بهذا القانون - كما أرادت بحزمة القوانين التي أصدرتها منذ شهر يوليو الماضي، أن تحصن نفسها وتمنع نقدها وتعاقب على هذا النقد، وخاصة إذا ما أخذ في الاعتبار أن ثوب الحكومة ملئ بأنواع من هذه الثقوب التي تحتاج إلى تغطية صحفية وليس تغطية حكومية.

وخلاصة القول أن الصحافيين والكتاب وأصحاب المكتبات والمطابع ومراسلي الصحف ووكالات الأنباء مطالبون بإسقاط هذا القانون المتخلف أو التخلي عن هذه المهنة لموظفي الحكومة.

انتخابات البحرين خطوة على طريق الإصلاح

تنطلق أهمية الانتخابات النيابية التي أجريت في البحرين في الرابع والعشرين والحادي والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٢ من أنها ثاني انتخابات تجرى في تاريخ البحرين، حيث جرت الانتخابات الأولى في ديسمبر ١٩٧٣ . كما أنها ثاني انتخابات تجرى في البحرين بعد إقرار ميثاق العمل الوطني في الخامس عشر من فبراير ٢٠٠١، حيث سبقتها انتخابات المجالس البلدية في ٩ و١٦ مايو ٢٠٠٢ وبهذا فهي تعد فعليا إحدى المحطات المهمة على طريق استكمال الإصلاحات السياسية وبناء مملكة دستورية.

محمد سيد سلطان

شارك في هذه الانتخابات مجموعة من الجمعيات السياسية بالبحرين منها المنبر الوطني الإسلامي، والشورى، والأصالة، وميثاق العمل الوطني، والوسط العربي الإسلامي وغيرها .. في حين قاطعتها أربع جمعيات هي الوفاق الوطني الإسلامية، والعمل الوطني الديمقراطي، والتجمع الوطني الديمقراطي، والعمل الإسلامي وذلك على أرضية تحفظها على الطريقة التي تمت بها إجراء التغيرات على دستور ١٩٧٣، وبعض التغيرات التي أجريت عليه، وطريقة إقرار دستور مملكة البحرين لعام ٢٠٠٢ .

بلغ عدد المرشحين في هذه الانتخابات ١٧٤ مرشحا موزعين على سبع وثلاثين دائرة في خمس محافظات جرت فيها انتخابات الجولة الاولى، من بينهم ثمان نساء أي ما يعادل ٤,٦ في المائة من إجمالي المرشحين. بلغت نسبة المشاركة في الجولة الاولى للانتخابات ٥٠,٢٧٪ من إجمالي من يحق لهم التصويت، وذلك حسب تقدير اللجنة الأهلية للرقابة على الانتخابات في البحرين. أما نسبة المشاركة في الجولة الثانية من الانتخابات –والتي جرت بين ٤٢ متنافسا من المرشحين– فقد بلغت ٢٤,٥٦٪ . في بادرة ذات دلالة هامة وافقت الحكومة البحرينية على مراقبة سير العملية الانتخابية؛ وعلى ذلك فقد تم تشكيل فرق لمراقبة الانتخابات من قبل اللجنة الأهلية لمراقبة الانتخابات، وهي اللجنة المكونة من أعضاء الجمعية البحرينية للشفافية والجمعية البحرينية لحقوق الإنسان. وفيما يلي نعرض لأهم الملاحظات التي أبداها تقرير اللجنة الأهلية للرقابة على الانتخابات في البحرين من ملاحظات بشأن سير العملية الانتخابية والقوانين المنظمة لعملية الانتخابات.

رصد تقرير اللجنة بعض السلبيات التي شابت العملية الانتخابية، من هذه السلبيات: أن القانون لم يحدد بصورة واضحة حقوق المرشح ووكيله في يوم الاقتراع وأثناء عملية فرز الأصوات. لاقت الطريقة التي تم بها تقسيم الدوائر السكانية العديد من الانتقادات من قبل الجمعيات المشاركة في الانتخابات. أما بالنسبة لعملية الاقتراع نفسها فقد انحصرت سلبياتها في حدوث بعض تكرار عملية التصويت في مراكز اقتراع مختلفة، وعدم تمكين المرشحين أو وكلائهم من التواجد الدائم في مراكز الاقتراع خلال فترتي الاقتراع وفرز الأصوات. أثار ترقيم بطاقات الاقتراع تخوفا لدى البعض من إمكانية التعرف على ورقتهم الانتخابية والمرشح الذي اختاروه، وهذا مما يتعارض مع مبدأ السرية التي تشترطها حرية الانتخابات وهو ما يدعو المنظمة العالمية لأنظمة الانتخابات عادة إلى الدعوة إلى عدم ترقيم أوراق الاقتراع بهدف الحفاظ على سرية الانتخابات.

ولقد رصدت اللجنة الكثير من الإيجابيات التي صاحبت العملية الانتخابية منها ما هو قانوني، مثل، أنه رغم عدم تحديد القانون صراحة كيف يمكن التعرف على شخصية المنقبات قبل الإدلاء بأصواتهن، مما خلق نوعا من التباين بين اللجان الانتخابية في الجولة الأولى إلا أن هذا الأمر تم تداركه في الجولة الثانية بوضع مقصورات خاصة للمنقبات في مراكز الاقتراع أثناء الدورة الثانية. كما نجحت العملية الانتخابية بدرجة كبيرة في تقديم فرص للمواطنين أو من يحق لهم ممارسة الانتخاب ليسجلوا ويقترعوا. كما تم استعمال تقنيات حديثة ومتطورة للتأكد من هوية الناخبين. كان التثقيف الانتخابي بشكل عام كافيا، والتزم أفراد الشرطة بالبقاء خارج مراكز الاقتراع، قبل وأثناء عمليات الفرز، وبشكل عام فقد كان التنظيم داخل مراكز الاقتراع مقبولا، وتم توفير الكثير من الجهد والوقت على الناخبين. ومن أهم الإيجابيات لعملية الاقتراع التي رصدتها اللجنة، تمكين من يحق لهم التصويت بالتصويت بقرب أماكن عملهم أو تواجدهم في يوم الاقتراع. ووضعت اللجنة التنفيذية المشرفة على الانتخابات كاميرات مختلفة في مختلف مراكز الاقتراع، حيث تم استخدامها في نقل ما يدور في هذه المراكز في شبكة الإنترنت، ودعت اللجنة الأهلية لمراقبة الانتخابات إلى توسيع هذه الخدمة في المستقبل مما سيساهم في تعزيز شفافية الانتخابات ونزاهتها.

لعبت وسائل الإعلام دورا أساسيا في هذه الانتخابات فامتنعت الإذاعة والتلفزيون عن بث أية إعلانات انتخابية وهو ما شكل نقطة إيجابية ، وذلك من أجل ضمان التكافؤ بين المرشحين، فليس كل من رغب في المنافسة قادرا على تحمل نفقات الإعلانات. كما التزمت هيئة الإذاعة والتلفزيون بإيقاف الحملات الانتخابية قبل موعد الاقتراع بأربع وعشرين ساعة التزاما بالقوانين الانتخابية. إلا أن الإعلام الرسمي لم يتح الفرصة لمن عارضوا المشاركة في الانتخابات من إبداء آرائهم في العملية الانتخابية، كما وجهت للمقاطعين الكثير من الانتقادات خلال البرامج الحوارية التي فصلت بين الإعلان عن مقاطعة الانتخابات وموعد الجولة الأولى وبين الجولتين.

ولم يقل دور الصحافة في هذه العملية عن الدور الذي لعبته هيئة الإذاعة والتلفزيون، وكان من الإيجابيات التي رصدتها اللجنة الأهلية لدور الصحافة في التغطية الإعلامية لهذه الانتخابات، هي الحيادية التي اتسمت بها التغطية التحريرية بشكل عام وتوفير الفرص المتساوية للمترشحين في تقديم أنفسهم لناخبيهم في بعض الجرائد دون مقابل مادي. ولكن هذه الإيجابيات لم تحل دون وقوع بعض السلبيات فيما يتعلق بالصحف، منها استغلال بعض كتاب الأعمدة الصحفية أعمدتهم لعرض برامجهم الانتخابية والدعاية لأنفسهم، مما أعطاهم فرصة للوصول لم تتوفر للمترشحين الآخرين.

وفي نهاية تقرير اللجنة الأهلية أوصت اللجنة بعدة توصيات منها، دعوتها إلى صدور حزمة من القوانين المنظمة لعملية الانتخابات قبل موعد الانتخابات بوقت كاف. كما دعت اللجنة إلى أن يحدد القانون بصورة تفصيلية ما أمكن حقوق وواجبات المرشح في يوم الانتخابات. كما حثت اللجنة على رسم دوائر الحدود الجغرافية للدوائر الانتخابية. كما دعت إلى أن يحدد المشرع بصورة واضحة وقاطعة السماح، أو عدم السماح، للعاملين في الأجهزة العسكرية والأمنية بممارسة حقهم في الانتخاب والترشيح. وأن يعطي القانون الحق للمرشح في تعيين أكثر من وكيل مع اشتراط عدم تواجد أكثر من وكيل واحد منهم في المركز الانتخابي للدائرة. كما اقترحت اللجنة أن تتضمن القوانين الانتخابية نصا يتيح للجان الأهلية مراقبة الانتخابات من أجل توفير المزيد من الدعم للعملية الانتخابية وتعزيز الثقة بها. كما دعت اللجنة إلى تحديث قوائم الناخبين للتأكد من عدم احتوائها على أسماء لا يحق لها الاقتراع، وتوفيرها قبل الانتخابات بوقت كاف حتى يتسنى تنقيتها واقتصارها على من يحق لهم الاقتراع. كما دعت اللجنة إلى التوسع في النقل الحي لعمليتي الاقتراع وفرز الأصوات على شبكة الإنترنت لتشمل جميع مراكز الاقتراع. وأخيراً حثت اللجنة أجهزة الإعلام الرسمية (الإذاعة والتليفزيون) على ممارسة دورها الإيجابي في تثقيف الناخبين وإتاحة الفرصة للآراء المتباينة مع وجهة النظر الرسمية وتوفير مساحة كافية لعرض آرائها. كما دعت اللجنة الصحافة المحلية الالتزام بالمعايير المهنية في نشرها لإعلانات المرشحين وذلك بوضعها في إطار يكتب عليه في الأعلى "إعلان" بهدف إشعار القارئ بأن المادة التحريرية هي دعاية انتخابية مدفوعة.

الوجه الآخر للحزب الوطني "الديمقراطي"!

في تطور مفاجئ، تقدمت حكومة الحزب الوطني الديمقراطي إلى مجلس الشعب المصري -الذي تسيطر عليه الأغلبية الكاسحة من أعضاء حزب الحكومة- بمشروع قرار بمد حالة الطوارئ السارية في البلاد على نحو متواصل منذ أكتوبر ١٩٨١، وذلك قبيل انتهاء مدة سريانها في ٣١ مايو ٢٠٠٣ .

وكما هو مألوف، فإن الأغلبية كانت جاهزة للمسارعة بالموافقة على طلب الحكومة، الذي لم يعارضه سوى ٣٠ نائبا ينتمون لحزب التجمع والوفد والإخوان المسلمين والمستقلين.

وللوهلة الأولى -ودون أدنى شك- يبدو واضحا أن هذه الخطوة تجسد عناد الحكومة وحزبها تجاه المطالب المتكررة لكافة القوى الديمقراطية والمنظمات الحقوقية التي بح صوتها في المطالبة بإنهاء حالة الطوارئ التي يشكل استمرارها عدوانا على الحقوق والحريات العامة، والتي يتم تحت مظلتها إهدار ضمانات استقلال القضاء وضمانات المحاكمة المنصفة من خلال تشكيل محاكم أمن الدولة "طوارئ" التي يحرم الماثلون أمامها من حقهم في الطعن على الأحكام الصادرة ضدهم أمام محكمة أعلى، والتي يجيز قانون الطوارئ للحاكم العسكري التدخل في أحكامها، هذا فضلاً عما تتيحه حالة الطوارئ المعلنة من صلاحيات لرئيس الجمهورية يجوز بموجبها إحالة المتهمين في أية قضية للمحاكمة أمام القضاء العسكري.

غير أن الحزب الوطني الديمقراطي بعد أيام قلائل فاجئ الكثيرين بما يوحي بأنه قد عقد العزم على إجراء تحسينات على وضعية حقوق الإنسان المنكوبة في ظل الطوارئ. حيث تقدمت لجنة السياسات بالحزب الحاكم إلى حكومته بعدد من التوصيات تتضمن إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة من قانون العقوبات وإلغاء محاكم أمن الدولة المنشأة بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠، وتشكيل مجلس وطني لحقوق الإنسان.

التوصية الأولى بدت للمراقبين ذات طبيعة شكلية باعتبار أن عقوبة الأشغال الشاقة غير قائمة من الناحية العملية منذ سنوات طويلة. وإلغاء محاكم أمن الدولة إذا ما تحقق لا يمتد إلى إلغاء محاكم أمن الدولة "طوارئ" التي لا يشك أحد في طبيعتها الاستثنائية وفي منافاتها لمعايير العدالة. ولكن تظل المطالبة بإلغاء محاكم أمن الدولة العادية مطلبا حيويا، وخاصة وأن قانونها يتيح لرئيس الجمهورية أن يضم إلى تشكيلها ضباط القوات المسلحة.

على أن إلغاء هذه المحاكم ينبغي أيضا أن يمتد إلى إلغاء القانون المنشئ لها برمته، بما تضمنه من سلطات استثنائية واسعة أتاحت للنيابة الجمع بين سلطتي الاتهام والتحقيق وتلاشت في ظلها سلطات قاضي التحقيق وقاضي الإحالة، وتعاظمت من خلالها صلاحيات النيابة في الحبس الاحتياطي للمتهمين والتي قد تصل إلى ستة أشهر بموجب التعديلات التي أدخلت على القانون بدعوى مكافحة الإرهاب. وقد أظهرت الممارسات توسعا في استخدام صلاحيات الحبس الاحتياطي الذي أصبح بمثابة عقوبة فعلية يجري تطبيقها بحق معظم الخصوم السياسيين.

ولقد كان من الممكن أن تجد التوصية بإنشاء مجلس وطني لحقوق الإنسان قدرا من المصداقية لو لم تتشبث الحكومة وحزبها بتمديد حالة الطوارئ التي استشرت في ظلها انتهاكات حقوق الإنسان وأصبحت بمثابة دستور أبدي للبلاد.

غير أن التمسك بالطوارئ من جانب وبترسانة من القوانين التي تحاصر منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني عموما من جانب آخر تضفي شكوكا عميقة على جدوى هذه التوصية، بل وتدفع بعض الأوساط الحقوقية إلى النظر لهذه الخطوة ليس فقط باعتبارها محاولة لتجميل وجه الحزب وحكومته، بل محاولة أيضا لتقديم بدائل حكومية لمنظمات حقوق الإنسان المستقلة التي يؤرق نشاطها الحكومة.

وسيظل الحكم النهائي على جدية هذه الخطوة مرهونا بعدة أمور يتعلق بعضها بضرورة مسايرة القانون الذي من المفترض أن ينشئ المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وفقاً للمعايير الدولية في إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، وأهمها ضمانات الاستقلال المالي والإداري عن الحكومة، وضمانات التمثيل الواسع لمنظمات حقوق الإنسان وفعاليات المجتمع المدني في تشكيله، وتوفره على آليات تتيح للمجلس حق تلقي الشكاوي والتحقيق فيها والتفتيش على السجون ومراكز الاحتجاز المختلفة.

وقبل هذا كله أن تبرهن الحكومة وحزبها على رغبة حقيقية في تحسين حالة حقوق الإنسان، وفي بناء شراكة فاعلة مع المجتمع المدني من أجل تعزيز هذه الحقوق، وهو ما يتطلب في حده الأدنى إنهاء حالة الطوارئ ووضع حد للقيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

اجتماعات سرية لمنظمة التجارة العالمية في استراليا!

خالد الفيشاوي
نشط مصري في الحركة المناهضة للعولمة

بزعم حماية الوفود المشاركة في اجتماعات منظمة التجارة العالمية، وحماية سكان المدينة من العنف والإرهاب، اتخذ البوليس تدابير وإجراءات صارمة لم يسبق للعاصمة الأسترالية أن شهدت مثلها..

فرغم أن الاجتماعات عقدت يومين فقط، هما الخميس والجمعة (١٤و١٥ نوفمبر) إلا أن الشرطة منعت أية مظاهرات في قلب العاصمة الأسترالية لمدة خمسة أيام قبل الاجتماعات وبعدها. وتحول ميدان "أوليمبيك"، حيث عقدت الاجتماعات، إلى قلعة حصينة، محاطة بالمتاريس الحديدية والأسمنتية، واصطف المئات من قوات الشرطة، والسيارات المصفحة، وكلاب الحراسة، وحلقت طائرات الهليوكوبتر بشكل دائم فوق الميدان وفي منطقة وسط المدينة، وحذر البوليس مسبقا بأنه مزود "باسبراي" حارق، وبأسلحة للتصدي للعنف، منها أسلحة لا تستخدمها سوى القوات المسلحة وصرح "ديك آدمز"، مساعد مفوض الشرطة، أن البوليس لن يتسامح مع المتظاهرين ضد الاجتماعات. وتحولت منطقة وسط المدينة إلى منطقة محظورة، وتم إغلاق محطة القطار، والمدارس والمصالح والمحلات التجارية في منطقة ميدان أوليمبيك. أنفقت أستراليا ٥ ملايين دولار لتأمين الاجتماع.

في تحد واضح للحظر، نظم ٢٠٠٠ معارض مسيرة. شاركت فيها الجماعات البيئية، والنقابات العمالية، والجماعات المناهضة للعولمة، وطلاب المدارس الثانوية والجماعات الديمقراطية. أعربوا عن احتجاجهم على العولمة، وعلى الحرب الأمريكية ضد العراق، وسياسات الحكومة الأسترالية التي تنتهك حقوق المهاجرين واللاجئين السياسيين. وحاصرت الشرطة المتظاهرين، واعتقلت ٥٠ منهم، وأصابت الصحفية الأسترالية "باتريشا كارافيلاس" بجروح بالغة، نقلت بعدها للمستشفى. وفي هجوم غير مسبوق على الحريات، أعلن وزير الداخلية الأسترالي إغلاق مواقع الإنترنت التي تحرض ضد منظمة التجارة العالمية. وذكر منها ١٢ موقعا لمنظمات مناهضة للعولمة خلال العامين الماضيين.

شارك في الاجتماعات حوالي ٢٥ وزيرا للتجارة في قمة وزارية مصغرة لمنظمة التجارة العالمية، لمتابعة التقدم الذي حدث في المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة الذي عقد في "الدوحة" في نوفمبر الماضي، والخاص بتحرير التجارة في قطاع الخدمات وفي الزراعة، وتناولت الاجتماعات تحرير الخدمات، وخاصة المياه،والصحة، والتعليم،والتأمين الاجتماعي، والقطاعات المالية الأخرى.

عشية الاجتماع الوزاري المصغر لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في "سيدني"، أصدرت أكثر من ١٥٠ منظمة غير حكومية من كافة أرجاء العالم بيانا أدانوا فيه الاجتماع الذي لم تدع له سوى ٢٥ دولة من الدول الأعضاء في المنظمة، بدون سند أو معيار واضح لهذا الاختيار، سوى أن الدول الكبرى صاحبة المصلحة ترى فيها القدرة على لعب دور خاص داخل المنظمة ومع بقية الدول الأعضاء فيها كي يوافقوا على مطالب الدول الكبرى وعلى رعاية مصالحها.

من ناحية أخرى، عبرت العديد من الدول الأعضاء في المنظمة عن عدم ارتياحها لاجتماعات "سيدني". في هذا الإطار، يقول "بونيفيس تشيدایاسكي"، سفير زيمبابوي في سويسرا، أن "الاجتماع الوزاري المصغر يعد الاتفاقيات ويجبر بقية الأعضاء على تنفيذها".

ويضيف "شيفالي شارما"، من معهد سياسات الزراعة والتجارة في جنيف، أن هذه الاجتماعات غير شرعية، لعدم وجود معيار معروف تم على أساسه اختيار البلدان المشاركة، وأنها تعقد للالتفاف على مشكلة عجز المنظمة عن التوصل إلى اتفاقيات تجمع عليها الدول الأعضاء وتشارك في صنعها. وأن هذه المجموعة المختارة تفرض نفسها بشكل غير شرعي لقيادة المنظمة، وتشكيل "لوبي" دولي يفرض إرادته على المنظمة.

تؤكد الخبرات السابقة أن هذه الاجتماعات الوزارية المصغرة، بالرغم من أنها اجتماعات غير رسمية، إلا أن قراراتها تجد سبيلها للتطبيق والتنفيذ. فقد عقدت اجتماعات مماثلة في المكسيك وسنغافورة قبل المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، وفرض قراراتها في الدوحة.

والأدهى، أنها لم تفرضها بموافقة الدول الأعضاء في المنظمة البالغ عددها ١٤٥ دولة، بل فرضت بشكل تآمري يتنافى مع أية قواعد ديمقراطية تتبعها مؤسسة دولية. فبعد انتهاء مؤتمر منظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة في نوفمبر الماضي رسميا. وبعد سفر معظم الوفود المشاركة. عقد اجتماع لبعض الوفود صدر عنه ما أسموه بالإعلان الرسمي للدوحة!!

وبالرغم من أن عددا كبيرا من البلدان المشاركة في الاجتماعات الوزارية المصغرة تنتمي إلى بلدان العالم الثالث، إلا أنها لا تعبر عن مصالح شعوبها، قدر ما تلبي مطالب ومصالح الدول الكبرى، خضوعا للضغوط السياسية والاقتصادية التي تتعرض لها، ومنها الحرمان من المميزات التجارية الممنوحة لها في الأسواق الأمريكية والأوروبية، والحرمان من الاستثمارات والمساعدات، أو حتى الحرمان من الدعوة لحضور الاجتماعات الوزارية المصغرة في المستقبل، حيث يرى البعض أن مجرد الدعوة للحضور ميزة لا يجب التفريط فيها.

أسفرت اجتماعات "سيدني"، السرية -والتي لن تنشر مناقشاتها- عن الإقرار بخوض مفاوضات جديدة حول الاستثمار والمنافسة والتدابير الحكومية، وخصخصة الخدمات،وتوسيع أجندة الاجتماع الوزاري الخاص لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في كانون بالمكسيك في ربيع هذا العام، وتوقيع المزيد من الاتفاقيات التي سيكون لها نتائج سياسية واجتماعية واقتصادية بعيدة المدى على شعوب العالم.

ولذلك، تدعو منظمات المجتمع المدني في بيانها إلى ضرورة إقرار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بعد مناقشات واسعة في داخل كل بلد عضو في المنظمة أولا، ثم في اجتماعات واسعة بحضور كل الدول الأعضاء في المنظمة، ورفض أية اجتماعات وزارية مصغرة، واتباع آليات اكثر ديمقراطية في اتخاذ قراراتها .والتوقف عن ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية من جانب الدول الكبرى على البلدان الفقيرة لإجبارها على قبول اتفاقيات تتنافى مع مصالحها.

مناهضة العولمة و"روح العصر"

غياث نعيسة
مسئول العلاقات الدولية في لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا

تعني مناهضة العولمة اليوم، باعتبارها الحركة الاجتماعية العالمية الناهضة والواعدة، موقفا حازماً وواضحاً من أجل الديمقراطية وتوسيعها بالمزيد من المشاركة المواطنية المباشرة في إدارة الناس لشؤون حياتهم. لأن إحدى الضحايا الأولى للعولمة الليبرالية المتوحشة -بالرغم من ضجيج الخطاب الأيديولوجي الليبرالي- هي تحديداً الممارسة الديمقراطية نفسها.

هذه الأزمة التي تتعرض لها المؤسسات والممارسات الديمقراطية منذ سنوات وحتى داخل البلدان الديمقراطية الأكثر عراقة، هي مثار سجال فكري وإعلامي وسياسي عميق، وتشكل أحد المحاور الأساسية لنضالات الحركات الاجتماعية في هذه البلدان. بل بدأ أعضاء البرلمانات "ممثلو الشعب" يعلو صراخهم أكثر فأكثر بالشكوى من تقلص مساحة السلطة التشريعية الفعلية الباقية لهم، والتي سحبتها من أيديهم مؤسسات فوق-قومية غير منتخبة وغير ديمقراطية تفرض على الدول والمجتمعات (والديمقراطية منها) سياساتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية. لكن هذا لا يعني -بأي حال- انتهاء دور الدولة ومسؤولياتها.

في بداية الثمانينيات، شهد العديد من البلدان في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا تجارب انتقال ديمقراطي تفاوتت أهميتها وعمقها وفق الشروط الخاصة في كل منها. وشهد العالم في نفس الفترة، وثوب القطاعات الأكثر شراسة ومحافظة للرأسمالية لاستلام مقاليد الحكم في كل من بريطانيا والولايات المتحدة.

ولاستكمال الصورة، علينا أن لا ننسى أن الإدارة الأمريكية وحلفاءها، في معمعة الحرب الباردة، قد استخدمت الفكرة الديمقراطية وحقوق الإنسان كجزء من أدوات الحرب الأيديولوجية ضد أنظمة شمولية هي الاتحاد السوفياتي ومنظومته (هذا في الوقت الذي كانت تتآمر هي فيه على أنظمة ديمقراطية وتساند أنظمة دكتاتورية)، في المقابل كان الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه مستمرين في طرح أيديولوجية تدعو للمساواة والعدالة(!!) بعد أن تخلت بيروقراطيتها الحاكمة عن طوبى المساواة والعدل فعلياً، وحققت لجماهيرها مساواة العوز والرعب).

وأخيرا، في عام ١٩٨٥، على الرغم من محاولات البرويسترويكا إدامة بقاء البيروقراطية الحاكمة، عبر خطاب عصري يدعو" لدمقرطة" النظام الحاكم. لم تمنع انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي والأنظمة الشمولية الملحقة به، دون حرب ودون دور يذكر للقوى "الديمقراطية" أو "المجتمع المدني"، طبعاً باستثناء بولونيا حيث لعبت فيها حركة التضامن والكنيسة دوراً هاماً. تم ذلك بقرار من قسم من الشريحة الحاكمة الأكثر حرصاً على المحافظة على مصالحها تاريخياً فتحولت من حيازة وسائل الإنتاج إلى ملكيتها. لكن، لا بد من الإقرار بأن خطاب" البرويسترويكا" ساهم بشكل غير مباشر، مع كل ما سبق، في إضفاء سمة تحولات ديمقراطية "للعصر".

ما نريد قوله إنه مع سيرورات الانتقال الديمقراطي هذه في الثمانينيات ولغاية بداية التسعينيات، ساد العالم حقاً شعور بنهاية الأنظمة السياسية الاستبدادية الفظة. وربما صح القول بأن "روح العصر" كانت حينئذ تتوافق مع هذا الميل العام. ولكن، تغير الحال منذ عام ١٩٩١ وحرب الخليج الثانية، وسيادة سياسة العنف والحرب والحصار والتجويع التي يفرضها النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة، ولا سيما مع استراتيجيتها بمكافحة "الإرهاب" التي يمكّنها من أن تجعل أياً من كان: شخص أو مجموعة أو حزب أو جمعية أو بلد أو شعب... "إرهابيا" وتحشد له كل أساطيلها وقواتها لسحقه والبطش به. وبالطبع فإن هذا البطش له مقابل "إنساني"! وهو وعدها بإقامة نظام "ديمقراطي جداً"! مكانه، كما حصل في أفغانستان. فإن العولمة المعسكرة هذه تضع العالم بأسره اليوم في حالة طوارئ مستمرة، و"الديمقراطية" التي تعد بها ليست إلا صورة مسخ عنها على شاكلة " ديمقراطية قرضاي". والحال، فإن طوفان وجبروت وسائل الإعلام التجارية الكبرى التي ترافق هذه العولمة وتشكل أحد جوانبها الهامة في غسل دماغ البشر على صعيد عالمي، محاولة أن تفرض على البشرية فكراً أحادياً وشمولياً، يزرع الوهم بأن هكذا مسخ للديمقراطية هو الديمقراطية، إنما يؤكد حقيقة هذه العولمة الشمولية والعسكرية النزعة.

بهذا المعنى، يمكننا القول بأن "روح" الثمانينيات والتسعينيات قد أفلت. مما يعني أن بناء ممارسات سياسية على أساسها الآن إنما يعبر عن حالة انفصام و"تأخر" عن "روح العصر" الفعلية، أي عن فهمنا للعولمة وتأثيراتها، أكثر من عقد من الزمن.

"روح العصر" اليوم هي إرادة المقاومة ضد عولمة استبداد الإفقار والتهميش والإقصاء والحرب والهيمنة والحرية المطلقة لرؤوس الأموال في تقرير مصير وحياة الغالبية الساحقة للبشرية. "روح العصر" اليوم تعني الكفاح من أجل ديمقراطية المشاركة المواطنية، فلم يعد يكفي التغني بالديمقراطية التمثيلية التي تتفرغ كل يوم من محتواها. لأنه في الوقت نفسه الذي تنخرط فيه ملايين البشر في نضالات مقاومة العولمة الرأسمالية المتوحشة، فإنها تبني بدائل ديمقراطية تعددية وإنسانية على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتبني أسساً جديدة ومبدعة للممارسة الديمقراطية تقوم على تقرير المواطنين الأحرار أنفسهم لشؤون حياتهم، ومشاركتهم المباشرة في الشأن العام وإدارته.

هذه البدائل تبنى بالإرادة الحرة والواعية لغالبية مواطني العالم. لأن "رياح التاريخ وحدها لا تكنس سوى الغبار".

آراب

لا للحرب والاحتلال

.. لا للطغيان

هذا الملف

في مواجهة مخاطر غزو العراق وتداعياته الكارثية على الشعب العراقي وعلى المنطقة العربية وعلى النظام الدولي برمته، شهد العالم تحركات هائلة من أجل قطع الطريق على الحرب، سواء من قبل العديد من الأطراف الرئيسية داخل المجتمع الدولي، أو من قبل المجتمع المدني العالمي الذي انتفض بصورة غير مسبوقة معلنا عن رفض الحرب والهيمنة الأمريكية على العالم.

وفيما كانت حكومات عربية منشغلة بالاشتباك مع شعوبها التي كانت تسعى للحاق بركب الحركة العالمية المناهضة للحرب، فقد بدا النظام العربي برمته عاجزا عن التحرك لصد الهجمة الاستعمارية الجديدة ومتخبطا بشأن انعقاد قمة عربية عادية كانت أم استثنائية أم عاجلة واعتبر التئام شملها إنجازا في حد ذاته.

وفيما كان مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان قد تبنى مشروعا طموحا يستهدف تفعيل مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار عبر الجامعة العربية ويخطط لأن تكون القمة العربية -التي كان من المقرر عقدها أصلا في البحرين- مناسبة هامة لتدشين منتدى مدني موازٍ لاجتماعات القمة العربية -وحصل بالفعل بالتعاون مع الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان على موافقة السلطات البحرينية على استضافة هذا المنتدى، فقد شكلت التطورات التي أحاطت بموعد ومكان انعقاد القمة العربية عائقا أمام تنظيم هذا المنتدى. وهو ما استعاض عنه المركز بالعمل على بلورة موقف يعبر عن توافق آراء عدد واسع من مؤسسات المجتمع المدني ورموزه في العالم العربي تجاه الأزمة العراقية ومخاطر الحرب لوضعها أمام القادة العرب المجتمعين في قمة شرم الشيخ، كما تقدم المركز باسم عدد واسع من منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي بمجموعة من المقترحات التي تساندها هذه المنظمات فيما يتعلق بمقتضيات الإصلاح السياسي والتشريعي وإعادة هيكلة الجامعة الغريبة لتصبح منبرا للشعوب واستحداث آليات وطنية وإقليمية فعالة لحماية حقوق الإنسان.

ويغطي هذا الملف مبادرة المجتمع المدني التي تقدم بها مركز القاهرة للجامعة العربية من أجل إنقاذ الشعب العراقي من محنته في مواجهة الحرب والطغيان الداخلي كما يعرض لعدد من الكتابات التي تناولت هذه المبادرة بالتقييم أو بالرد على بعض منتقديها مما لا زالوا أسرى مدرسة "لا صوت يعلو على صوت المعركة" التي تقوم على تنحية الديمقراطية وإزاحتها إلى ذيل الاهتمامات، تارة باسم التصدي للمخاطر وتارة باسم التطلعات القومية أو الوحدوية، وتارة ثالثة باسم التنمية والعدل الاجتماعي.

ويفرد الملف كذلك جانبا من صفحاته لتقييم أداء النظام العربي في مواجهة مخاطر الغزو، ويعرض أيضا لتحركات مركز القاهرة ومساعيه على النطاق الدولي والإقليمي من أجل وضع نهاية سريعة للحرب الدائرة.

كما يضم الملف رؤى العديد من الكتاب ورموز العمل السياسي والحقوقي تجاه مصير العراق، وربما أيضا مصير العالم العربي برمته في مواجهة المشروع الإمبراطوري الأمريكي وفي غياب مشروع تحريري عربي يعيد الاعتبار للمواطن العربي وحقوقه وحرياته المهدرة.

نداء المجتمع المدني لقمة شرم الشيخ

لا للحرب.. لا للطغيان.. هناك بديل آخر إنساني

وجهت منظمات ورموز المجتمع المدني في العالم العربي نداءً إلى القادة العرب المشاركين في قمة شرم الشيخ، من أجل قطع الطريق على آلة الحرب الأمريكية-البريطانية على العراق وإنقاذ الشعب العراقي من محنته في مواجهة التهديدات الخارجية والقهر والطغيان الداخلي.

تضمن النداء عددا من التوصيات التي أعدها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وانضم إليها بالتوقيع أكثر من ٧٠ منظمة وشبكة غير حكومية عربية (تضم تحت مظلتها نحو ٣٦٠ منظمة) من منظمات المجتمع المدني في العالم العربي وأوروبا وأمريكا، وأكثر من ١٢٠ شخصية من أبرز رموز الفكر والسياسة والإبداع والمنخرطين في فعاليات المجتمع المدني. في مقدمتهم: الطيب صالح، القاضي اليحياوي، جابر عصفور، حسين أمين، حنا مينه، حنان عشراوي، حيدر عبد الشافي، خليل جهشان، رفعت السعيد، سعيد النجار، سلامة أحمد سلامة، سلمان أبو ستة، سميح القاسم، صبحي الغندور، صلاح عيسى، عبد الحسين شعبان، عبد الرحمن الأبنودي، عبد العزيز المقالح، عبد المعطي حجازي، عبد المنعم سعيد، عزمي بشارة، غانم جواد، ليلى شرف، محمد السيد سعيد، محمد الشرفي، محمد الطالبي، محمد برادة، محمد بنيس، محمد سيد أحمد، محمود درويش، منصور خالد، نصر حامد أبو زيد.

وقد قام بتسليم التوصيات إلى الأمانة العامة للجامعة العربية نيابة عن الموقعين كل من بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وعبد الحسين شعبان، رئيس الشبكة العراقية لنشر ثقافة حقوق الإنسان والتنمية.

طالبت التوصيات القادة العرب بإعلان رفضهم المطلق وإدانتهم الكاملة لكافة المخططات الرامية لشن الحرب على العراق، محذرة من أن الحرب تفتح الباب لتمكين الولايات المتحدة من الهيمنة المباشرة على المنطقة والتلاعب بمقدراتها ومصيرها السياسي والاجتماعي لخدمة مصالحها الكونية الخاصة، علاوة على ما يمكن أن تفضي إليه الحرب من كوارث إنسانية تزيد من معاناة العراقيين. وكذلك رفض التهديد الأمريكي بشن الحرب لتغيير النظام العراقي بالقوة، والذي من شأنه أن يشكل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية.

وحثت التوصيات الجامعة العربية على انتزاع زمام المبادرة من أجل إنقاذ الشعب العراقي من محنته، وذلك بالدعوة لاجتماع موسع تشارك فيه كل القوى والفعاليات السياسية العراقية من داخل الحكم وخارجه، داخل العراق وخارجه، لوضع الأسس والضمانات الأساسية التي من شأنها أن تهيئ السبيل لمصالحة وطنية تقوم على أسس راسخة، وأن تمهد في نفس الوقت لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت الإشراف المباشر للأمم المتحدة بمشاركة الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي، بما يضمن تمكين الشعب العراقي من اختيار من يحكمه بحرية.

وأعربت منظمات المجتمع المدني عن استعدادها لوضع ورقة العمل الخاصة بهذا الاجتماع، والقيام بدور نشيط في مراحل التحضير له وأثناء انعقاده. وأكدت أن قطع الطريق على التدخلات الخارجية الأمريكية في شئون العراق وفي تقرير مصيره ومستقبله بالوسائل الحربية، تقتضي وضع مصالح الشعب العراقي وحقوقه فوق أي اعتبار آخر، وأن تجاهل تلك المعاناة تحت أي اعتبار من شأنه أن يعزز ذرائع التدخل الخارجي، ويفاقم من نزعات الاستقواء بالخارج في مواجهة الانتهاكات الجسيمة في الداخل، وأكدت أن خلاص الشعب العراقي من محنته، يقتضي تبني النظام العراقي على نحو فوري برنامجا جادا لإصلاح سياسي جذري، يكون من شأنه إطلاق دينامية سياسية جديدة والتنفيذ المباشر والحازم لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ والخاص بكفالة احترام حقوق الإنسان في العراق. وما يقتضيه ذلك من إلغاء القوانين المقيدة للحريات والعقوبات المغلظة بحق المعارضين، والسماح بحرية التعبير وحق تشكيل الجمعيات والأحزاب والإقرار بحق المشاركة في إدارة الشئون العامة باعتباره الخطوة الأولى على طريق التغيير السلمي الداخلي، واحترام التعددية وضمان الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي ونبذ الطائفية السياسية، والمضي بوتائر متسارعة نحو بناء دولة الحق وسيادة القانون وإرساء مبادئ العدل والإنصاف، التي تعكس حقيقة التعددية السياسية والعرقية والثقافية والدينية.

- رفض الحرب
- إصلاح سياسي فوري في العراق
- دعم التحرك الفرنسي/الألماني
- حرية التعبير للشعوب العربية

وأكدت التوصيات على أن نزع أسلحة الدمار الشامل ينبغي أن تحكمه معايير واحدة تطبق على جميع دول العالم دون انتقائية. ومن ثم ينبغي في هذا الإطار دعوة المجتمع الدولي لبذل جهود حثيثة وفعالة لإلزام كل الدول -بما فيها إسرائيل- على التصديق على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاعها للتفتيش الدولي من قبل الأمم المتحدة. غير أن الحرص على قطع الطريق على ذرائع الحرب يستلزم أقصى درجات التعاون من الحكومة العراقية مع المفتشين الدوليين، ودعم المساعي الفرنسية-الألمانية الرامية لتوسيع نطاق عمل فرق التفتيش على كافة المستويات وإتاحة وقت كاف لإنجاز مهامها.

وشددت التوصيات على ضرورة دعم الانتفاضة الشعبية العالمية المناهضة للنزعة الإمبراطورية الأمريكية وللحرب على العراق، وهو ما يقتضي إطلاق سراح مبادرات الشعوب في العالم العربي في التعبير عن مواقفها. ومن ثم طالبت التوصيات الحكومات العربية برفع كافة القيود التي تحول دون ممارسة الشعوب وقواها الحية لحقها في التعبير عن نفسها بحرية، مشيرة إلى أنه من المشين أن يشكل عالمنا العربي الحلقة الأضعف في حركة المجتمع المدني العالمي المناهضة للحرب والهيمنة الأمريكية.

كما حذرت التوصيات من أن النظام الإقليمي للعالم العربي مهدد بالانهيار كلية ما لم ترتفع كل أطرافه -في هذه اللحظة التاريخية الحرجة- فوق الحساسيات التقليدية العربية-العربية، وتضطلع بمسئولياتها التاريخية تجاه الشعب العراقي، وما لم تلتزم بعدم تقديم أية تسهيلات تتيح استخدام الأراضي والموارد العربية كمحطات نشر وانطلاق لجحافل الغزو على العراق.

توصيات منظمات حقوق الإنسان إلى القمة العربية

طالبت ٥٥ من المنظمات والشبكات العاملة في حقوق الإنسان -والتي تضم تحت مظلتها نحو ١٧٠ منظمة أهلية- في العالم العربي، القادة العرب المشاركين في قمة شرم الشيخ باتخاذ إجراءات فعالة لدعم صمود الشعب الفلسطيني ومساندة حقه المشروع في تقرير مصيره، وفي الخلاص من الاحتلال والعنصرية، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وإرغام إسرائيل على الانصياع إلى قرارات الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي الإنساني واتفاقيات حقوق الإنسان. ووضع حد لجرائم الحرب المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني، وتعزيز الجهود من أجل إعمال معايير العدالة الدولية، وبما يضمن ملاحقة ومحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وناشدوا الحكومات العربية في هذا الإطار بالمسارعة بالتصديق على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية، وتفعيل الآليات القانونية على المستوى الوطني من أجل تحريك الدعاوى القضائية ضد المسئولين عن جرائم الحرب الإسرائيلية التي وقعت داخل أراضي بعض البلدان العربية، وفي مقدمتها مصر ولبنان، واتخاذ التدابير التشريعية الضرورية التي من شأنها أن تتيح استخدام التشريع الوطني في ملاحقة ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

جاء ذلك من خلال التوصيات التي أعدها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والتي تم إرسالها اليوم إلى الأمانة العامة للجامعة العربية، وملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، بوصفه رئيسا للقمة العربية.

كما طالبت التوصيات الحكومات العربية بتبني برامج فعالة للإصلاح التشريعي والدستوري والسياسي وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية دستوريا وقانونيا وعمليا، بما يتيح إنهاء حالة الطوارئ السارية في عدد من البلدان، ورفع كافة القيود التي تكبل المجتمع المدني والحياة السياسية، وبشكل خاص إطلاق حرية تكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات، وضمان حريات التعبير وتداول المعلومات، والعمل على توسيع دائرة المشاركة السياسية وتأمين آليات للتداول السلمي للسلطة عبر انتخابات نزيهة تقوم على احترام التعددية والتنوع

- الإصلاح السياسي والتشريعي
- إعادة هيكلة الجامعة لتصبح منبرا للشعوب
- إصلاح الخطاب الديني
- آليات وطنية وإقليمية لحماية حقوق الإنسان

السياسي والفكري والثقافي والعرقي والديني في المجتمعات العربية.

ودعت التوصيات إلى تعديل النظم الدستورية والتشريعية والمؤسسية، بما يضمن وضع حد للتمييز ضد المرأة ويحفز فرصا متساوية للمشاركة السياسية بين الرجال والنساء، وتبني تدابير فعالة للتصدي لظواهر العنف ضد النساء، وإيلاء اهتمام أكبر عبر وسائل الإعلام ومناهج التعليم لتكريس قيم المساواة وعدم التمييز.

وأكدت التوصيات على ضرورة معالجة مشكلات الأقليات في العالم العربي في إطار احترام حقوق الإنسان والتمتع بحقوق المواطنة الكاملة، باعتبار ذلك مدخلا أساسيا لاستئصال شأفة العنف الداخلي والحروب والنزاعات الأهلية التي ألحقت أضرارا فادحة بحق الشعوب في العالم العربي في التنمية والسلام، وشددت على أن احترام حقوق الأقليات في العالم العربي، وكفالة الاعتراف بالحقوق اللغوية والثقافية لهم وضمان مشاركتهم في الهياكل السياسية المختلفة، يشكل شرطا أساسيا للاستقرار السياسي والتنمية وتعزيز التماسك الداخلي للبلدان العربية ويقطع الطريق على ذرائع التدخل الأجنبي.

كما دعت إلى تبني جهود فعالة وملموسة من أجل إصلاح وتجديد الخطاب الديني الرسمي السائد وتخليصه من دعاوى التعصب والتطرف والعنف ودعاوى إقصاء المرأة من المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في مناحي العمل المختلفة، وفي العمل العام، فضلا عن الدعاوى التي تضع الخطاب الديني في مناوءة مستمرة مع الابتكار والبحث العلمي والإبداع، وتغذي روح التواكل على حساب قيم العمل الجاد. وألقت بالمسئولية على الحكومات في معالجة الآثار السلبية للخطابات الدينية غير الرسمية في إطار احترام مبادئ حقوق الإنسان.

وحثت التوصيات الجامعة العربية على تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلي الحكومات، وممثلي منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي لإعداد مشروع وثيقة وآلية إقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في العالم العربي، تنطلق في حدها الأدنى من الالتزامات الدولية للحكومات العربية بموجب تصديقها على مواثيق حقوق الإنسان الأساسية.

كما حثت الحكومات على المضي في إنشاء مؤسسات وطنية مستقلة عن الحكومة لتقديم المشورة للسلطات التنفيذية في مجال احترام حقوق الإنسان، مع مراعاة أن تكفل القوانين المنشئة لتلك المؤسسات اتساقها مع المعايير الدولية التي اعتمدتها الأمم المتحدة في هذا المجال.

وشددت التوصيات على ضرورة إعادة هيكلة الجامعة العربية من خلال صياغة ميثاق جديد للجامعة يؤسس برلمانا على نمط البرلمان الأوروبي، ونظاما للتصويت داخل الجامعة يقوم على الأغلبية وليس الإجماع، ويضمن التزام الحكومات العربية بالاتفاقيات والمعاهدات الموقعة في إطار الجامعة، ويمنح الأمانة العامة سلطة فعالة تماثل السلطات التي تتمتع بها المفوضية الأوروبية، ويربط بين المنظمات المتخصصة داخل الجامعة والأمانة العامة من ناحية وبين المجتمع المدني العربي من ناحية أخرى، وصولا لأن تصبح الجامعة منبرا للشعوب أيضا. بحيث يفسح المجال للتمثيل الشعبي والأهلي أن يعبر عن نفسه من خلال منتدى موازٍ يواكب أعمال الاجتماعات الرئيسية للجامعة، بما في ذلك اجتماعات القمة العربية.

في مؤتمر صحفي لإعلانها:

مبادرة المجتمع المدني للقمة العربية
رؤية مبدئية وأخلاقية من أجل الشعب العراقي

محي الدين سعيد

نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان مؤتمرا صحفيا في ٢٤ فبراير للإعلان عن التوصيات التي تضمنها نداء منظمات المجتمع المدني في العالم العربي الموجه للقمة العربية في إطار معالجة ملف الأزمة العراقية، وشارك في المؤتمر كل من بهي الدين حسن مدير المركز، سبيكة النجار رئيس جمعية حقوق الإنسان البحرينية، عبد الحسين شعبان رئيس الشبكة العراقية لثقافة حقوق الإنسان والتنمية، الكاتب الصحفي محمد سيد أحمد، صلاح عيسى رئيس تحرير جريدة القاهرة.

وفي البداية أوضح بهي الدين حسن أن فكرة النداء الذي صدر تحت شعار "لا للحرب .. لا للطغيان" جاءت بمبادرة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وانضم له في التوقيع عدد كبير من المنظمات غير الحكومية الحقوقية وغير الحقوقية وعدد من الشخصيات الفكرية والعامة بلغ ١٣٠ شخصية. وأضاف بهي أن فكرة النداء تتمثل في أنه مبادرة من منظمات المجتمع المدني موجهة للقمة العربية وللجامعة العربية لتبني موقف مبدئي وأخلاقي لصالح الشعب العراقي والشعوب العربية جميعا والمصالح العليا للإنسانية التي عبرت عنها التحركات المضادة للحرب والتي تتضامن مع حقوق الشعوب، وبخاصة الشعبين العراقي والفلسطيني.

رؤية متكاملة

واعتبر محمد سيد أحمد أن صدور هذه المبادرة من مصر يعطي لها أهمية بالغة وميزة كبيرة في أنه يطلق فرصا لمناقشة جادة وعملية في ظرف بالغ الخطورة، مشيراً إلى أن هناك توازناً في البيان في أنه لا يحمّل أمريكا المسئولية وحدها، لكن يشير لأعباء على النظام العراقي ويدعو لمواجهتها بشجاعة.

وأشار إلى أن البيان واضح تماما في التأكيد على حل النزاعات بالطرق السلمية وهى المبدأ المقرر دوليا. وأضاف أن البيان واضح أيضا في رفض تجزئة المشكلات حيث يحذر من تصفية القضية الفلسطينية ويربط بينها وبين القضية العراقية إلى جانب أنه مع الديمقراطية والسلام ووحدة قضايا الإقليم وضد الحرب والطغيان والتجزئة.

من اليمين: سبيكة النجار، عبد الحسين شعبان، بهي الدين حسن، محمد سيد أحمد، صلاح عيسى

واعتبر صلاح عيسى أن البيان يكاد يكون أول محاولة للوصول لعمل جمعي يقوم على التوصل لمشتركات بين النخبة العربية فيما يتعلق بقضية محورية كالتي تواجهها والمنطقة حاليا.

أضاف أن وجود هذا العدد الكبير من الأسماء والنخبة الموقعة على البيان يمثل نجاحا كبيرا للعمل الشعبي ولقدرة النخبة العربية على الاتفاق على مشتركات فيما بينها مشيرا إلى أن البيان يزيل كثيرا من التشوش والاستقطاب الموجود في الساحة السياسية العربية.

وقال عبد الحسين شعبان إن البيان يمثل فرصة لإعادة طرح القضية بشكل أخلاقي وحقوقي متوازن حيث يمتاز بواقعية سياسية وطرح للأمور من جانب موضوعي وتحميل جانبي الأزمة ما يستحقان من نقد ومطالبات.

أضاف شعبان قائلا: بالقدر الذي نعلن فيه عن مواقفنا ضد الحرب وضد استمرار الحصار والقرارات الدولية المجحفة نؤكد انحيازنا الكامل والتام لقضية التعبير الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان ووضع حد للنظام الاستبدادي الشمولي الذي وصل لطريق مسدود معتبرا أن الاستبداد الداخلي طويل الأمد هو الذي أوصل الأمور لما هى عليه الآن.

أضاف أن هناك قضية أخرى تتمثل في دور المثقفين الذي غاب، واختلط أحيانا بمواقف بعض القوى السياسية معتبرا أن البيان يمثل محاولة لرد الاعتبار لدور المثقف العربي في أن يقول بشكل حر رأيه دون الخضوع لضغوط داخلية أو خارجية باتجاه تحديد مواقع المثقف العربي الأفقي للطغيان أيا كان شكله ومصدره.

وأكد أن هذه المبادرة ينبغي أن تكون فاتحة لعمل أوسع وأنشط خصوصا في هذه الأوضاع التي تتطلب التشاور والتنسيق.

وأوضحت سبيكة النجار أن منظمات المجتمع المدني كانت تسعى لعقد مؤتمر لها بالتوازي مع مؤتمر القمة العربية على أرضية هذا البيان، مشيرة إلى أن البيان يطرح على المثقفين، ومؤسسات المجتمع المدني مسئولية تعميق كل القضايا التي جاءت فيه.

وقالت إن البيان يحتاج لترجمة عملية من جميع الشعوب وليس فقط الشعب العراقي، حيث إن البيان يهم كل شعب عربي على أساس أن الجميع يحتاج للتغيير وأنه لا يمكن أن يقع تغيير باتجاه الديمقراطية وحقوق الإنسان في كل بلد عربي بمعزل عن البلدان العربية الأخرى.

وأوضح بهي الدين حسن أن المؤتمر الموازي الذي كانت تسعى إليه منظمات المجتمع المدني لم يتم بسبب التعديل المفاجئ لموعد انعقاد القمة والاضطراب الذي أحاط بها بما لم يمكن المنظمات من الاستمرار في نفس خطتها الأصلية للتحضير لهذا المؤتمر، رغم أن مركز القاهرة والجمعية البحرينية كانا قد حصلا على موافقة ملك البحرين على استضافة بلاده للمؤتمر.

الفضيحة

ووصف بهي ما يحدث في العالم العربي في الشهور الأخيرة مقارنة بما يجري في العالم الخارجي من تحركات مناهضة للحرب بأنه يمثل فضيحة هائلة عنوانها الأساسي عدم وجود

حرية في هذه المنطقة من العالم.

وقال إن المجتمع هو الفضاء الحر الذي تتحرك فيه هذه الفعاليات، مشيرا إلى أنه في ظل وجود مجتمعات ذات طبيعة استبدادية من الطبيعي أن نرى العجز والصور على النحو الذي نراه في العالم العربي.

وحول مبادرة باول ومدى توافق المبادرة العربية معها قال صلاح عيسى: علينا ألا نتنازل عن مطالبنا لمجرد أن أعداءنا طالبوا بها. وأضاف أن عدم وجود شعارات جامعة تثير الحماس في القوى الشعبية بسبب وجود نوع من الاستقطاب في الشارع العربي حيث توجد قوى تضع الأمة في خيار شرير بين أن تقف مع أمريكا أو مع صدام، وقال محمد سيد أحمد إن البيان يأتي في مواجهة غياب موقف عربي مدللا على ذلك بالاضطرار الذي حدث في الدعوة للقمة العربية واستمراراً للتكهنات حول فرص انعقادها، وقال إن البيان هو انطلاق من جهة شعبية تطرح موقفا عربيا إزاء اللا موقف الموجود حاليا.

فيما أكد بهي الدين حسن أن مبادرة باول هى في الأساس شراكة مع الحكومات العربية مدللا على ذلك بأن ٩٠٪ من بنودها موجهة للحكومات والباقي لرجال الأعمال فيما تتحدث ١٤ كلمة منها فقط عن المشاركة السياسية، ووصف العنوان الذي تم تداوله إعلاميا لمبادرة باول بأنه خادع، وقال إن منظمات حقوق الإنسان برهنت لفترة طويلة جدا على مبادئها ليست للبيع في حين أنه وللأسف فإن حكومات عربية كثيرة باعت الحقوق العربية، ودلل على ذلك بالدعوة للمقارنة بين توصيات المنظمات غير الحكومية في مؤتمر دربان والتوصيات الصادرة عن الاجتماع الحكومي في نفس المؤتمر.

وقال محمد سيد أحمد نحن نطلق بيانا بنيويا يصلح أساسا لشئ قابل للتطوير ومفتوح لكل من يتطوع له للانضمام أو الحوار حوله.

وأكد عبد الحسين شعبان أن البيان يؤسس ويطلق مبادرة ونواة لآلية جديدة خصوصا من الآن إلى المستقبل في هذه اللحظة الراهنة التي أصبح فيها الخطر محدقا.

وقال صلاح عيسى إن البيان هو رؤية نتقدم بها للقمة العربية لترشيد ما قد تتخذه وأيضا لتقديم رؤية متوازنة، كما أنه موجه للشارع، مناشدا وسائل الإعلام أن تتبنى البيان لتكوين رأي عام عربي حوله يمكن له أن يصنع جبهة واسعة في الشارع العربي تكون أوسع وأشمل من الخطابات المطروحة حاليا.

وعبر صلاح عيسى عن اعتقاده بأن الإدارة العراقية إذا تبنت الدعوة لمؤتمر للقوى السياسية العراقية من أجل إصلاح سياسي ودستوري ومصالحة وطنية شاملة فإن هذا سيقوي الجبهة الداخلية في مواجهة أي عدوان ولفت إلى حالة التفكك الموجودة في العراق حاليا حيث الأكراد مستقلون والشيعة في حالة تمرد وهناك خلافات بين البقية الباقية من شعب العراق، وأكد أن صمود العراق لن يتحقق إلا بإطلاق الحريات للشعب العراقي.

امتحان صعب للأمم المتحدة والشراكة الأورومتوسطية

أعربت الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان عن قلقها البالغ إزاء احتمالات التدخل العسكري الأمريكي في العراق وبدعم من بعض الحكومات الأعضاء في الشراكة الأورومتوسطية.

وقالت الشبكة في بيان أصدرته قبيل أيام من بدء الغزو العسكري الأمريكي-البريطاني، أن القيام بهذا الهجوم خارج إطار القانون الدولي سوف يكون له أثر ضار على الأمم المتحدة وعلى دورها في حفظ السلام وحماية حقوق الإنسان. كما سيؤدي إلى إضعاف الشراكة الأورومتوسطية بشدة، وسيقود إلى انهيار التفاهم بين الشعوب في المنطقة لفترة طويلة.

وأكدت الشبكة أن هجوما كهذا يظهر بشكل واضح المعايير المزدوجة في المنطقة فيما يتعلق بتطبيق القانون الدولي، الذي يفترض أنه يفرض على كافة الدول، بما في ذلك إسرائيل المصادقة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والخضوع للتفتيش الدولي.

وحذرت الشبكة مما سيرتبه هذا الهجوم من آثار مدمرة على السكان المدنيين وعلى البلدان المجاورة للعراق التي سيكون عليها التعامل مع مئات الآلاف من المدنيين.

وفيما أقرت الشبكة بأن الشعب العراقي يعيش في ظل نظام ديكتاتوري يقمع الحقوق الفردية والجماعية، إلا أنها أكدت أن هذا الوضع لا يبرر أي تدخل عسكري من شأنه أن يشكل أسوأ سابقة منذ تأسيس الأمم المتحدة.

وأكدت الشبكة في هذا الإطار على دعمها الكامل للشروع بجهد فعال ضمن إطار قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ بشأن احترام حقوق الإنسان في العراق، وذلك بهدف مناصرة قيم حقوق الإنسان الكونية والمبادئ الديمقراطية في كل المنطقة، وذلك على أساس القانون الدولي والمعايير الإنسانية الدولية وشددت في ذلك على أن النظام العراقي يتحتم عليه تبني برامج فعالة للإصلاح السياسي تلغي القوانين التعسفية المقيدة لمختلف الحريات الأساسية، وتحترم حقوق كافة العراقيين بالمشاركة بحرية في القضايا العامة وتعترف بتعددية وتنوع المجتمع العراقي.

في تكريم عبد الحسين شعبان

الرمز والقضية

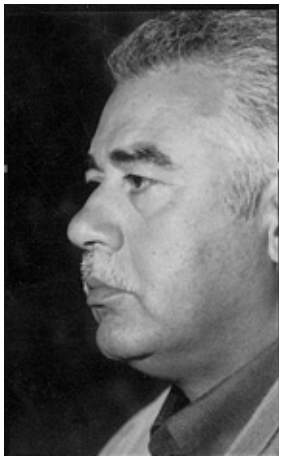

شارك بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في احتفالية البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان باليوم العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان، والتي منح خلالها البرنامج جائزته السنوية إلى الشعب العراقي، ممثلا في شخص الحقوقي والمفكر العراقي البارز د. عبد الحسين شعبان.

أكد بهي في كلمته أن تكريم عبد الحسين يشكل رسالة واضحة تجسد التضامن على أسس أخلاقية ومبدئية مع الشعب العراقي، الذي يواجه في آن واحد قهر وطغيان نظامه السياسي، وظلم الخارج، ممثلا في حصار جائر وحرب عدوانية تقودها الولايات المتحدة في تحدٍ سافر للشرعية الدولية، ولكل القيم والأعراف الإنسانية.

وأشار إلى أن عبد الحسين شعبان ظل بين طليعة من الديمقراطيين والحقوقيين في العالم العربي، تتشبث بموقف منسجم على أسس أخلاقية للدفاع عن حقوق الشعب العراقي، يرفض المفاضلة بين طغيان الداخل وقهر الخارج ويتأسس على ضرورة التصدي بصرامة لكافة المصادر والأطراف، التي تتحمل المسئولية عن الانتهاكات الإجرامية التي يتعرض لها الشعب العراقي، وأكد أن الإسهامات الفكرية والمواقف العملية لعبد الحسين شعبان تظهر بجلاء أن مصالح وحقوق الشعب العراقي، تسمو لديه فوق أية اعتبارات أو انحيازات سياسية أو أيديولوجية أو حسابات لحظة سياسية بعينها.

رحبت ترحيبا حارا بالتوصيات إلي القمة العربية التي بادرت مجموعة منظمات غير الحكومية بتقديمها ووقع عليها عدد كبير من النخب المصرية ، تحت عنوان: لا للحرب.. لا للطغيان .. هناك بديل آخر إنساني.. ولا أتحدث عن كل تفصيل في هذه التوصيات، وإنما عن الخط العام.. فالتوصيات - قدر علمي- أول جهد نظري وعملي جاد من قبل أطراف عربية لمواجهة المستجدات في الساحة منذ تهديد العراق بحرب ضروس.. وأعتقد أنها جديرة بدراسة متمعنة وبأن تكون نقطة بداية لحوار عربي عام.

محمد سيد أحمد
مفكر وكاتب صحفي مصري

نقطة الانطلاق في التوصيات هي الرفض الكامل والإدانة الكاملة لجميع المخططات الرامية لشن الحرب علي العراق.. وفي هذا عارضت التوصيات الموقف الأمريكي القائم علي مخالفة قاعدة استقرت منذ نهاية النظام العالمي الثنائي القطبية، وهي أن كل النزاعات من الممكن -بل من الواجب- تسويتها بالطرق السلمية .. كانت التوصية الأولي هي رفض التهديد الأمريكي بشن الحرب لتغيير النظام العراقي بالقوة.. ذلك أنه من شأن هذا التهديد تشكيل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية .. إن الأصل في الموقف الأمريكي هو إعمال القوة العسكرية أو التهديد بها، بينما المقرر لعالم ما بعد الحرب الباردة هو عدم التراجع أبدا عن بذل كل جهد ممكن لتحاشي الحرب. ثم لا تحمل التوصيات الجانب الأمريكي وحده عبء التخلي عن ركن أساسي من أركان سياساته، بل يحمل الجانب العراقي هو الآخر الكثير في كيانه البنيوي.. فتتعرض التوصية الثانية صراحة لعقود من الاستبداد والقهر تحملها الشعب العراقي، نتيجة الزج به في حربين جائرتين، فضلا عن الثمن الفادح الذي دفعته أقسام واسعة من سكان العراق وقواه الحية في مواجهة ممارسات القهر ونهج التفرد والاستئثار بالسلطة وبمقدرات البلاد.. وإدراكا بأن تجاهل هذه المعاناة يعزز ذرائع التدخل الخارجي توصي التوصية الثانية بتبني النظام العراقي علي نحو فوري برنامجا جادا لإصلاح سياسي جذري يكون من شأنه إطلاق دينامية سياسية جديدة تهيئ السبيل لمصالحة وطنية فعالة.

ثم تتطرق التوصية الثانية أيضا إلي السبل التي تكسب هذا الإصلاح جديته وفعاليته ومصداقيته، فتؤكد التوصية أن هذا يقتضي إلغاء القوانين المقيدة للحريات، وإبطال مفعول القوانين ذات العقوبات المغلظة بحق المعارضين، والسماح بحرية التعبير وحق تشكيل الجمعيات والأحزاب والإقرار بحق المشاركة في إدارة الشئون العامة.. الأمر الذي يقتضي التخلي عن نهج احتكار العمل السياسي والنقابي وسياسات الإقصاء والعزل، واحترام التعددية وضمان الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي، والمضي نحو بناء دولة الحق وسيادة القانون، التي تعكس حقيقة التعددية السياسية والعرقية والثقافية والدينية.

بل تذهب التوصية الثانية إلي ما هو أبعد.. وتدعو النظام العربي من خلال الجامعة العربية إلي انتزاع زمام المبادرة والدعوة لاجتماع موسع تشارك فيه كل القوي والفعاليات السياسية العراقية من داخل الحكم وخارجه، وداخل العراق وخارجه، لوضع الأسس والضمانات الأساسية اللازمة، والتمهيد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت الإشراف المباشر للأمم المتحدة وبمشاركة الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي، بما يضمن تمكين الشعب العراقي من اختيار من يحكمه بحرية .. وفيما يتعلق بهذا الشق من التوصية الثانية، علي الملاحظات التالية:

أولا- أنه يطرح دورا للدول العربية وللأمة العربية وللجامعة العربية كتعبيرات عن كيان عربي متكامل ينبغي أن يكون له دور.. وهذا لن يتحقق لو استبدت بالنظام العربي التصدعات التي نشهدها الآن، وانقسام الأمة إلي فريق من الدول المجاورة للعراق تمنح تيسيرات لآلية الحرب الأمريكية ، وفريق آخر يطالب بمناهضة الحرب ... وهذا سر التعثرات في الاتفاق على موعد لعقد قمة عربية .. فهناك من يخشى أن يفضي الحال إلي تمزق في الصفوف العربية يفوق التمزق الراهن تماما كما كان الحال عقب غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠

ثانيا -أنه يفترض مصالحة بين العراقيين أنفسهم، بين قوى الداخل وقوي الخارج.. أنه يفترض أن يتشكل تآلف للقوي السياسية العراقية -عموما- أقوي من تصميم صدام حسين علي الانفراد بالحكم.. فهل من الممكن أن يفرز النظام العربي -خاصة في ظل ظروف تفسخه الراهن -قوة كفيلة بانتزاع زمام المبادرة خلال الجامعة العربية، وإطلاق دينامية تهيئ السبيل لمصالحة وطنية فعالة؟

ثالثا - والمطلوب أن تتوج عملية الإصلاح بإجراء انتخابات، تشريعية بل ورئاسية .. فهل هذا ممكن تحقيقه رغم ترسانة العراق من القوانين والممارسات المقيدة للحريات، المنافية للديمقراطية؟

أن هذه الملاحظات هي مربط الفرس في توصيات المنظمات غير الحكومية كلها .. وتتوقف القضية في النهاية علي بروز إرادة سياسية كفيلة بصنع آلية تحرك العملية برمتها.. فمن أين تنطلق؟.. هل بالوسع أن يكون للمثقفين العرب بعبارة أخرى، للمنظمات غير الحكومية وبسند من الشارع العربي دور العامل المساعد في ملء الفراغ؟

وقد خصصت التوصية الثالثة لطلب أن تحكم معايير واحدة نزع أسلحة الدمار الشامل .. ومعنى ذلك أن تعامل إسرائيل كما يعامل

غيرها من الدول المشتبه في أنها تملك أسلحة محظورة .. معني ذلك بذل مجهود فعال لإجبار إسرائيل علي التصديق علي اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، وإخضاعها للتفتيش الدولي غير أن قطع الطريق علي ذرائع الحرب يستلزم أقصي درجات التعاون من الحكومة العراقية مع المفتشين الدوليين، وسد كل الثغرات التي أشارت إليها تقاريرهم السابقة.

أما التوصية الرابعة، فقد تعرضت للتباين الواضح بين حالة الاستنفار علي الصعيد العالمي لمحاولة صد نشوب حرب، ومدى التهيؤ العربي لمواجهة هذا الخطر.. هناك المظاهرات التي قامت في مختلف أرجاء المعمورة لشجب الحرب وشملت يوم ١٥ فبراير ما تجاوز المائة مليون نسمة.. وصفت التوصية هذه المظاهرات بالانتفاضة الشعبية العالمية وكان هناك في المقابل غياب الشارع العربي عن هذه المواكب المهيبة، علما بأن القضية التي شغلت العالم كله هي قضية عربية!.. لقد أبدت التوصية أسفها لتشكيل عالمنا العربي الحلقة الأضعف في حركة المجتمع المدني العالمي المناهضة للحرب والهيمنة الأمريكية بينما كانت حلقاتها الأقوى في دول أيدت عواصمها بوش في موقفه من شن حرب ضد العراق.. في مقدمتها لندن ونيويورك وروما ومدريد.

ومن المؤكد أن هذا التباين إنما يعرض النظام الإقليمي العربي لأخطار جسيمة.. وربما تبين ذلك في الصعاب التي أحاطت بتحديد موعد للقمة العربية.. قبل ٢٤ فبراير، ثم ٢٨ فبراير، فأول مارس، علي أن يكون هذا الموعد الأخير للقمة السنوية العادية، بعد تقديم موعدها وإلغاء القمة الطارئة كلية.. ولم تكن الصعاب في تحديد الموعد لمجرد أن تزاحمت القمة مع اجتماعات أخرى ذات أهمية، ولكن أيضا لخشية البعض أن يصبح الحال بين الرؤساء العرب بعد القمة أكثر سوءا مما كان عليه قبل القمة، وأن نعود إلي أوضاع تذكرنا بما كان عليه التمزق العربي بعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ فهناك دول عربية ترابط في أرضها قوات أمريكية وبريطانية.. وهناك دول عربية تطالب برفض أية مساندة لقوات أجنبية في حرب ضد العراق.. فكيف يكون للقمة العربية موقف موحد؟

وقد طالبت التوصية الخامسة والأخيرة بعدم تقديم أية تسهيلات تتيح استخدام الأراضي والموارد العربية كمحطات نشر وانطلاق لجحافل الغزو علي العراق، حتى لو كان انطلاقها يأتي تحت مظلة الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ولهذه الفقرة الأخيرة أهمية خاصة حتى لو انطلق الغزو تحت مظلة الأمم المتحدة، ذلك أن الإدارة الأمريكية لا تتورع عن استخدام تكتيك لي الذراع مع الدول التي تملك التوصيات في مجلس الأمن، حتى لا تلجأ الدول صاحبة الفيتو إليه، وحتى تكفل واشنطن لنفسها الأصوات التسعة المطلوبة لتمرير القرار وحتى تضفي علي القرار صفة الشرعية الدولية.

إن الخطير في الظرف الراهن هو أن تقرر الولايات المتحدة اللجوء إلي الحرب منفردة، مستندة في ذلك إلي قراءة لها للقرار ١٤٤١ ذلك أن معني هذا التصرف هو هدم الأمم المتحدة، وإشهار عجزه عن حل المشاكل الدولية الشديدة الاستعصاء، وبالتالي توجيه ضربة في الصميم لفكرة الشرعية الدولية، ولذلك ولإزالة كل غموض أو التباس حول مشروعية قرار معين، أتصور أنه لابد أن يتوخى القرار مبادئ معينة، علي أنها حزمة لا تحتمل التجزئة.

أولا- مبدأ أن كل النزاعات من الممكن، بل من الواجب، حلها بالطرق السلمية.. أي مبدأ تحاشي الحرب بكل الطرق الممكنة.

ثانيا- إن عنصرا لاغنى عنه لتسوية النزاعات بالطرق السلمية هو تغليب نهج الديمقراطية والشفافية والمصارحة على نهج الدكتاتورية والتفرد بالسلطة والقمع والقهر.

وثالثا وأخيرا - مبدأ وحدة مشاكل الأقاليم فلا يتصور حل صحيح للمشكلة العراقية في غياب حل صحيح للمشكلة الفلسطينية... بل هناك ما يبرر تماما التوجس أن لحظة اندلاع الحرب في العراق سوف تكون لحظة يغتنمها شارون للانقضاض علي المقاومة الفلسطينية، بهدف تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية.

مذكرة من مركز القاهرة إلى الجامعة العربية

تقدم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بمذكرة إلى السيد/ عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، لعرضها على اجتماع وزراء الخارجية العرب الخاص بالأزمة العراقية، الذي عقد بمقر الجامعة في الرابع والعشرين من مارس.

حثت المذكرة الحكومات العربية على تنسيق الجهود الدبلوماسية العربية مع التحركات الفرنسية والألمانية والروسية والمجتمع المدني العالمي، من أجل الوقف الفوري للعدوان الأمريكي-البريطاني، وذلك بدعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لتحمل مسئولياتها تجاه إيقاف الحرب وحماية الشعب العراقي، استنادا إلى قرارها رقم ٣٧٧ لعام ١٩٥٠ المعروف بـ" الاتحاد من أجل السلام"، والذي بمقتضاه يحق للجمعية العامة التدخل في القضايا التي تمس الأمن والسلم الدوليين في حالة عجز مجلس الأمن أو تقاعسه عن القيام بالتزاماته.

وشددت المذكرة على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة مدعوة في هذا الإطار إلى إدانة العدوان الأمريكي البريطاني الذي يشكل خرقا صارخا لميثاق الأمم المتحدة، والانسحاب الفوري لأي قوات أجنبية توغلت أو احتلت أجزاء من الأراضي العراقية، وتبن البرامج والإجراءات العاجلة الملائمة لضمان احترام حقوق الإنسان في العراق وحماية السكان المدنيين، والتنفيذ المباشر والحازم لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ الخاص بكفالة احترام حقوق الإنسان في العراق، وبما يمهد لإجراء انتخابات حرة مباشرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة، لتمكين الشعب العراقي من اختيار من يحكمه بحرية، وكذلك القيام بتحقيق دولي في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، التي ارتكبت قبل الحرب الراهنة أو أثنائها، بما يستوجب تقديم المسئولين عنها للمحاكمة الدولية.

وحثت المذكرة الحكومات العربية على تمكين الشعوب العربية من القيام بدورها في التضامن مع الشعب العراقي، وفي الالتحاق بركب الحركة الشعبية العالمية المناهضة للحرب وللسياسات العدوانية الأمريكية، ووضع حد للقيود القانونية وللممارسات التي تصادر حقوق الشعوب العربية في التعبير بصورة سلمية عن آرائها ومواقفها. كما دعت المذكرة الدول العربية أيضا لاتخاذ الإجراءات لفتح حدودها المتاخمة للعراق لاستقبال النازحين العراقيين المتضررين من الحرب، وتوفير كافة متطلبات الإغاثة الإنسانية لهم، بالتنسيق مع هيئات الإغاثة الإنسانية الدولية والمحلية العربية.

ردا على مبادرة المجتمع المدني:

مثقفون يعلنون

"لا للحرب نعم للطغيان"!!

عصام الدين محمد حسن

في مواجهة آلة الحرب الأمريكية-البريطانية على العراق التي بدأت في الدوران، يكاد يكون هناك إجماع داخل أوساط المثقفين على الرفض المطلق لتلك الحرب، وعلى فضح ذرائعها التي تكشف ازدواجية المعايير المقيتة التي تسم سلوك الإدارة الأمريكية. وهو ما يتجلى على وجه الخصوص ليس فقط فيما يتعلق بنزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة واستثناء إسرائيل من ذلك، أو محاسبة العراق على إخلاله بالقرارات الدولية في حين تحصن إسرائيل من المساءلة على عدم انصياعها لقرارات مماثلة، بل أيضا في إيحاء الولايات المتحدة بأن حربها على العراق تستهدف الخلاص من نظامه السياسي الاستبدادي في الوقت الذي كانت وما تزال فيه الولايات المتحدة راعيا رسميا للكثير من النظم الاستبدادية في العالم، وتقدم كل الدعم لنظام الاحتلال الإسرائيلي العنصري وتقف حائلا دون توفير أدنى أشكال الحماية للشعب الفلسطيني من بطش وإجرام الممارسات الإسرائيلية.

لكن هذا الموقف الجماعي للمثقفين سرعان ما يتفرق عندما يتعلق الأمر بمسئولية النظام العراقي تجاه إنقاذ شعبه من المخاطر الراهنة المحدقة ومن محنة استطالت لعدة عقود بفعل الاستئثار بالحكم والزج بمقدرات العراق في مغامرات عسكرية غير محسوبة وفي حروب داخلية استنزفت طاقات شعبه وقادت إلى نزوح الملايين من أبنائه ودفعت ببعض قواه السياسية للتحالف مع الشيطان بعد أن سدت أمامها كافة المنافذ للمشاركة أو التعبير السلمي.

ويظهر جليا أن سلوك أقسام عديدة داخل النخبة المثقفة ما زال مشدوداً بصورة كلية لرفض السياسات الأمريكية وإعطاء هذا الرفض الأولوية المطلقة على ما عداه من اعتبارات حتى تلك المتعلقة بالتضامن بحق مع الشعب العراقي. ووفق هذا السلوك العملي فإن الرسالة التي يوجهها هؤلاء للشعب العراقي "نحن معكم ضد أمريكا.. ولكن عليكم أن تتجرعوا الاستبداد حتى الثمالة.. وإلا ستكونون في نفس الخندق مع الأمريكان".

من هذا المنطلق هاجم بعضهم الدعوة التي تبناها بعض المثقفين بتنحية صدام حسين. وارتاح بعضهم أيضا لأن القمة العربية في شرم الشيخ لم تستدرج لمناقشة المبادرة الإماراتية الداعية إلى تنحي صدام واعتبروا ذلك الإنجاز الأوحد والأعظم للقمة.

ومن هذا المنطلق أيضا راح بعضهم يصب جام غضبه -عبر صحيفة حزبية مصرية- على مبادرة المجتمع المدني في العالم العربي التي تمثلت في نداء موجه إلى قمة شرم الشيخ يدعو الجامعة العربية لانتزاع زمام المبادرة بعقد اجتماع موسع تشارك فيه كل القوى السياسية العراقية داخل الحكم وخارجه لوضع أسس وضمانات راسخة تمهد الطريق لمصالحة وطنية وتدفع باتجاه إصلاح سياسي جذري وإجراء انتخابات حرة نزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي لتمكين الشعب العراقي من اختيار من يحكمه بحرية.

وقد اعتبر منتقدو هذه المبادرة أنها تخدم وتروج للأهداف الأمريكية للحرب رغم أن النداء أعلن بشكل قاطع رفضه للحرب التي تستهدف استكمال الهيمنة الأمريكية المباشرة على المنطقة ورفض اللجوء للوسائل الحربية لتغيير النظام العراقي، ورفض المعايير المزدوجة التي تطبقها أمريكا فيما يتعلق بنزع أسلحة الدمار الشامل وطالب بإخضاع إسرائيل لإجراءات التفتيش الدولي من قبل الأمم المتحدة. كما طالب في نفس الوقت الحكومات العربية بالامتناع عن تقديم أية تسهيلات عسكرية لجحافل الغزو على العراق عبر الأراضي العربية، وإطلاق مبادرات الشعوب العربية في التعبير عن رفضها للحرب وتضامنها مع الشعب العراقي وبما يتيح تقديم الدعم الفعال للحركة العالمية المناهضة للحرب وللهيمنة الأمريكية.

ولم يلتفت هذا القطاع من المثقفين إلى أن غياب الديمقراطية هو الذي يعزز الذرائع الأمريكية بشن الحرب ويفاقم من نزعات الاستقواء بالخارج في مواجهة قهر الداخل. ولم يلتفتوا أيضا لأن وضع العراق على طريق المصالحة الوطنية والإصلاح السياسي والتغيير السلمي الداخلي هو المدخل العملي لوضع حد لمخاطر تقسيم العراق وضمانة أساسية لإعادة لحمة التماسك المجتمعي الذي يمكن العراقيين من الصمود والتصدي لآلة الحرب الأمريكية الإجرامية.

ومواقف هذا القطاع من المثقفين ليست إلا تعبيرا عن ثقافة سياسية ما زال لها بريقها الأخاذ في الساحة العربية. فهي على استعداد طيلة الوقت للتعامل مع الديمقراطية وحقوق الإنسان باعتبارها قضايا مؤجلة في إطار التعبئة والتجييش الضروري لمجابهة الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل. وأنصار هذه المدرسة السياسية ما يزالون أسرى لشعار "لا صوت

يعلو فوق صوت المعركة"، الذي أدى رفعه من قبل دوائر سياسية في الحكم -وفي المعارضة أيضا- إلى نكبات وإخفاقات عربية هائلة، بحكم ما اقترن به تطبيق هذا الشعار من تأميم للحياة السياسية العربية ومصادرة أية آليات ديمقراطية تؤمن حدا أدنى من الفرص لمراجعة وتصويب السياسات الرسمية العربية التي أفضت إلى تبديد هائل للمقدرات العربية وقادت إلى اختلال فادح لموازين القوى الداخلية والخارجية في غير صالح العرب، وترتب عليه عجز السياسات الخارجية العربية عن إحراز تقدم ملموس على صعيد كسب التأييد الدولي للشعب الفلسطيني، أو التأثير بصورة ملموسة في مواقف المجتمع الدولي من الأزمة العراقية.

ووفقا لهذه المدرسة السياسية يبدو أنه ينبغي علينا كمثقفين أن نلعن الديمقراطية -حتى لو كانت احتياجا مجتمعيا ملحا- طالما أن الإدارة الأمريكية تتشدق بها وتوظفها لخدمة مصالحها الكونية وسوف يكون واجبا وطنيا علينا أن نتنكر لتضحيات شعوبنا من أجل الديمقراطية، وأن ندين ونشجب أية بادرة حكومية لتحسين أوضاع السجون في هذا البلد أو ذاك، وأن نتصدى لأية مبادرات حكومية من شأنها أن تعزز فرص المشاركة السياسية أو تقود إلى انتخابات حرة نزيهة لمجرد أن مثل هذه المبادرات قد تكون على هوى الإدارة الأمريكية.

إننا أمام مدرسة سياسية لم تستطع يوما أن تمزج بين الوطن ومواطنيه، وبين تحرير الأوطان وتحرير الشعوب، وأقامت تعارضا مستحكما بين التحرر الوطني والتنمية والعدالة الاجتماعية من ناحية، وبين الديمقراطية وحقوق الإنسان من ناحية أخرى.

ولو قرأ هؤلاء جيدا دروس التاريخ لأدركوا أن الوطن لا ينفصل عن مواطنيه وأن التضحية باعتبارات الديمقراطية وحقوق الإنسان قد أضرت باستقلال الأوطان وبتطلعات الشعوب للتنمية والعدل الاجتماعي، وأخرجت العرب من دائرة الفعل والتأثير.. بل من التاريخ ذاته.

لقد جاء نداء المجتمع المدني للقمة العربية تحت شعار "لا للحرب .. لا للطغيان" ويبدو أن بعض مثقفينا أرادوا أن يقولوها مدوية "لا للحرب .. نعم للطغيان طالما أنه لا يأتي على هوى أمريكا".

مبادرة المجتمع المدني

مدخل لبناء جبهة وطنية عراقية

صلاح عيسى

نقلاً عن صحيفة القاهرة بتاريخ ٤ / ٣ / ٢٠٠٣

كان البيان الذي أصدره ١٣٠ من أبرز رموز الفكر والسياسة والإبداع في الوطن العربي، وأكثر من ٢٦٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني العربي، هو أول تحرك شعبي عربي، يبلور رؤية محددة ومتوازنة للخروج من الأزمة الراهنة. فهو يرفض الحرب، ويرفض تغيير النظام العراقي بالقوة، ويطالب بعدم تقديم تسهيلات عربية لغزو العراق، وفي الوقت ذاته يطالب الجامعة العربية بالدعوة لمؤتمر للمصالحة الوطنية العراقية، تحضره كل ألوان الطيف السياسي العراقي من داخل النظام وخارجه، لكي تصوغ برنامجا للإصلاح السياسي والدستوري، يمهد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي، بما يضمن تمكين الشعب العراقي من اختيار من يحكمونه بحرية.

وفي مواجهة هذا البيان، أصدر ١١ من المثقفين المصريين، بيانا ينتقد الموقعين عليه ويتهمهم بخلط الأوراق، ويعطيهم دروسا في الوطنية، مؤكدا أن الحرب الأمريكية لا تستهدف العراق وحده، بل السيطرة على مستقبل وثروات وشعوب المنطقة، وأن تغيير النظام العراقي مهمة الشعب العراقي نفسه، وأن واجب المثقفين الأول هو التصدي لتلك الحرب، وليس التشبث بذرائعها والترويج لها.

ولا أعرف لماذا تجاهل الموقعون على بيان الانتقاد، النصوص الصريحة في البيان الذي ينتقدونه، التي ترفض وتدين "المخططات الرامية لشن الحرب على العراق" وتحذر من أن الحرب تفتح الباب، لتمكين الولايات المتحدة من الهيمنة على المنطقة والتلاعب بمقدراتها ومصيرها السياسي والاجتماعي، لخدمة مصالحها الكونية الخاصة. ولماذا تجاهلوا أن الاقتراح الذي يتضمنه لا يعني إلا ما يقولونه بالضبط، وهو أن يتولى الشعب العراقي بنفسه تغيير نظامه، بل ويدعو إلى أن يشارك النظام نفسه في هذا التغيير، وأنه فضلا عن ذلك يطالب مثلهم بدعم الانتفاضة الشعبية العالمية المناهضة للنزعة الإمبراطورية الأمريكية، وبإطلاق مبادرات الشعوب العربية للتعبير عن مواقفها. محتوياً بذلك على كل ما ورد في بيانهم بعبارة أوضح وأدق من الناحية السياسية والفكرية.

نقطة الخلاف الرئيسية الأولى بين البيانين، أن الموقعين على البيان الأول -وبينهم مصريون وسوريون وفلسطينيون وأردنيون وعراقيون- يطالبون بوضع مصالح الشعب العراقي وحقوقه فوق أي اعتبار آخر، بحكم أنه بيان يتضامن مع "الشعب" العراقي، وينطلق من حقيقة "أن تجاهل ما يعانيه العراقيون من شأنه "أن يعزز ذرائع التدخل الخارجي ويفاقم من نزعات الاستقواء بالخارج في مواجهة الانتهاكات الجسيمة في الداخل، أما البيان الثاني فإن الموقعين عليه يرون أنه ليس هنالك ما يعاني منه الشعب العراقي حتى الأوضاع وثيقة الصلة بالحملة العسكرية المقبلة. فلا دولة كردية في الشمال ستزحف منها القوات الأمريكية، ولا حركة تمرد في الجنوب سبق أن نهضت ضد النظام حين انهزم عام ١٩٩١، ولا خمسة ملايين منفي ومهاجر يحرض بعضهم دول العالم على التدخل ضد النظام، وليس لهذا كله صلة بالحملة الأمريكية. وإذا ظهر يعتبر لاغياً.

ونقطة الخلاف الرئيسية الثانية، أن البيان الأول يتضمن اقتراحاً عملياً وواقعياً ومتوازناً وخالياً من الانحياز لحل عربي، قد يجنب شعب العراق والأمة العربية مخاطر الحرب، هو تشكيل جبهة وطنية عراقية من دونها لا يستطيع أي شعب أن يواجه العدوان. أما البيان الثاني فهو يدعو الكُتّاب والمثقفين لتشكيل هيئة قادرة على التعبير عن موقفهم بعد أن فشلت الهيئات الرسمية، وفي مقدمتها اتحاد الكتاب العرب في أن تكون ضميراً للكُتّاب والمثقفين.

وكل ما نتمناه هو أن يوفق الله الموقعين على بيان الانتقاد، لتشكيل هذه الهيئة التي تعلق عليها الأمة كل آمالها في إنقاذ الشعب العراقي مما ينتظره، لتقوم بالمهمة التي عجز "اتحاد الكُتّاب العرب"، وحتى القمة العربية، عن القيام بها. فتتصدى للحرب على العراق، وتهزم الإمبراطورية الأمريكية وتقضي عليها.

وهكذا تكون الحلول وإلا فلا.

في قمة "رأس النعامة"

فازبوش وصدام وخسر العراق والعرب وفرنسا!

بهي الدين حسن

افتقرت قمة شرم الشيخ الأخيرة إلى الحد الأدنى من الشجاعة الأدبية في التصدي لمهمتها الرئيسية في قطع الطريق على الهجوم الوشيك على العراق، وفضلت أن تدفن رأسها في الرمال، فلم يخرج عنها موقف ذو قيمة، يمكن أن يؤثر في سيناريو يوم القيامة الذي يوشك أن يقيم المنطقة ولا يقعدها، متوهمة بأن التصريحات الإنشائية المكرورة عن "تهديد الأمن القومي العربي"، يمكن أن تردع آلة الحرب التي بدأت في الدوران بالفعل.

كانت أمريكا هي الغائب الحاضر في القمة وبيانها، الذي تحاشى ذكرها بالاسم عند رفض ضرب العراق، واستبعد لأجل عيونها تسمية الأطراف العالمية المعادية للحرب، سواء كانت حكومات أوروبية أم المجتمع المدني العالمي.

كانت رسالة القمة للإدارة الأمريكية "لن نقف عائقا أمام تحرك آلتكم الحربية، من أراضينا أم من خارجها، فقط لا تمسوا النظم العربية الأخرى"!.

وكانت رسالتهم لصدام حسين "الله معك في مواجهة أمريكا، ولتستمر جاثما على صدر الشعب العراقي، بقدر ما تمنحك أمريكا من وقت"!.

ورسالتهم لفرنسا وألمانيا وروسيا، "لا نعرف شيئا عن موقفكم، لا نعرف سوى أمريكا"!. بل لم يشر البيان حتى إلى مشاركة الاتحاد الأوروبي لأول مرة في القمة العربية والاجتماعات التحضيرية لها.

كانت رسالتهم إلى المجتمع المدني العالمي الذي حرك نحو ١٦ مليون إنسان في يوم واحد تضامنا مع العرب ضد الحرب "لم نسمع بكم. إنكم أقل شأنا من أن يلتفت إليكم الملوك والرؤساء العرب، وفروا جهودكم"!.

ورسالتهم للشعب العراقي"، نحن لم نبال أصلا بمآسيك تحت حكم صدام حسين، ولم نستطع أن نخترق الحصار القاسي عليك لأكثر من عشر سنوات، ولا نستطيع أن نمنع التسهيلات عن القوات الأمريكية لتسهيل عملياتهم في العراق. نحن لم نسمع بالاتفاق التركي-الأمريكي على انتشار القوات التركية في شمال العراق -منطقة الأطماع التاريخية لتركيا- ومنحها الحق في نزع سلاح الأكراد، وحفظ الأمن في المنطقة. باختصار... لا تتوقعوا منا شيئاً.. خلاصكم في يد الله أو أمريكا"!.

كانت رسالتهم لكافة القوى الدولية، وكذلك الإقليمية، القديمة منها/إسرائيل، والصاعدة (تركيا وإيران)"، هنا فراغ يحتاج من يملأه"!.

الاصلاح مرفوض

النقطة الوحيدة في البيان التي صيغت بلغة قطعية واضحة لا لبث فيها، هي رفض أي تطوير للنظم القائمة. لم يعترف البيان حتى بأن هناك ضرورة للإصلاح -على أن يكون من الداخل لا من الخارج- فالبيان لم يأخذ علما بالتقارير الدولية والعربية التي تصنف الدول العربية بأنها الأكثر فسادا وتخلفا واستبدادا. المهم للنظم الحاكمة -وهذا هو الوهم الأكبر- أن تبقى هذه النظم على حالها رغم زلزال اجتياح العراق.

الخط المتصل في القمة، كان دفن الرأس بعيدا عن الحقائق، وتحاشي مناقشة مبادرات إصلاح النظام العربي أو قطع طريق الحرب، والتي سعت لإمداد رئة النظام الإقليمي العربي بفرصة -قد تكون الأخيرة- للحياة، أعني المبادرة السعودية والإماراتية ومبادرة المجتمع المدني العربي. التي تقدم بها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. ربما ما يوضح مدى حجم فشل القمة، هو أنه في نفس اليوم الذي بدأت فيه وانتهت، كان البرلمان التركي منعقدا للبت في قرار الحكومة التركية بالسماح للقوات الأمريكية التي ستجتاح العراق من شماله بالانتشار في الأراضي التركية. لم يحظ القرار بالأغلبية الكافية لتمريره بعد مناقشة ديمقراطية لم يجر مثيل لها في برلمان دولة عربية واحدة.

طريقان لا ثالث

كان أمام القمة العربية طريقان -ربما لا ثالث لهما- للجم سيناريو اجتياح العراق. كان يمكن للقمة أن تأخذ بأحدهما، أو كليهما معا، وهو المنهج الأكثر فعالية وتأثيرا.

الأول هو السعي لممارسة تأثير مادي على الرأي العام الأمريكي وعلى صانع القرار الأمريكي ذاته، بما يجعله يراجع خططه، أو يدرك أن التكلفة السياسية والأخلاقية ستصير أكبر، وذلك بتبني حزمة مترابطة من القرارات، أو بعضها على الأقل.

كان يمكن للقمة أن تؤكد فعلا أنها ضد الحرب على العراق، وذلك بإعلانها الانضمام إلى الجبهة الرافضة للحرب ضد العراق. كان ذلك يتطلب موقفا صريحا وقويا يدعم التحرك الفرنسي/الألماني/الروسي، وربما مدعوما بقرار اقتصادي آخر بتحويل الودائع العربية من الدولار إلى اليورو.

كان يمكن في هذا السياق أيضا توجيه خطاب تحية وإكبار للمجتمع المدني العالمي على دوره الهائل في دعم قضايا الشعوب العربية في العراق وفلسطين، وعلى أنه برهن بشكل ملموس على أن صراع الحضارات والأديان هو خرافة، وعلى أن هناك بالفعل قيما مشتركة للإنسانية بصرف النظر عن الدين والعرق والجغرافيا والتاريخ.

كان يمكن للقمة العربية إذا عجزت عن إقناع بعض دولها، بعدم تقديم التسهيلات للآلة الحربية الأمريكية، فعلى الأقل كان ممكنا التوصل إلى قرار يربط ذلك بأن يكون قرار الحرب صادراً عن مجلس الأمن، وهو السقف السعودي المعلن.

كان يمكن للقمة العربية أن تبعث برسالة إيجابية إلى أنقرة -بعد تجاهل الإقبال التركي على العالم العربي- وأن تدرس بجدية إمكانية

تقديم مساعدة جادة توازن الضغوط الأمريكية عليها حول العراق، أو تبعث برسالة قوية واضحة ترفض فيها الاتفاق الأمريكي التركي على سيطرة تركيا "مؤقتا" على شمال العراق، بما يدعم المعارضة الشعبية التركية الكاسحة للحرب، والمعارضة داخل مجلس الوزراء التركي ذاته.

كان يمكن للقمة العربية أن تبعث برسالة إيجابية -عوضاً عن الرسالة السلبية اللا مبالية لعدة عقود- إلى الشعب العراقي، بأنها حريصة على تأمينه ضد الحرب، وأيضا على تحريره من النظام الدموي الذي هيأ الظروف للحصار المميت والممتد لعشر سنوات، وللحرب المهلكة القادمة. كان ذلك ممكنا بتبني المبادرة الإماراتية أو مبادرة المجتمع المدني في العالم العربي، أو على الأقل بإدارة مناقشة علنية جادة حولهما.

كان يمكن للقمة العربية أن تربط بين المسارين-في اتجاه الإدارة الأمريكية وصدام- بالربط بين تقديم التسهيلات العسكرية، ورفض صدام لمبادرتي الإمارات والمجتمع المدني. أو باعتزام إعمال اتفاقية الدفاع العربي المشترك مع العراق في حالة استمرار التهديد بالحرب، رغم قبول صدام بإحدى المبادرتين.

بدلاً من الانهيار

وبذلك كان ممكنا للجامعة العربية أن تكون طرفا في صياغة مستقبل العراق، الذي يعرف الطفل والشيخ الهرم، أنه لن يكون في كل الأحوال، وتحت ظل أي معادلة، استمرارا للوضع الحالي. العالم كله مشغول بعراق ما بعد صدام -سلما أم حربا- باستثناء بلاد العرب.

كان ممكنا للقمة أن تدشن لتفاعلات جديدة داخل المعارضة العراقية تساعد على الفرز بين أقلية محدودة صارت أداة في يد الإدارة الأمريكية، وأغلبية مغلوبة على أمرها لم يعد أمامها خيار آخر، بعد أن أصم العالم العربي أذنيه عن المآسي الرهيبة للشعب العراقي لعدة عقود. لم يلتفت البيان إلى القلق المتنامي داخل أوساط المعارضة العراقية تجاه مخططات الحكم العسكري الأمريكي للعراق، والتركي لشماله، فيقدم خطابا يفتح الباب لتفاعلات جديدة تلبي المصالح العربية المشتركة.

كان من المحتمل أن يشكل ذلك نقطة تحول في مسلسل الانهيار للنظام الإقليمي العربي، وتداعي الجامعة العربية الذي بدأ بشكل خاص منذ أزمة الخليج الثانية وتعمق بعدها. بل كان من المحتمل أن يطيل ذلك السيناريو في عمر بعض الأنظمة العربية، التي ظنت خطأً أن دفن الرأس قد يؤجل مواراة بقية الجسد التراب.

كان ممكنا .. كان ممكنا... كان هناك الكثير من الخيارات الممكنة .. ولم يكن أبدا دفن الرأس في الرمال هو الخيار الوحيد.

بعد القمة قال بعض المحللين إن أهم براهين نجاحها، هو مجرد انعقادها، وتوصلها إلى موقف موحد بالإجماع!. ولكن بعد ٢٤ ساعة تبخر ذلك كله. فأعلن ملك البحرين ورئيس القمة دعمه للمبادرة الإماراتية، وتلاه أغلبية دول الخليج، وأعلن القذافي انسحابه من الجامعة العربية، وسحب سفيره من السعودية، وأعلنت إيران عن مبادرة شبيهة لمبادرة المجتمع المدني، ثم فاجأ عمرو موسى الجميع باقتراح اجتماع استثنائي للقمة! فيما يبدو إدراكا متأخرا بفشلها.

في جملة أخيرة، يفتقر البيان الختامي الصادر عن القمة العربية لأية قيمة أو تأثير على مجريات الأمور على الأرض، القيمة الوحيدة للبيان هى "تاريخية". وهى أن الملوك والرؤساء العرب قد اجتمعوا في هذه اللحظة المصيرية، ثم أنهوا الاجتماع قبل أن يبتوا في جدول الأعمال!.

أهم ما في البيان الختامي هو أنه دليل على أن الاجتماع قد عُقد، ودوّنَ تاريخه بدقة!. فإلى ذلك التاريخ بالذات سيعود المؤرخون يوما، لكي يتحدثوا عما قبله وعما بعده. على الأرجح سيختفي تدريجيا من لغة التاريخ فيما بعد ذلك اليوم تعبير "العالم العربي"، ويسود مصطلح "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، بعد أن يصبح تدريجيا حقيقة مادية على الأرض.

مناهضة الحرب على العراق عمل غير مشروع!

أعرب عدد واسع من المنظمات الحقوقية والديمقراطية والشعبية في مصر عن إدانتهم الشديدة لاستخدام العنف بضراوة بالغة في التصدي للمظاهرات السلمية التي اندلعت في وسط القاهرة في الحادي والعشرين من مارس احتجاجا على العدوان الأمريكي-البريطاني على العراق وعلى المواقف المتخاذلة للحكومات العربية تجاه هذا العدوان.

وأكدت المنظمات في بيان أصدرته في هذا الصدد على أن العدوان على العراق لن يردع فقط في ميدان القتال، لكن مصيره سيحسم أيضا من خلال الهبات الجماهيرية المناهضة للحرب في كافة أنحاء العالم.

وقد حمل البيان توقيعات كل من:

مركز هشام مبارك للقانون، مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي، اللجنة الشعبية للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني، مركز الدراسات الاشتراكية، دار الخدمات النقابية والعمالية بحلوان، المركز المصري الاجتماعي الديمقراطي، مركز دراسات المرأة الجديدة، لجنة الدفاع عن الديمقراطية، مركز قضايا المرأة المصرية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، لجنة الدفاع عن الحريات بنقابة المحامين، لجنة التضامن مع الانتفاضة بنقابة الصحفيين، مركز الأرض لحقوق الإنسان، المجموعة المصرية لمناهضة العولمة، مركز العدالة لحقوق الإنسان، مركز العدالة للدراسات السياسية والاجتماعية، مركز دراسات وبرامج التنمية البديلة، مركز حقوق الطفل المصري، لجنة الحريات بنقابة الصحفيين، لجنة الدفاع عن سجناء الرأي، مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، المركز العربي لاستقلال القضاء، مركز صاعد، حركة الكرامة.

وكانت أجهزة الأمن قد تعاملت بعنف بالغ مع المتظاهرين الذين قدر عددهم بنحو ٤٠ ألف، مستخدمة في ذلك الهراوات وقنابل الدخان وخراطيم المياه وألقت القبض على أعداد كبيرة منهم قدر عددهم بما لا يقل عن ٥٠٠ مواطن ومواطنة. واحتجز عدد كبير منهم في معسكرات تابعة لقوات الأمن المركزي، حيث تعرضوا لمظاهر شتى من سوء المعاملة. ولم ينج أعضاء من مجلس الشعب والصحفيين من الضرب، حيث تم الاعتداء على أربعة من أعضاء مجلس الشعب هم: محمد فريد حسانين وحمدين صباحي وعبد العظيم المغربي وحيدر بغدادي. كما قامت قوات الأمن باقتحام مقر نقابة المحامين لملاحقة أعداد من المتظاهرين وألقت القبض على أعداد من المواطنين والمحامين داخل النقابة، واستخدمت الكلاب البوليسية التي أطلقتها على المتظاهرين وداخل مقر النقابة.

وعلى أثر هذه المظاهرات قررت السلطات المصرية حظر المسيرات والتجمعات السلمية بدون الحصول على تصريح من وزارة الداخلية.

من اليمين: حمدين صباحي، مجدي النعيم، د.جمال عبد الجواد، حازم اليوسفي

قبل انطلاق جحافل الغزو

ما الذي كان يمكن أن يقدمه العرب للعراق؟!

محي الدين سعيد

حول هذا السؤال دارت مداولات صالون بن رشد بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في الثامن والعشرين من شهر يناير، والتي أدارها مجدي النعيم المدير التنفيذي للمركز.

التحرك الشعبي

في البداية أشار حمدين صباحي عضو مجلس الشعب وعضو مجلس نقابة الصحفيين ووكيل مؤسسي حركة الكرامة إلى أن السيناريو الذي تشهده المنطقة يتجه إلى حرب عدوانية دون بروز مخرج سلمي للأزمة موضحا أن هذا السيناريو مرهون بتنازل صدام حسين عن الحكم وأن تضع أمريكا يدها على البترول وأن يوقع الحاكم العراقي الجديد اتفاقية جديدة تكمل اتفاقات كامب ديفيد المصرية ووادي عربة الأردنية مع إسرائيل.

أكد صباحي أن الولايات المتحدة تأتي إلى المنطقة مسلحة ببرامج يضعها اليمين الحاكم الآن وأن أهداف هذه البرامج واضحة وتتلخص في السيطرة على النفط وتحقيق أمن إسرائيل وتأكيد الهيمنة الأمريكية على العالم.

وأضاف أن هناك ثلاث دوائر هامة يمكن العمل خلالها في الفترة المقبلة لمواجهة العدوان الأمريكي على العراق أولها قدرة العراق نفسه على الصمود أمام هذا العدوان، وثانيها التأثير الشعبي في الموقف العربي الرسمي بمواقف عملية منها تشكيل فرق للمتطوعين للقتال إلى جانب العراقيين وليس فقط القيام بدور الدروع البشرية واحتلال السفارات الأمريكية بالمنطقة وضرب المصالح الأمريكية بها، أما الدائرة الثالثة فهي دائرة أصحاب الضمائر في العالم وحركات مناهضة العولمة، مشيرا إلى تنامي هذه الدائرة في الفترة الأخيرة وتزايد أعدادها حتى في الولايات المتحدة نفسها.

ودعا إلى دور عربي في تقوية الحركة الشعبية العالمية المناهضة للهيمنة الأمريكية وللحرب على العراق والعدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني، مشيرا إلى أن النظام العراقي لا يختلف عن بقية الأنظمة العربية، وأكد أن البحث يجب أن يكون عن نظام عالمي جديد ثنائي القطبية يكون طرفه الآخر ليس دولة وإنما حركة شعبية نامية تمتلك طاقة وضميرا لإدانة الحرب الأمريكية وتجريدها من كل ما تدعيه من قيم إنسانية، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة سوف تكسب الحرب القادمة بالمعيار العسكري، لكنها بالتأكيد ستخسرها بالمعيار القيمي والأخلاقي.

غياب الإرادة

على الجانب الآخر بدأ الدكتور جمال عبد الجواد الباحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام حديثه بالتساؤل عن السبب الذي أوصل العراق والأمة العربية إلى الحالة الراهنة التي تعيشها حاليا؟ وأجاب أن السبب في ذلك هو التفريط ولعقود طويلة في المهام الأساسية لبناء دولة حديثة ومتقدمة في كافة المجالات.

وذكر عبد الجواد أن هذه المهام هى قضية الديمقراطية وتنظيم الحكم وتداول السلطة وإقامة دولة المؤسسات التي تدار بقواعد واضحة ثابتة لا تخضع لأمزجة الحكومات.

وذهب إلى أن طرق إدارة العراق في الفترات السابقة كانت مبنية على أسس مزاجية غالبا ومغامرات خارجية مدللا على ذلك بالحرب مع إيران وغزو الكويت.

وأضاف أن الإرادة تكون بقدر القوة الموجودة وأن العرب ليس لديهم القوى الكافية وأي

محاولة لاصطناع إرادة ستكون كمن يمشي بأرجل عرجاء. وشدد على أن المهمة الرئيسية أمام أية قوة رئيسية فاعلة في أي مجتمع هى إعادة بناء هذا المجتمع والدولة على أسس ديمقراطية حديثة متقدمة مؤكدا أنه بدون الإصلاح والتطوير والبناء لن تستطيع البلاد العربية مواجهة أمريكا أو إسرائيل، وذكر أن هناك سببا آخر للوضع العربي والعراقي الراهن يتمثل فيما وصف بالميل العربي الدائم لتأجيل المشكلات، مشيرا إلى أن مشكلة العراق بدأت منذ نهاية حرب الخليج الثانية وتمثلت في كيفية إعادة دمجه في الوضع العربي، وأن البلاد العربية تعاملت مع هذه المشكلة على أنها مشكلة مؤجلة ويمكن التعايش معها حتى جاءت لحظة قرر فيها طرف آخر هو أمريكا أن يأخذ زمام المبادرة.

وذهب إلى أن مشكلة العالم العربي تتمثل في القلق من ضرب العراق والخوف من أن يؤدي ذلك إلى تفتيت وحدة العراق وتدمير إمكانياته، دون النظر إلى وجود الشعب العراقي في الموضوع معتبرا أن استمرار الأوضاع الحالية يدفع ثمنها الشعب العراقي وحده.

وقال عبد الجواد إن علينا الاختيار بين حماية الكيان العراقي الكبير وحماية الشعب العراقي في نفس الوقت، معتبرا أن النجاح في تأجيل أو تجنب ضربة عسكرية، وفي نفس الوقت التضامن مع الشعب العراقي والقوى المعارضة فيه ربما يكون أفضل في هذا الاختيار.

دعا عبد الجواد إلى دعم الجماعات الأوروبية المعارضة للحرب بأشكال مختلفة وإلى التضامن مع الدروع البشرية الأوربية بتطوع آلاف العرب كدروع بشرية واعتبر أن ذلك سيؤدي إلى وضع أمريكا في مأزق سياسي وأخلاقي.

كما دعا إلى دعم المعارضة العراقية والتوقف عن التعامل العربي المعتاد معها على أنها عميلة، وأشار إلى أن التأخر في إقامة هذه العلاقة يعني ترك هذه القوى في أحضان الولايات المتحدة والتمهيد لنظام عميل لها في العراق.

كما دعا إلى رفع شعارات الديمقراطية وإسقاط نظام صدام حسين إلى جانب الشعارات الرافضة للحرب في المظاهرات المناهضة لها وجذب قوى المعارضة العراقية لهذه المظاهرات بهذا الشكل مع دمجها في النظام العربي، مشيرا إلى أن هذه القوى هى التي ستحكم العراق قريبا، سواء على أسنة الرماح الأمريكية أو بانتفاضة شعبية عراقية.

إشكالية التغيير

من جانبه أكد حازم اليوسفي ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني على أن مصلحة الشعب العراقي ليست في الحرب وأنها أيضا ليست في استمرار نظام صدام حسين الدموي.

وأورد اليوسفي إحصائيات تقول إن ٨٨٪ من فترة حكم الرئيس العراقي صدام حسين كان العراق فيها في حروب وصراعات دموية. وقال إن صدام دشن بداية حكمه بمذبحة لقادة حزب البعث من رفاقه، ثم أعلن حربه على إيران منتهزا فرصة عدم الاستقرار فيها بعد الثورة الإيرانية إلى جانب أنه يشن حربا قاسية ضد شعبه لم يستثن أحدا فيها من القوى السياسية المختلفة، سواء من القوميين أو الليبراليين أو الإسلاميين أو حتى البعثيين أنفسهم وأنه تولى بنفسه قتل عدد من قادتهم.

ودعا إلى التفريق بين مصلحة الشعب العراقي ومصلحة نظامه الحاكم، وأشار إلى وجود نحو مليون عراقي خارج بلادهم في ظل حكم صدام حسين في حين لم يتعد عدد الموجودين خارج العراق قبله مئات الأشخاص، وقال إن احتياطي العراقي من العملة الأجنبية قبل مجئ صدام كان يتراوح بين ٤٠-٥٠ مليار دولار، في حين أن مديونية العالم وصلت حاليا إلى أكثر من ٢٠٠ مليار دولار.

أكد اليوسفي أن العالم العربي لم يقدم شيئا للشعب العراقي ولم يتحمل مسئولياته تجاهه حتى الآن، وقال إن العراقيين بمختلف تياراتهم يرفضون الحرب، لكنهم في نفس الوقت لا يجدون طريقة لتجنب هذه الحرب وفي نفس الوقت التخلص من النظام القمعي.

قال اليوسفي نحن نرفض أي غزو أو احتلال، سواء كان أمريكيا أو غير أمريكي للأراضي العراقية، ونرفض أي حاكم عسكري خارج إرادة الشعب العراقي، حتى لو كان عراقيا، مؤكدا أن المعارضة العراقية ترفض أن تكون جزءا من أي مشروع أجنبي، وأنها تملك المشروع البديل وهو المشروع الديمقراطي الفيدرالي الموحد في العراق.

وعبر اليوسفي عن اعتقاده بعدم وجود حل لتجنب الحرب سوى تنحي صدام ونظامه عن الحكم، مطالبا العالم العربي بالضغط لتحقيق هذا الهدف حماية لمصالح الشعب العراقي والقبول بالطرف الآخر وهو المعارضة والتوقف عن وصفها بالمعارضة العميلة أو الخائنة، والعمل على إجراء انتخابات في العراق تحت إشراف دولي مباشرة وإقامة حكومة ائتلافية.

أكد اليوسفي أن القوى العراقية المخلصة موجودة في داخل العراق وخارجه وأنها تعمل بشكل سري في الداخل بسبب الظلم والتنكيل الموجود هناك، مضيفا أن المعارضة لا تسمح لها ظروفها الذاتية والموضوعية بأن تقدم على التغيير بدون دعم دولي وأن هذا الدعم كان يجب أن يكون عربيا وإسلاميا وإقليميا.

وأشار إلى أن الشعب العراقي لم يستفد شيئا من الثروة النفطية الموجودة في بلاده وأن العراق ينتج يوميا نحو ٥ ملايين برميل لم يستفد منها الشعب شيئا طوال الثلاثين عاما الماضية وقام النظام العراقي بإهدارها.

قال اليوسفي إن العراق مقسم بالفعل حاليا وأن المعارضة تريد توحيده في شكل ديمقراطي، مطالبا بعدم الربط بين معاناة العراقيين والقضايا القومية بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص، مؤكدا أن النظام العراقي لم يخدم هذه القضية بشئ.

قنوات للحوار

من جانبه أكد بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أنه لا يوجد أحد يهتم بقضايا حقوق الإنسان والشعوب يمكن له أن يتعاطف بأي درجة من الدرجات مع غزو العراق واجتياحه وتغيير نظامه بالقوة لأن هذا أمر ستكون نتائجه وخيمة على العراق كدولة وشعب، لكنه دعا إلى التمييز بين مقاومة الهيمنة الأمريكية والتدخل بالقوة العسكرية ودعم نظام صدام الدموي الذي لا يمكن مقارنته بأي نظام عربي آخر. وأكد أهمية فتح قنوات حوار وتواصل مباشر من جانب الدول العربية مع الشعب العراقي والمعارضة العراقية في الخارج. مشيرا إلى أنه لا يعني بذلك أن كل قيادات المعارضة العراقية بريئة فبعضها مدان ويتعامل بشكل يمكن وصفه بالعمالة، لكن هذا التوصيف لا ينبغي أن ينسحب على جميع المعارضين.

شدد بهي على أهمية تمتع شعوب المنطقة بالحد الأدنى من الحريات الذي تتمتع به الشعوب في كل أنحاء العالم، إلا في المنطقة العربية التي تعتبر المنطقة الوحيدة التي تمنع فيها الشعوب من التعبير بشكل جماعي عن التضامن مع الشعب العراقي في حين أن المقاومة الهائلة للهيمنة الأمريكية تقوم بها شعوب أخرى لأنها تتمتع بحرية حقيقية في

بعد أن أخفقت القمة العاجلة

ماذا يراد بقمة "مستأنفة"؟!

بهي الدين حسن

فاجأنا السيد عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية بعد ساعات من انتهاء قمة شرم الشيخ، باقتراح الدعوة لعقد اجتماع قمة جديدة، أسماها "مستأنفة"، ليدخل بذلك تعبيرا جديدا إلى قاموس القمم العربية، التي عرفت حتى الآن القمة العادية والطارئة والاستثنائية، ثم العاجلة التي وصفت بها قمة شرم الشيخ.

ويبدو ذلك الاقتراح نوعا من الاعتذار غير الصريح للرأي العام العربي عن عجز القمة العربية عن تحقيق أهدافها المعلنة في التأثير على سيناريو الحرب ضد العراق، أو في الخروج بموقف موحد مهما كان تواضعه.

فقبل أن تنتهي القمة كانت الملاسنة الكلامية بين القذافي وعبد الله قد طغت على نتائجها، وفي اليوم التالي أعلن القذافي الانسحاب من الجامعة، وأعلن رئيس القمة ملك البحرين تأييده للمبادرة الإماراتية التي امتنعت القمة برئاسته عن مناقشتها، وانضمت إليه عدد من دول الخليج، بينما انتقدت الإمارات القمة والجامعة بسبب تجاهل مبادرتها.

ترى هل كان من الضروري أن يجتمع الملوك والرؤساء والأمراء العرب لمجرد إصدار بيان يحذف من بيان وزراء الخارجية العرب السابق بند حظر تقديم التسهيلات للجيوش الأمريكية والبريطانية؟ أو ليشكل لجنة لا تحمل في أيديها أية أوراق، أو قوة تفاوضية تمنح وتمنع عن الأطراف التي ستتوجه إليها؟ ربما إعمالا للنبؤة الشهيرة لوزير خارجية قطر، والقائلة بأنه لم يبق للعرب سوى "التوسل".

كان من المنتظر أن تتوصل القمة إلى قرارات ونتائج تؤثر في المعادلات الدولية. لكن القمة أكدت خروج العرب - السابق على انعقادها - من كافة المعادلات، ولتكرس موقف المتفرج.

فالقمة لم تؤد إلى التحاق العرب بالمعسكر العالمي الحكومي وغير الحكومي المتحرك لمنع الحرب، رغم أن القمة رفضت الحرب!

ورغم أن القمة لم تتخذ موقفا بالانضمام إلى تحالف اجتياح العراق، إلا أنها لم تحظر تقديم التسهيلات لجحافل الغزو، رغم أن الأراضي العربية فقط ستكون هي محطة الانطلاق للغزو! في ظل قرار البرلمان التركي الصادر في نفس يوم القمة، برفض انتشار القوات الأمريكية!

ولم تقدم القمة دعما مفتوحا لصدام حسين، رغم أنها امتنعت عن طرح المبادرة الإماراتية أو مبادرة المجتمع المدني على جدول الأعمال!

ولم تدعم فعليا الشعب العراقي، حيث إنها تعاملت مع كل من الحرب ونظام صدام الجاثم على صدره، باعتبارهما قدرا لا فكاك منهما. رغم تيقن كل الأطراف بأنه لم يبق أمام اندلاع الحرب وعمر النظام أكثر من أيام أو أسابيع على أقصى تقدير. وأن الفعاليات السياسية العراقية الجديدة هي التي ستصيغ مستقبل علاقة العراق بالعرب وجامعتهم، الذين تجاهلوا معاناتهم طول الوقت.

فضلت القمة أن تمسك العصا من منتصفها، فلم تمسك بأي شئ، لتجد نفسها خارج الملعب، عاجزة عن التأثير سلبا أو إيجابا، في موقف أي طرف، سواء كان بوش أم صدام، أم الاتحاد الأوروبي، أم القوى السياسية الممثلة للشعب العراقي.

بالتالي فإن مستقبل النظام الإقليمي العربي والجامعة العربية، صار هو الموضوع، أما العراق فسيصبح بعد أيام في "خبر كان". لقد ضاعت آخر فرصة محتملة لعدم الخروج من التاريخ.

نعود إلى العنوان/ السؤال: هل مازال هناك وقت لقمة "مستأنفة"؟

على الأرجح لا، إذا كان الموضوع يتعلق بالعراق. ربما نعم، إذا كان المقصود هو مستقبل الجامعة العربية.

طالما أن القمة العربية لم تكن تعتزم أن تتخذ موقفا ديناميكيا جديدا يسعي جادا للتأثير في المعادلات الدولية والاقليمية الخاصة بالمسألة العراقية أو الفلسطينية، فلربما كان أفضل لها أن تركز على المستقبل، من خلال مناقشة المبادرات المتعددة لإصلاح الوضع العربي والجامعة العربية، والتي تقدمت بها السعودية وليبيا والسودان والمجتمع المدني. وأظن أن هذا هو ما يجب أن تتصدى له القمة المستأنفة.

إن أفضل مدخل لإنضاج هذه المناقشة، هو إخراجها إلى فضاء المناقشة العامة، لا أن تحاصر داخل الغرف المغلقة للجان الجامعة العربية وقمتها.

إنني أقترح على السيد عمرو موسى الدعوة لندوة موسعة أو مائدة مستديرة تجمع بين أبرز الفعاليات ذات الصلة من الحكومات العربية والمجتمع المدني والأكاديمي في العالم العربي، لمناقشة سبل تطوير جامعة الدول العربية على ضوء المبادرات الحكومية وغير الحكومية، وتطورات الصراع الدولي على العراق والعالم العربي.

إن إخراج مشاريع تطوير الجامعة لفضاء المناقشة العامة يحررها ويحرر الأمين العام من ضغوط المساومات العربية-العربية الخانقة، ويضع القمة حين انعقادها أمام نبض المجتمع العربي، وخيارات متعددة ومدروسة. وهي دون شك خطوة في طريق المستقبل شكلا ومضمونا، ومحاولة للعودة للتاريخ بلغة العصر.

نشر هذا المقال بجريدة الأهرام بتاريخ ١١ / ٣ / ٢٠٠٣

في مؤتمر صحفي بالأمم المتحدة

مركز القاهرة يطالب بوقف الحرب والانسحاب الفوري

في إطار مشاركة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، شارك بهي الدين حسن مدير المركز في المؤتمر الصحفي الذي نظمته الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان في ٢٧ مارس في مقر الأمم المتحدة بجنيف لإعلان موقف المنظمات الدولية من العدوان الأمريكي/البريطاني على العراق، وشاركت فيه أيضا اللجنة الدولية للحقوقيين والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان.

أكد بهي الدين حسن إدانته واستنكاره المطلق لأن يجري تدشين هذه الحرب العدوانية باسم مبادئ نبيلة تطلعت إليها الشعوب من أجل إرساء قيم الحرية والعدالة والسلام. وطالب بإخضاع كافة الدول بما في ذلك إسرائيل لمعايير واحدة تطبق دون انتقائية، فيما يتعلق بنزع أسلحة الدمار الشامل.

وأعلن مدير المركز رفضه ذرائع التدخل العسكري الأمريكي/البريطاني التي ترفع شعارات التحرير على حساب أشلاء الشعب العراقي ذاته، مشيرا إلى أن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية تبدو واضحة للعيان من خلال نتائج القصف الوحشي في بغداد والبصرة وكردستان، وأكد أن دعاوى تغيير النظام عن طريق التدخل العسكري الخارجي تشكل سابقة سوداء في تاريخ العلاقات الدولية.

وشدد بهي على ضرورة وضع نهاية فورية لتلك الحرب، ووضع حد للمخاطر الإنسانية الهائلة التي ترتبها على السكان المدنيين.

ودعا في هذا الإطار إلى تكثيف الجهود الدولية لعقد اجتماع استثنائي للجمعية العامة للأمم المتحدة لتحمل مسئولياتها تجاه إيقاف الحرب وحماية الشعب العراقي، استنادا إلى قرارها رقم ٣٧٧ لعام ١٩٥٠ المعروف بـ "الاتحاد من أجل السلام"، وبمقتضاه يحق للجمعية العامة التدخل في القضايا التي تمس الأمن والسلم الدوليين إذا ما تبين لها عجز مجلس الأمن أو تقاعسه عن القيام بالتزاماته.

وأضاف أن الجمعية العامة يتعين عليها إدانة الحرب والعمل على تحقيق الانسحاب الفوري لقوات الاحتلال، وتبني برامج وإجراءات عاجلة لضمان احترام حقوق الإنسان في العراق، بما في ذلك التمهيد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة، لتمكين الشعب العراقي من تقرير مصيره بنفسه، وإجراء تحقيق دولي في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من قبل الأطراف الضالعة في الحرب الجارية، والتي تستوجب تقديم المسئولين عنها للمحاكمة. كما دعا إلى تبني برنامج خاص لإعادة إعمار العراق تحت إشراف الأمم المتحدة، وتبني برامج فعالة لتوفير كافة متطلبات الإغاثة الإنسانية للشعب العراقي.

هذا وقد أصدر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للحقوقيين بيانا مشتركا أدان الاستخدام غير المشروع للقوة في العراق من قبل الأطراف الغازية. وأكد البيان أن شن هذه الحرب يشكل انتكاسة خطيرة لقواعد القانون الدولي التي تم إرساؤها خلال ٥٣ عاما. ودعا البيان لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة إلى تحمل مسئوليتها والتشديد على ضرورة احترام كافة الأطراف للقانون الدولي الإنساني، وإرسال بعثة تقصي حقائق لأوضاع حقوق الإنسان في العراق والدعوة إلى نشر مراقبي حقوق الإنسان الدوليين في العراق. كما ناشد البيان مجلس الأمن والجمعية العامة بضرورة ملاحقة المتورطين في القيام بجرائم حرب في هذا الصراع.

كما أعرب مركز القاهرة في بيان قدمه إلى لجنة حقوق الإنسان عن أسفه الشديد إزاء عدم تمكن اللجنة من عقد جلسة خاصة لمناقشة الحرب على العراق، ودعا اللجنة إلى تكثيف الجهود من أجل وقف الحرب وطالب بتوسيع مهام المقرر الخاص بحقوق الإنسان في العراق بحيث تشمل كذلك التحقيق في الانتهاكات والجرائم المصاحبة للحرب والتي تتنافى مع أحكام القانون الدولي الإنساني

من اليمين: صلاح عيسى، بهي الدين حسن، د. سعيد النجار، د. دلال البزري

العراق بين المشروع الإمبراطوري الأمريكي والمشروع التحرري العربي

في ندوة دعا إليها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان تحت عنوان: "العراق بين المشروع الإمبراطوري الأمريكي والمشروع التحريري العربي" في إطار صالون بن رشد في ٢٥ مارس.

أكد بهي الدين حسن مدير المركز في بداية الندوة على أن الهجوم على العراق هو محطة ضمن مخطط بعيد المدى للإدارة الأمريكية الحالية التي تعبر عن أقصى توجهات اليمين الأمريكي وتشيد أركان ما يسمى بالعالم الأمريكي والإمبراطورية الأمريكية. وتساءل عما إذا كان هناك مشروع تحريري عربي، ليس فقط لتحرير العراق، ولكن أيضا لمواجهة التحديات التي يطرحها المشروع الإمبراطوري الأمريكي، معتبرا أن ما تواجهه المنطقة العربية حاليا يمثل تكريسا لهزيمة يونيو ١٩٦٧ وقال إنه بعد ٣٦ سنة من الهزيمة فإن المناطق المحتلة تزداد رقعتها وأصبحت مرشحة بالحرب الحالية على العراق، لأن تشمل مناطق أخرى لم تكن موضوعة في خطة حرب ١٩٦٧ .

أشار بهي إلى عجز النخب العربية -وليس فقط النظم الحاكمة- على أن تقدم مشروعا بديلا يواجه المشروع الذي انطلق في ١٩٦٧ متسائلا عما إذا كان الإسلام السياسي-باعتباره التطور السياسي الوحيد الذي أعقب ١٩٦٧ هو الرد المناسب أم كان مجرد صدى للهزيمة وتكريسا لها؟!.

واعتبر أن الشعب العراقي والشعوب العربية جميعا يقعون الآن بين فكين: الأول هو المخطط الإمبراطوري الأمريكي، والثاني هو غياب مشروع تحريري عربي يربط بين حرية الوطن وحرية المواطن، حتى ضاع الوطن والمواطن معا.

نظام دولي جديد

وبدأ المفكر الاقتصادي الدكتور سعيد النجار رئيس جمعية "النداء الجديد" بالإشارة إلى الشعور العام بأن المنطقة العربية تقف على باب مرحلة مصيرية والإحساس بأن ما ستتمخض عنه الأحداث الحالية هو الوضع الأسوأ.

وأكد النجار أنه من الخطأ الحكم على الأحداث الجارية من منظور زاوية ضيقة تقوم على استبدادية ودموية صدام، وأنه لابد من النظر إلى الصورة كاملة، مشيرا إلى أن الأسباب المعلنة للحرب من الجانب الأمريكي لا علاقة لها بالواقع، وإنما هناك أسباب أخرى مثل الرغبة الأمريكية في السيطرة على الثروة البترولية إلى جانب إزاحة العراق باعتباره العقبة الوحيدة حاليا أمام الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة العربية، وذلك بعد أن تم تحييد مصر في هذا الصراع بمعاهدة كامب ديفيد.

قال النجار إن الولايات المتحدة تريد أيضا قيام نظام دولي جديد تهيمن عليه وتكون هى القوة الوحيدة في العالم، مشيرا إلى أن هذه المسألة كانت واضحة جدا في مناقشات مجلس الأمن في الفترة الأخيرة.

أضاف النجار أن الولايات المتحدة تنظر للأمم المتحدة على أنها إدارة من إدارات وزارة الخارجية لديها وأن سكرتيرها العام موظف في هذه الإدارة، معتبرا أن ذلك أمر يدلل على ما يرد في الذهن الأمريكي عن خصائص النظام الدولي الجديد الذي تريده واشنطن.

وأشار إلى أنه رغم المواقف الدولية المختلفة فإن العالم العربي هو في حالة تخاذل وضعف وتفكك غير مسبوقة خاصة مع وجود أكثر من أربع دول تعطي تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية وتسمح بمهاجمة العراق من أراضيها معتبرا أن هذا الموقف يفوق تصور الخيال العادي ويعتبر فاحشة لا يمكن أن تغفرها الشعوب.

ذهب النجار إلى أن العالم العربي قد هزم وأهين وامتهنت كرامته مرجعاً ذلك إلى غياب الديمقراطية وسيادة حكم الفرد في العالم العربي وعدم احترام الدساتير. وأكد النجار أن قيام نظم ديمقراطية في العالم العربي هو الطريق للتحرير ولإنشاء مشروع تحرري عربي مطالبا بإعادة النظر في النظام العربي وفي مفهوم الأمن القومي العربي متسائلا عما إذا كان يجوز لدولة عربية أن تعطي بإرادة منفردة قواعد عسكرية لدولة أجنبية.

ودعا سعيد النجار إلى مراجعة مواقف التيارات السياسية المختلفة تجاه التيار الإسلامي المبنية على التخوف من موقفه من الديمقراطية. وأكد أن الظروف التي تمر بها مصر والأمة العربية يقتضي مراجعة الموقف السلبي من التيار الإسلامي، واصفا إياه بأن التيار الأقدر على تعبئة الشعور العام ومقاومة الغزو الأجنبي. وأكد على أهمية الوصول إلى وفاق وطني يقوم على أساس التزام كل التيارات

بالمبادئ الديمقراطية وتداول السلطة.

مشروعان

وبدأت الكاتبة اللبنانية والباحثة في علم الاجتماع الدكتورة دلال البزري حديثها بالإشارة أنه في مواجهة المشروع الإمبراطوري الأمريكي، فإن هناك مشروعين تحرريين عربيين -أو يقدمان أنفسهما على أنهما كذلك- وذكرت أن المشروع الأول منهما هو ما وصفته بالمشروع "الصدامي" -نسبة إلى صدام حسين- والذي يقوم على أن حياة الشعب وعزته ووطنه مرتبطة بزعيمه الذي يقوم في نفس الوقت بقهره وقتله -حسب قولها- أما المشروع الثاني فهو المشروع الجهادي الذي يقوم على الجهاد، وقالت إذا أخذنا بالمشروع الثاني فإلى أين نذهب؟ هل إلى الجيوش النظامية العربية أم إلى الجمعيات والنقابات والمؤسسات الأهلية أم إلى ما وصفته بالفضاء السياسي الذي خلقه أسامة بن لادن والذي يدفع بشباب في قمة حيويته إلى أن يقوم إما بعمل مجنون ساهم ولو جزئيا في الحال العربي الراهن؟.

أوضحت البزري أن الولايات المتحدة منذ عام ٨٩ أصبحت تسير طليقة اليدين بعد انتهاء القوة الكبرى الأخرى، التي كانت تردعها من التمدد وفي ذلك الوقت قام الرئيس العراقي صدام حسين باحتلال الكويت، وقامت أمريكا بمحاربته، لكنها لم تقم بإسقاطه بحجة أن قرار الأمم المتحدة كان يحدد هدف الحملة العسكرية بإخراج الجيش العراقي من الكويت وليس إسقاط صدام حسين، مشيرة إلى أنه لم يكن قد تشكل بعد في ذهن واشنطن أن الأمم المتحدة هى مؤسسة قديمة يمكن تجاوزها، حيث لم يكن صعود أمريكا منفردة قد أخذ الوقت اللازم للانتباه إلى أن هذه المؤسسة هى من عصر بائد.

وأوضحت أنه خلال السنوات العشر التالية لحرب الخليج الثانية ثارت النقاشات في الوطن العربي والعالم الإسلامي حول الديمقراطية وأسباب عدم وجودها في هذه المنطقة، مؤكدة أن المحصلة النهائية لهذه النقاشات لم تصل لشئ ولم يتفاعل مع هذه التطورات سوى ما وصفته بالإرهاب الإسلامي.

وقالت إنه عندما وقعت أحداث ١١ سبتمبر كانت هناك إدارة أمريكية جديدة لم تكن واثقة كثيرا من نفسها وكانت الإدارة محافظة تقوم على المسيحية السياسية المرتبطة باللوبي الصهيوني وأغلب أعضائه من العسكرتارية وموظفي شركات البترول الكبار إلى جانب المنتمين للمسيحية الصهيونية، مشيرة إلى أن الصقور قاموا بتسيير هذه الإدارة بعد وقوع أحداث سبتمبر.

اعتبرت البزري أن الولايات المتحدة تصرفت بعد أحداث ١١ سبتمبر مثلما يمكن أن يتصرف كل البشر في مثل هذه المواقف، خاصة هؤلاء الذين يعرفون مدى قوتهم، ثم أخذت قرارا بضرب العراق لتثبت لنفسها أنها تستطيع جر كل العالم إلى عصبة أمم جديدة قائمة على رئاستها وأن يكون الفيتو لها ولمن يسايرها.

أيام سوداء

ومن جانبه، فإن صلاح عيسى رئيس تحرير جريدة القاهرة استهل حديثه بالإشارة إلى أنه وجيله عاشوا أياما سوداء كثيرة منها نكبة ١٩٤٨ ونكسة ١٩٦٧ وزيارة السادات للقدس، وقال إن جيلنا كانت لديه أحلام كبيرة وكنا نشعر منذ أواخر الخمسينيات حتى عام ١٩٦٧ أننا اقتربنا كثيرا من تحقيقها، إلا أن ضربات وجهت إليها حيث ضرب حلم التحرر الوطني مرة في هزيمة ٦٧ ومرة أخرى في زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧، وأضاع السادات حلم تحرير فلسطين، كما أضاع صدام حسين حلم الوحدة العربية وأضاع جورباتشوف حلم الاشتراكية.

اعتبر عيسى أن العالم يمر حاليا بلحظات مفصلية سوف تنتهي بتفكيك ما يسمى بالنظام الدولي القائم، حيث انتهى دور الأمم المتحدة بالفعل، وأصبح العالم على مشارف تنظيم دولي جديد يقوم على الهيمنة والإمبريالية الأمريكية.

أضاف عيسى أن مشروع هذه الإمبراطورية أخطر وأوسع من السعي للسيطرة على النفط وأنها تسير في اتجاه أمركة العولمة برغبة أمريكية في ترتيب العالم على نحو يتيح لسوق الإنتاج التي كونتها العولمة خلق سوق استهلاك واسع في مقدمته المنطقة العربية.

وأشار إلى أن الصراع في مجلس الأمن في الآونة الأخيرة كان أشبه بالأيام الأخيرة التي مرت بها عصبة الأمم حين أصرت ألمانيا على ممارسة مشاريعها التوسعية. وقال إن أمريكا تزعم لنفسها الآن أنها هى التي بادرت لهزيمة من تعتبره جزءا من خطر أساسي على أمن واستقرار العالم بعد ١١ سبتمبر فيمن وصفتهم بالدول المارقة أو الإرهابيين، مشيرا إلى أن النظام الجديد يقوم على فكرة أن الدولة أو الدول التي ساهمت أكثر من غيرها في تحقيق مثل هذه الهزيمة يجب أن يكونوا في مقدمة الذين يحافظون على أمن واستقرار العالم.

وأشار إلى أن نظرية الأمن القومي العربي تنهار الآن أيضا حيث الحرب على العراق لا تشنها أمريكا فقط، ولكن أيضا يشنها قسم من الدول العربية التي تقدم التسهيلات وتنطلق القوات الأمريكية من أراضيها.

وحذر عيسى مما وصفه بالتفكيك المخيف للوضع في العراق، حيث إن العراق بلد متعددة الأعراق والأديان والمذاهب ولديها الروح الثأرية من عصر العباسيين، مشيرا إلى أن تفكك العراق يهدد بكارثة حقيقية لأنه ينذر بحرب أهلية بين الطوائف والنظام الحالي في حالة انهياره نظراً لوجود ما وصفه ببحار الدم نتيجة عنف الخصومة بين النظام الحاكم وهذه الطوائف.

ونبه إلى أن حالة الاستبداد الوطني قد تدفع الشعوب إلى الترحم على أيام الغزاة، ويمكن أن تخلق خللا في موقف الشعوب من الاستعمار وتصبح معه فكرة التدخل الأجنبي غير معترض عليها مشيرا إلى أن المواطن العراقي يعاني من تسلطية وديكتاتورية لنظام صدام حسين وأدواته المتمثلة في حزب البعث الذي حوله صدام حسين من حزب حقيقي في فترة المد القومي إلى ميليشيات تدافع عن نظام الحكم.

وأكد عيسى أن المشروع الـ "صدامي" والمشروع الأصولي كلاهما خطر، مضيفا أن المواطن العربي والمصري كان دائما أمام خيارات شريرة بين زعيم متشدد في وطنيته وغير ديمقراطي وزعيم ديمقراطي، لكنه متساهل في وطنيته.

ودعا عيسى إلى الدمج بين التصدي للاستعمار والهيمنة من جانب والنضال من جانب آخر من أجل الديمقراطية القائمة على تعددية حقيقية وعلى العدل الاجتماعي مؤكدا أنه بدون التوصل لذلك لن تستطيع صياغة مشروع تحرري وطني يهدف لإعادة صياغة مفهوم الأمن العربي وخلق شكل من أشكال العمل العربي المشترك القائم على السعي لبناء قوة حقيقية تجد للعالم العربي مكانا على خريطة العولمة والإمبراطورية، وقال إنه يمكن للعالم العربي بذلك أن يلعب دورا في التصدي للمشروع الإمبراطوري الذي بدأ تنفيذه مع لحظة ضرب العراق.

السؤال الذي طرحه صالون ابن رشد حول مصير العراق بين المشروع الإمبراطوري الأمريكي وغياب مشروع تحريري عربي، استحوذ على اهتمام عدد من الكتاب المرموقين في العالم العربي حرصوا على المشاركة في الحوار كتابة وهم: محمد برادة، سميح القاسم، محمد بنيس وهاشم شفيق.

غزو العراق ومسئولية المثقفين العرب

محمد برادة
ناقد ومفكر مغربي

في مثل هذه المناسبات الدقيقة المرتبطة بلحظات مأساوية وفاصلة من تاريخنا العربي، يغدو الكلام صعبا والتفكير محاطا بأسئلة مأزقية، وهذا ما يهدّد خطابات مثل هذه المناسبة بأن تغدو كلاما على كلام، وجملا بلاغية تفرقع في قفار مصمتة. باختصار، السؤال الذي يلاحقني ويضايقني هو: من أي موقع أتكلم؟ إلا أن حالة الاستعجال التي نعيشها لا تسمح بأن أتوقف عند هذا السؤال الأساسي، لذلك أكتفي بالقول بأنني أتكلم من موقع مثقف-كاتب عربي، مغربي، يعاني منذ السبعينيات حالة التدهور والانحدار التي تعيشها مجتمعاتنا العربية على اختلاف التفاصيل والأشكال. حالة التدهور المفجع هذه، تجد تفسيراً مباشرا لها في أسس النظام العربي الفاقد لأدنى مبادئ احترام المواطنة وحقوق الإنسان، وتنظيم الصراع الاجتماعي-السياسي وفق مقولات ديمقراطية تضمن تداول السلطة، ورقابة المجتمع المدني للدولة، وتعدد الآراء والاجتهادات.

لكنني أدرك أن هذا السبب المباشر للتدهور العربي، والذي يبلغ درجة عالية من خلال العدوان على العراق واختزال الحضارة العربية-الإسلامية في الإرهاب، والاستعانة بأراضي "الأشقاء" لتجييش القوات المعتدية... له جذور وامتدادات في أسباب خارجية متصلة بأطماع الإمبراطوريات والدول الغربية التي عمدت، منذ نهاية القرن التاسع عشر، إلى تقسيم البلاد العربية إلى أقاليم وسلطانات وإمارات لتوطيد الاستعمار ثم تجلياته الإمبريالية بعد الخمسينيات، مرورا بزرع إسرائيل في المفصل الحساس من الجسم العربي.. وعلى رغم المقاومة الوطنية والقومية التي تكللت بالاستقلالات، فإن النخب القائدة التي أسست "الدولة الوطنية" لم تختر طريق التحرر والنهوض المستجيب لتطلعات الشعوب العربية التي بذلت تضحيات جسيمة على دروب الاستقلال.

من خلال استحضار بعض هذه الأسباب، يبدو الغزو الأمريكي الثاني للعراق حلقة "طبيعية"، غير مفاجئة، ضمن سيرورة واسعة تكمن وراء منطق العولمة الربحية التي تقودها وتخطط لها "إمبراطورية" تكنولوجية عسكرية، اقتصادية تسوّق ثقافة الاستهلاك والتسلية، وتنشر أيديولوجية اليمين الأمريكي الأصولي الذي يسعى عبر وراثة الإمبراطوريات الغربية التقليدية إلى فرض منطق التفوق الاقتصادي والعسكري، وإلى إعادة توزيع مناطق النفوذ والتبعية وقولبة العالم داخل معايير تستجيب لأيديولوجية الحاكمين راهناً في أمريكا، ضداً على الاختيارات الديمقراطية الإنسانية التي قام عليها دستور الولايات المتحدة عند إنشائها.

من هذه الزاوية، فإن الاعتداء على شعب العراق كان مقررا قبل هجمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على المركز التجاري بنيويورك. إن العدوان على العراق وما سيتلو ذلك من اعتداءات وتدخلات مسلحة أمريكية-بريطانية، يندرجان ضمن منطق هذه "الإمبراطورية" الجديدة التي تسعى إلى التحكم في العالم وإلى تحطيم الشرعية الدولية والاستعاضة عنها بقانون التفوق العسكري الذي يخدم مصالح المسيطرين على العولمة التجارية والثقافية.

وهذا المنطق "الإمبراطوري" الجديد هو الذي يفسر السلوك البراجماتي المتناقض لأمريكا والمتمثل في مساندتها للأنظمة العربية الدكتاتورية وتعاونها، في الآن نفسه، مع الحركات التمامية، الأصولية لمقاومة النفوذ الشيوعي في العالم العربي والإسلامي. لكن ما أفرزته جدلية هذا المشروع الاستغلالي، الانتفاعي، من تمرد لدى حلفاء الأمس الأصوليين، أصبح يتعارض مع مشروع إمبراطورية العولمة، ولذلك فإن التدخل في أفغانستان والحرب على العراق، يعلنان قبل كل شئ، أنه لم يعد مسموحا بـ "استقلالية" أي قوى تعارض مشيئة الأرباب الجدد". والنظام العراقي الذي يتماهى مع الأنظمة العربية من حيث اللا ديمقراطية والحكم الفردي،يشكل مع ذلك تحديا لأمريكا وإسرائيل لأنه لا ينصاع لأوامرهما ولا يستظل بالطاعة العربية تجاه التنازلات التي تريدها الولايات المتحدة.

على ضوء ذلك، يمكن القول بأن الحرب على العراق-بعيدا عن الغلائل الأيديولوجية التي تحاول أمريكا أن تغلف بها مقاصدها- هي حرب ذات هدف مزدوج:

- تجفيف منابع مقاومة الإمبراطورية الجديدة، سواء عند التماميين أو داخل النظام العراقي، من خلال طرح شعار القضاء على الإرهاب ودمقرطة الأنظمة العربية.

- الاستقرار بكيفية دائمة في منطقة الشرق الأوسط لمراقبة مجموع المناطق الحساسة: روسيا، الهند، الصين، إيران...

لا يعني هذا التحليل السريع أن المشروع الإمبراطوري الأمريكي نافذ وسالك، لأنه ينطوي على ثغرات كثيرة في طليعتها احتقار حرية الإنسان وحقوقه في الاختيار، واعتماد منطق الاستغلال والوصاية.

لكن المعضلة الاستعجالية التي تحاصر الشعوب العربية، قبل الحرب على العراق وبعدها، هي محاولة الخروج من التدهور الذي يهدد وجودنا كمجتمعات وثقافة وحضارة.

هذا سؤال ضخم أخشى أن أنزلق إلى الاختزالية إذا حاولت الإجابة عليه في هذه العجالة. لذلك أكتفي بالقول، بأن أفق المشروع التحريري العربي ما يزال مرتبطا بإعادة الاعتبار والوجود للمواطن العربي، الواعي، الرافض لدكتاتورية الدولة الوطنية في جميع أشكالها، والمتمرد على الوصايات، وعلى منطق العولمة الربحية، المتوحشة. من ثم فإن المثقفين العرب وروابط المجتمع المدني مطالبون بإنجاز نقد جذري لمرحلة ما قبل الديمقراطية المكبلة لنا، ويرسم ملامح أفق سياسي-ثقافي يستعيد المواطنون من خلاله صدقية الفعل والخطاب لتحقيق شروط الصراع الديمقراطي الذي يحمي مصالح شعوبنا ويضمن انخراطها في العصر ويتحالف مع القوى الديمقراطية العالمية المناهضة لوصاية إمبراطورية العولمة العسكرتارية.

أعرف أن هذه الكلمات لا ترتقي إلى مستوى الخسارات التي أصابتنا طوال العقود الماضية، فجعلت جراحاتنا أكثر من أن تعد، وجراح العراق ينضاف إلى نكبة فلسطين، فكيف السبيل إلى استعادة الأمل؟

أتطلع إلى قراءة آرائكم ومشاعركم التي أرجو أن تسهم في ميلاد أمل لا يكذب، أمل ينبثق من وعي قاس يصر على تعرية المخبوء من أدوائنا، وعلى اقتراح حلول جذرية تسعفنا على مجاوزة الخيبات والتعثرات.

كلنا في الهم... وفي الحلم عرب

سميح القاسم
شاعر فلسطيني

إخوتي وأخواتي..... تحية العروبة وبعد؛
لم تكن تلك زلة لسان حين وضع الرئيس جورج بوش عنوان "الحملة الصليبية" لغزو العراق. لكن السيد بوش لم يكن صادقا في ادعائه، فلا صليب ولا يحزنون. إنما هو النفط العربي الذي يستمر احتياطيه نصف قرن من الزمن بعد نضوب آبار النفط في بقاع العالم المرهونة الآن للسيطرة الأمريكية بشكل أو بآخر.

وبغض النظر عن الشعارات الأيديولوجية فإن المستر بوش يحلم بامبراطورية الرايخ الأمريكي التي فشل في تجسيدها الهر أدولف هتلر. هتلر طرح شعار "التفوق العرقي الآري" أما بوش فإنه يطرح شعار "التفوق الأخلاقي الأمريكي"، وكلاهما ادعى "التفوق" لتبرير نهج الاجتياح والهيمنة والقمع ضد شعوب العالم الأخرى.

طبعا، فلابد من مواجهة هذا الكابوس الإمبراطوري الأمريكي وشعوب العالم كلها، وبضمنها الشعب الأمريكي نفسه، مطالبة بترتيب اصطفافها الإنساني لصد هذا الخطر الذي يتهددها كلها وبلا استثناء.

ونحن العرب ملزمون بإعادة نظر عميقة وشاملة وجريئة في راهن أحوالنا، وسنكتشف أن لا أمل لنا إلا بتعميم الوعي القومي الديمقراطي، نحو إلغاء بشاعات سايكس-بيكو، وصياغة دولة الوحدة، من المحيط إلى الخليج، على قاعدة راسخة من الحرية والديمقراطية وصياغة حقوق الإنسان الفرد واحترام التعددية وكرامة الفكر والإبداع والاجتهاد، ولا مجال لأوهام الوحدة الفوقية المفروضة بقرارات سلطوية عليا أو بفوهات المدافع وجنازير الدبابات.

ويقينا أن أمتنا العربية هى أمة رائعة وطيبة وغنية وقادرة على استرداد مكانها الطبيعي تحت شمس الله، لكن الأمة هى في نهاية الأمر مجموعة كبيرة من الأفراد. والفرد العربي، في هذا الزمن الساقط، مجرد من حرية الرأي وحرية الإرادة وحرية العمل، تحت أعباء الطاغوت وأثقال الدكتاتورية، وما لم نضمن حرية الفرد فلن نضمن حرية الأمة.

بورك جهدكم القومي الإنساني النبيل، قلبي معكم. وكلنا في الهم عرب. وكلنا في الحلم عرب. ولا مكان عندنا لليأس، لأنه رفاه باهظ الثمن، لا قبل لنا به، ولا شئ في أفقنا سوى الأمل ولا زرع في أرضنا سوى التفاؤل.

مع محبة أخيكم

للعراق الحر

محمد بنيس
شاعر مغربي وأستاذ جامعي

العراق بدايته الحرية، كما هى بداية كل شعب يعيش في زماننا الحديث على هذه الأرض التي يجب أن تبقى أرضا للتقاسم. لا الديكتاتورية كانت بداية العراق ولا الحرب الأمريكية بدايته. إنهما معا يسلبان الشعب العراقي من الشعب العراقي. معا يلتقيان في حرمان هذا الشعب من الحيويّ الذي بدونه ينتفي اسم الشعب.

الجهر بالحرية للشعب العراقي أسبق من سواه. فالحياة القاسية، اللا إنسانية، التي عانى منها الشعب العراقي، منذ أكثر من عقدين لا تبرر، بدورها، احتلالا عسكريا أمريكيا ذا أهداف استعمارية جديدة يجمع عليها كل المتتبعين لمراحل تبرير حرب ومراحل تنفيذ دمار.

فهذه الحرب، التي تستتر، اليوم، تحت ألوية مساعدة العراقيين للتخلص من الديكتاتورية، تدرك جيدا أنها فعل هيمنة مثلما هى فعل الغنيمة الكبرى.

عراق الحرية هو الذي يختاره أبناؤه، باستقلال تام عن اليد العليا لأمريكا الاستعباد. ذلك هو المشروع التحرري الحقيقي، الذي على جميع المدافعين عن قيم السلم والحرية أن يبادروا إلى الإعلان عنه ويتضامنوا من أجله. مهمة صعبة، في زمن الهيمنة الأمريكية على العالم. ومع ذلك فإن صوتا بشريا جماعيا يتوحد اليوم ضد هذه الهيمنة، ولن يكون له أثر في حال التخلي عن الشعب العراقي بعد الحرب.

وأعتقد أن المشروع التحرري للعراق يتطلب إنشاء حركة دولية، دعامتها المؤسسات غير الحكومية، المستعدة للعمل على مستوى دولي للدفاع، إلى جانب العراقيين، عن هذا المشروع والسعي إلى تنفيذه من خلال الأمم المتحدة.

لا يكفي التعبير عن رفض المشروع الإمبراطوري الأمريكي ولا حتى إدانته. بل العراق الحر يتطلب فعلا دوليا لا يقيس مداه بالمصالح، وله القدرة على إبعاد منطق الهيمنة عن الشعب العراقي.

وليكن النشيد البشري الجماعي مرشدا إلى التفكير في مناصرة دولية لمشروع العراق التحرري ولرؤية تحررية تحتضن العالم من جديد.

نشيد شخصي

سعدي يوسف
شاعر عراقي مقيم في لندن

أهو العراقُ؟
مباركُ من قال إني أعرف الطرق التي
تُفضي إليه
مباركُ من تمتمت شفتاه أربعةَ الحروف:
"عراقُ، عراقُ، ليس سوى عراق"..
سوف تنقضُّ الصواريخ البعيدةُ
سوف يدهمنا الجنود مدججينَ
وسوف تنهار المنائر والمنازلُ
سوف يهوى النخل، منقصفاً؛ وسوف تضيق
بالجثث التي تطفو
ضفاف البحر والأنهار
سوف نرى، لُماما، "ساحة التحرير"، في كتب
المراثي والتصاوير..
المطاعمُ والفنادقُ:
ماكدونالد
دجاج كنتاكي وهوليداي إن
سوف تكون خارطة الطريق، وبيتنا في جنة
المأوى،
وسوف نكون غرقى
مثل اسمك يا عراقُ
"عراقُ، عراقُ، ليس سوى عراق.."

عن الحرب والجوع والموت

هاشم شفيق
شاعر عراقي مقيم في لندن

كنت صغيرا حين عثرت على الحرب والجوع والخوف في العراق، لكأن هذا البلد اختارته الآلهة ليكون بؤرة المفاجآت والتشظيات وعدم الاستقرار.

كنت يافعا حين كانت تأتي جثث القتلى من شمال العراق وهي أضاحي حرب السلطة مع أكراد العراق.

كنت يافعا حين شاهدت الرصاص يحصد الجموع، ثم تساق قطعانا بسبب انتمائها الأيديولوجي إلى الغياب لتواجه المجهول والمتاهة في قطار أطلق عليه "قطار الموت" ليبقى حاملا دلالته التاريخية السوداء لكل الأزمان. وحين شببت أكثر واتسعت الرؤيا وانفتح المشهد كله، لتضيق الحياة بالتدريج وتقل فسحة الأمل في الحصول على الرغيف، رأيت العراق يتكون من حرب كبيرة أو مجموعة حروب صغيرة. أنا كنت شابا في العشرين أيام القفزة النفطية، يوم كنت ممسكا بصفيحة فارغة في شتاء عراقي قاهر وأنا أنتظر في بلد النفط عربة النفط التي يجرها إنسان أو حيوان لكي أدرأ بهذا النفط الذي أبحث عنه بين الوحل وتحت الأمطار شتاء الفقراء، وفي الوقت ذاته أيام احتواء الخزينة العراقية إبان وجود صدام حسين على خمسين مليارا كنت أتدافع أنا وعائلتي والجيران من أجل الحصول على بيضات دجاج محدودات.

في هذا الوقت كانت تترافق مع هذه الإجراءات التراجيدية لغة حربية مؤلّلة بالراجمات الكلامية، ليمسي البلد بجميع مرافقه الحياتية والاجتماعية تحت وصاية ثكنة عسكرية يقودها طاغية مهووس بالحروب والعداوات وقلة الضمير الإنساني. منذ ذاك صارت ميليشيا حزب البعث "الجيش الشعبي" تفتك بالحريات الشخصية والمدنية، الأمن العام وعناصره صاروا يفتكون بالأحزاب السياسية، الحرس الخاص أو القوات الخاصة صارت تفتك بالحرس الجمهوري، ليفتك الحرس الجمهوري بالجيش، ومن ثم ليفتك الجيش بالأكراد والثوار في الأهوار، حتى دخل البلد في فوضى حربية، صارت الزوجة عبر تقريرها للحزب تفتك بالزوج، والأب يقتل ابنه لينال نوط الشجاعة لأنه هارب من الحرب!. وهكذا رأينا كيف صارت تفتك المخابرات العسكرية بقادة الجيش، وكيف يفتك قادة الجيش بالمواطنين، و"الحزب القائد" الذي كان يفتك بالأحزاب الأخرى التفت في المآل حين لم يجد أحدا إلا نفسه ليقطع أوصاله وصولا إلى أسفل السافلين، وحالة حسين كامل وصدام كامل خير شاهد على ذلك! وهنا أنا أتحدث عن حروب الداخل ولم أتعد التخوم، حين أمسى لكل بيت عراقي أكثر من قتيل.

من هنا أرى بعد كل هذا الدمار، وهذه الحروب المجانية، وكل هذه المآسي التي لا تحصى، أرى كوني إنسانا يهتم بالجماليات أن يتنحى صدام حسين عن السلطة، ويرحل مع زبانيته إلى المنفى، حفاظا على سلامة العراق الذي نريده عراقا تعدديا، ديمقراطيا، عراق الدولة المدنية والدستور والقانون، عراقا يقدر جهود المبدعين العراقيين، ويقدر المواهب الأدبية والفنية والجمالية ويعتز برموزه الثقافية، إنها فرصته المثلى والتاريخية للرحيل، وفرصتنا هي أيضا لكي يحل السلام على عراقنا المضطرب بدلا من هدير الحرب.

قضاة مصر أعلنوها:

لا حرية لوطن لا يحمي حرية مواطنيه

أعرب قضاة مصر عن رفضهم للعدوان على العراق ودوافعه الاستعمارية التي تعبر عن رغبة صريحة في حماية المصالح الأمريكية والهيمنة الإسرائيلية، واستنكروا المزاعم الأمريكية بنشر الديمقراطية والحرية وتخليص الأمة من حكام مستبدين، كما استهجنوا في ذات الوقت موقف الحكومات العربية التي تكتفي بإعلان رفض العدوان قولا وتكبت شعوبها عملا. وأكد القضاة في بيانهم الصادر في ٢٤ مارس أن أبرز أسباب هذه المحنة هو وهن الأمة فلا كرامة ولا حرية لوطن لا يحمي كرامة وحرية مواطنيه، وأن تعطيل الديمقراطية يرقى إلى مرتبة قتل الأمة عمدا وتمكين عدوها منها.

وشدد القضاة على واجب الحكومات العربية والإسلامية في إعلان معاداتها للدول التي تشارك في العدوان ومحاربة مخططاتها ورفض وجود القواعد العسكرية أو تقديم التسهيلات لها. كما أكدوا على مسئولية الشعوب في التصدي للعدوان وإدانتها للمتقاعسين عن دفعه.

وسجل القضاة بكل التقدير مواقف شعوب العالم والحكومات الرافضة للعدوان وموقف بابا الفاتيكان ومختلف الكنائس في العالم أجمع، الذين أثبتوا أن الحرب الدائرة حرب استعمارية وليست حربا دينية أو صراعا بين الحضارات.

يوميات المركز

مركز القاهرة يطالب بوضع حد لجرائم الحرب الإسرائيلية

أدلى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، وجمعية القانون لحماية حقوق الإنسان والبيئة بالقدس، بيانين مشتركين أمام لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بجنيف في جلستها التاسعة والخمسين.

جاءت المداخلة الأولى تحت البند السادس من جدول الأعمال حول العنصرية. أكد البيان على أن سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني تعد جريمة حرب، وجريمة ضد الإنسانية بموجب الاتفاقيات الدولية. وأشار البيان إلى أن سياسة التدمير، والطرد بالقوة من الأراضي والمنازل والممتلكات، والإجبار بالقوة على الحياة في أماكن منعزلة، والفصل بين العائلات الفلسطينية، وإقامة سور عنصري جديد بين الأراضي المحتلة، والإيذاء الجسدي والعقلي، والقيود الموضوعة على حرية التعبير، تماثل الممارسات التي انتهجت النظام العنصري السابق في جنوب أفريقيا.

وطالب البيان بالوقف الفوري لأعمال البناء للسور العنصري الذي تقيمه إسرائيل، وإدانة الممارسات العنصرية الإسرائيلية وملاحقة المسؤولين عن هذه الجرائم، وتبني ذات الإجراءات العقابية التي استخدمت ضد نظام جنوب أفريقيا السابق، وإلغاء كل القوانين العنصرية في إسرائيل بما فيها تلك التي تعوق إعمال حقوق العودة والمواطنة.

وجاءت المداخلة الثانية تحت البند الثامن من جدول الأعمال حول مسألة انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. أكد البيان على أن الاحتلال العسكري للأراضي الفلسطينية المحتلة هو مصدر كل انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان. وأدان البيان رفض إسرائيل الانصياع للقرارات الدولية الداعية إلى تمكين الفلسطينيين من التمتع بالحق في تقرير المصير، وإلى الانسحاب من الأراضي المحتلة. وأشار البيان إلى أن الهدف المعلن هو إقامة دولة إسرائيل الكبرى على الأراضي الفلسطينية، وهي تستخدم العديد من الوسائل لتحقيق هذا الغرض، ومنها : إقامة المستوطنات على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتمزيق المدن الفلسطينية بالطرق التي تصل بين تلك المستوطنات.

وطالب البيان بالتأكيد على عدم شرعية الاحتلال، وإنهاء الاحتلال الكولونيالي والانسحاب الفوري، وتفكيك المستوطنات، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. كما طالب البيان باحترام إسرائيل للقانون الدولي، وتوفير قوة حماية دولية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة إلى حين زوال الاحتلال.

أمسيات شعرية وفنية

في إطار برنامج حقوق الإنسان في الفنون والآداب نظم مركز القاهرة في ٢٥ فبراير أمسية شعرية استضاف خلالها الشاعر المصري المعروف محمد عفيفي مطر، وعرض خلالها فيلماً تسجيلياً عنه تحت عنوان "رباعية الفرح" وأدار الأمسية الشاعر حلمي سالم.

وفي إطار الاحتفالات الدولية بيوم المرأة العالمي نظم المركز أمسية شعرية أخرى في ١١ مارس بعنوان "المرأة العربية الشاعرة" استضاف خلالها لفيف من الشاعرات وأدارها الشاعر محمد فريد أبو سعدة مدير تحرير مجلة "رواق عربي". الشاعرات اللائي شاركن بأعمالهن في الأمسية هن: فاطمة قنديل، غادة نبيل، سهير المصادفة، هدى حسين، فاطمة ناعوت، زهرة يسري، سحر سامي.

وكان مركز القاهرة قد نظم أيضا أمسية فنية في ٢١ فبراير في إطار برنامج نادي السينما لحقوق الإنسان عرض خلالها الفيلم الروائي "النعامة والطاووس" من تأليف صلاح أبو سيف وإخراج محمد أبو سيف، وبطولة بسمة، مصطفى شعبان، خالد صالح، كارولين. والفيلم يتناول مشكلات الجهل بالثقافة الجنسية التي تعد من المحرمات.

وقد شارك في مناقشته كل من المخرج محمد أبو سيف، والفنان خالد صالح وأخصائي الطب النفسي د. أحمد محمد عبد الله مدير صفحة مشاكل وحلول الشباب بموقع "إسلام أون لاين". وأدارت المناقشة سماح قناوي من مركز القاهرة.

يوميات المركز

"الدراما وقضايا التنوير"

محي الدين سعيد

من اليمين: يسري الجندي، حلمي سالم، يحيى الفخراني، محمد السيد عيد

قدم التلفزيون المصري في شهر رمضان الماضي مسلسلين يمكن اعتبارهما نموذجا جيدا لكيفية استخدام الفن بأشكاله المختلفة في خدمة قضايا التنوير وإشاعة قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث تناول المسلسل الأول وهو "حكايات جحا المصري" قضية الديمقراطية والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، كما تناول مسلسل "قاسم أمين" قضايا المرأة وتحريرها وهى القضايا التي لم يحسم المجتمع المصري توجهه نحوها حتى الآن.

وفي إطار الاحتفاء بهذين العملين الدراميين نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أمسية ثقافية فنية أدارها الشاعر حلمي سالم، واستضاف خلالها عددا من صناع المسلسلين وأبطاله.

وفي البداية أشار الكاتب يسري الجندي مؤلف مسلسل "حكايات جحا المصري" إلى الفروق في تعامل التراث والدراما المعاصرة مع قضايا مثل قضية الديمقراطية، مشيرا إلى الصعوبات التي تواجه الدراما المعاصرة في التعامل مع قضية الديمقراطية وسيطرة الفرد في تاريخ الجماعة، على حين أن التراث يستطيع التعامل معها بطريقة أيسر بحكم طبيعته الخاصة.

وأوضح يسري الجندي أنه انطلق في تناوله لشخصية "جحا" مستفيدا من طابعها الشعبي لتصبح الشخصية قادرة على التعبير عن الجماعة بشكل ما، لكي يتم تحميله هموم المشاهد الحالي.

وأضاف الجندي أنه لا معنى إطلاقا لاستلهام التراث، سوى لهدف معاصر، وأنه إذا انتفى ذلك من المعالجة افتقدت قيمتها والهدف منها، وأن نفس الأمر ينطبق على التاريخ، بحيث إن استلهامه لا تستقيم شرعيته إلا إذا استطاع أن يعكس ضوءا على الواقع في قضاياه المعاصرة.

وأضاف أن استحضار شخصية "جحا" طرح قضايا معاصرة شديدة الأهمية، وربما شديدة الإلحاح، وفي مقدمتها تحقيق التوازن الاجتماعي والذي به تستقيم العدالة، وأيضا قضية العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والتي لا يمكن لها أن تستقيم إلا من خلال استقامة الوضع الاجتماعي. وأشار إلى أن هذه كانت أهدافاً أساسية سعى إليها المسلسل وتوج الأمر في نهايته بمشهد بيع السلطان في المزاد وشراء الجماهير له بما يصب في القضية الديمقراطية التي لا تنقسم ولا تتجزأ عن قضايا المجتمع ككل.

وحول التصرف في تناول التاريخ والتراث أشار إلى أن لكل من التاريخ والتراث ضوابط ليست بالضرورة معلنة، ولكن فرصة التصرف في التراث أوسع كثيرا مؤكدا أن هناك ثوابت لا يجب أن نلوي عنقها أبدا أو نتجاوزها في هذا الأمر، وإن كانت هناك مناطق تسمح بالتصرف، حيث إن هناك في التاريخ ما اختلف عليه المؤرخون أنفسهم وهناك مناطق معتمة في التاريخ، وذلك أنه في معظم أحقابه ينصرف للحكام دون ذكر مواقف الناس.

وحول وصف المسلسل بأنه كان يشبه صحيفة معارضة يومية، قال الجندي إن الفن دائما يتجاوز الواقع، وهو دائما في موقع المعارضة للأفضل ويراهن على أن المستقبل للأفضل.

وأشار الفنان يحيى الفخراني بطل مسلسل "جحا المصري" إلى أن قضية الديمقراطية ستظل موجودة طالما كان هناك حاكم ومحكوم، موضحا أن مسلسل "جحا المصري" كان يستهدف عامة الشعب وليس فقط المثقفين الذين بدوا في البداية الأكثر اهتماما به، ولكن بعد ذلك زاد تعاطف المشاهدين العاديين معه وزادت نسبة متابعته". وقال الفخراني: إنه كان يريد تحقيق المتعة الذهنية للمشاهد مع الاحتفاظ بالقيمة الفكرية للعمل وأن تناول شخصية "جحا" في مثل هذا الأمر كان مثيرا للتخوف نظراً لما عرف عنه من ارتباطه بالفكاهة والمواقف الضاحكة.

وأكد الفخراني على أهمية أن يحتوي التناول الفني للشخصيات التاريخية على طرح جيد لموضوعات تهم الناس وتلقي الضوء على قضاياهم في الحاضر ، مشيرا إلى أن تناول الشخصيات العامة في مصر والعالم الثالث عموما، يوجد فيه مشكلات مثل أن المشترك في العمل هو الجمهور نفسه، وهو وجود لا يمكن إغفاله، مشيرا إلى رفض الجمهور ذكر سلبيات في شخصيات مثل أم كلثوم.

ثم انتقل الحوار إلى مسلسل "قاسم أمين"، فأشار محمد السيد عيد مؤلف المسلسل إلى أن هناك طريقتين في التعامل مع التراث تتمثل الأولى في التعبير عن التراث، وهى طريقة تذوب فيها شخصية الكاتب في التعبير عن التراث، أما الطريقة الأخرى فهى التعبير بالتراث، موضحا أن مسلسل "قاسم أمين" تعامل مع التراث التاريخي المصري.

وقال إن هناك فارقاً بين التاريخي والدراما التاريخية، حيث الأول هو الوقائع التي تثبت لدى المؤرخين وسطروها في كتبهم، أما الثانية فهى التاريخ إضافة إلى خيال المؤلف، وهو ما اتبعه في كتابة المسلسل، مشيرا إلى وجود وقائع

يوميات المركز

تاريخية في حياة قاسم أمين والمحيطين به كان حولها خلاف بين المؤرخين، وأنها كانت تحتاج لخيال المؤلف لإدخالها في النسيج العام للعمل.

ولفت إلى أن المسلسل لم يقدم أفكار قاسم أمين وحده وإنما تناول أفكار شخصيات هامة عاصرها قاسم أمين مثل محمد عبده وجمال الدين الأفغاني وعبد الله النديم وأحمد لطفي السيد وأحمد فتحي زغلول، فقدمنا الإطار الفكري لذلك العصر ولم نعط أهمية ـــ والكلام لمحمد السيد عيد- للحكام ولم نؤرخ من خلالهم وإنما من خلال المفكر، وهو دائما شخصية مهضوم حقها في بلادنا.

واستشهد عيد بمقولة قاسم أمين عن وضع المرأة في وقت الغزو العثماني بأن وضع المرأة السئ يرجع للحاكم المستبد، فالحاكم يستبد بالرجل خارج البيت والرجل يستبد بالمرأة داخل البيت.

واعتبر عيد أن هناك حالة ارتداد في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بوضع المرأة، وأن من أطلق العنان للجماعات الدينية هو المسئول عن هذه الردة، إلى جانب الواقع الاجتماعي الذي نعيشه.

وأوضحت إنعام محمد علي مخرجة المسلسل أنها منذ قراءة كتابي "تحرير المرأة" و"المرأة الجديدة" لقاسم أمين أعجبت بشخصيته، حيث بدا متقدما عن عصره أكثر من مائة عام، والدليل على ذلك أن بعضا مما جاء في كتبه لم يتحقق حتى الآن مشيرة إلى أن قاسم أمين عاش في عصر يمتلك فيه الرجل كل السطوة والسلطة وتمثل المرأة مرتبة عاشرة بالنسبة له، في حين أن قاسم أمين خرج عن هذا الناموس وأكد على المساواة، وربط بين تقدم المجتمع وتحقيق الالتزام بتعليم المرأة وتقدمها.

وأكدت أن الواقع يشهد الآن ردة اجتماعية متمركز على المرأة بالذات وتهدد المكاسب التي حققتها خلال القرن الماضي، خاصة وأن المرأة نفسها بدأت تتخلى عن هذه المكاسب، وتزهد فيها في الوقت الذي يوجد فيه ٢٠٪ من الأسر المصرية تعولها نساء ومعظمهن من الطبقات الفقيرة التي لم تؤهل لذلك، ولذلك تعمل في أحقر الوظائف.

أضافت أن تقدم أي مجتمع يتركز بشكل حتمي على تقدم المرأة فيه لأنها تدير بيتا ومجتمعا صغيراً يمثل نواة للمجتمع الكبير، وهى تتحمل مسئولية تربية الأجيال التي تحمل عبء مستقبل هذا المجتمع.

واعتبرت أن فترة الهجرة إلى الخليج كان لها دورها في العودة، بتقاليد وسلوكيات وأفكار أكثر سلفية وتحفظا، مما جاء في الإسلام، ومن ثم كان لها دورها في سوء وضع المرأة في المجتمع المصري حاليا،وسوء أوضاع المجتمع نفسه تبعا لذلك

من اليمين: إنعام محمد على، حلمي سالم، محمد السيد عيد

حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية

في إطار الاحتفالات العالمية بالذكرى الرابعة والخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أقامت منظمة السودان للتنمية الاجتماعية بمشاركة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ندوة حول حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية تحدث فيها كل من د. حيدر إبراهيم علي، د. الحاج حمد، وحضرها مبعوث الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وممثلا السفارتين الكندية والبولندية بالسودان ولفيف من المهتمين.

واستهلت الندوة بمداخلتين لكل من تاج السر بخيت نائب المدير التنفيذي لمنظمة السودان للتنمية الاجتماعية، زينب عباس منسقة أنشطة مركز القاهرة بالسودان، اللذين عرضا على الحضور جوانب نشاط المؤسستين.

وانطلق د. حيدر إبراهيم من أن حقوق الإنسان تشكل مبادئ عالمية عامة وأن الخصوصية تتمثل في تطبيق هذه المبادئ، مشيرا إلى أن التطلع للحرية يكاد يشكل غريزة في أي من المجتمعات. وأضاف أن المجتمعات العربية تتعامل بمحاذير تجاه قضايا حقوق الإنسان مستنكرا أن العرب والمسلمين يقولون كثيرا إننا سبقنا الغرب في هذا الجانب متسائلا لماذا لا تطبق إذاً؟! وأضاف أن القضية ليست فيما تقوله النصوص الدينية، ولكن فيما يفعله "المتدينون"، ولاحظ أن أهل أيديولوجية الإسلام السياسي يأخذون من النص الديني ما يخدمون به "الدين السياسي"، وأضاف أن الخصوصية كلمة حق أريد بها باطل وهو التنصل من حقوق الإنسان.

أما د.الحاج حمد فقد أكد أن حقوق الإنسان هى ثقافة إنسانية في ممارستها وهى تشكل مفاهيم إنسانية عامة تراكمت عبر التاريخ وأن الوعي هو الذي يحدد مستوى ممارسة حقوق الإنسان.

يوميات المركز

الرهان على المعرفة

في إطار الفعاليات الثقافية التي شهدها المعرض الدولي للكتاب بالقاهرة في يناير الماضي، أُختير كتاب "الرهان على المعرفة" -الذي أصدره مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وقام بتحريره كل من الكاتب السوداني الباقر العفيف وعصام الدين محمد حسن رئيس تحرير سواسية -ضمن سلسلة الكتب المطروحة للنقاش من خلال الندوات التي شهدها معرض الكتاب.

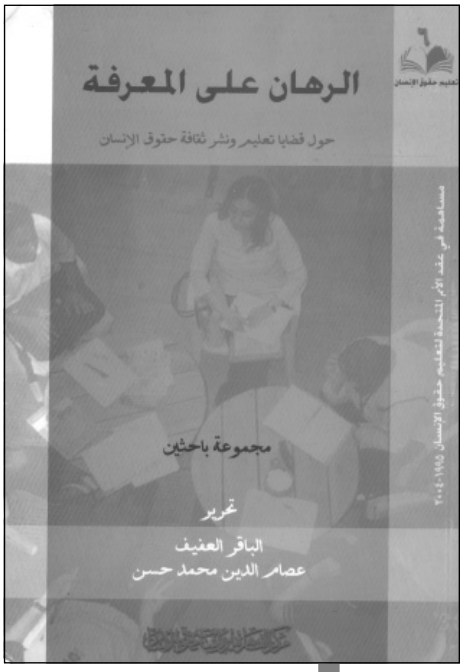

شارك في عرض ومناقشة الكتاب كل من الأساتذة عبد الغفار شكر نائب رئيس مركز البحوث العربية، حلمي سالم الشاعر المعروف، ومنسق أنشطة مركز القاهرة، إلى جانب عصام الدين محمد حسن.

الكتاب يوثق لأوراق عمل ومداولات المؤتمر الدولي الذي نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في أكتوبر ٢٠٠٠ واستهدف مناقشة الإشكاليات الكبرى التي تعوق نشر ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي، ومن ثم فهو كما قال عصام حسن حصيلة جهد جماعي شارك فيه ٣٣ باحثا، وأثراه بالمناقشة أكثر من مائة من الخبراء العرب، فضلا عن مساهمة خبراء بارزين من أفريقيا وآسيا وأوروبا. وأضاف عصام حسن أن أجندة العمل التي تبناها المؤتمر من خلال وثيقته الختامية، من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان تكتسب مزيدا من الأهمية يوما بعد آخر، باعتبار أن التربية على حقوق الإنسان ووعي المواطنين بحقوقهم يشكل خط الدفاع الأول عن حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن التحديات التي يواجهها عالمنا العربي في مواجهة القهر التاريخي الذي تعرضت له شعوبنا،ومن أجل النهوض بمجتمعاتنا وتحديثها والرقي بمستوى رفاه الشعوب وقدرتها على الدفاع عن حقوقها الجماعية بات يتطلب أكثر من أي وقت مضى تعزيز حقوق الإنسان وإطلاق الحريات العامة. ودلل على ذلك بما انتهى إليه تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي الذي أعده مجموعة من الخبراء العرب، وجاء مؤكدا على الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها يتأسس على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كشرط ضروري لتحقيق مواصفات الحكم الجيد، الذي يوفر مقومات نجاح تنمية إنسانية مستدامة، كما أكد على أهمية حريات التعبير وتداول المعلومات والاستفادة من الثورة التقنية في مجال المعلومات والاتصالات وضرورة المشاركة السياسية وتمكين المرأة والفئات المهمشة من حقها في المشاركة وتوفير ضمانات فعالة للرقابة على الأداء الحكومي من خلال تعزيز دور المجتمع المدني والإعلام وتقوية البرلمانات كضرورة حتمية لمحاربة الفساد وترشيد السياسات. كما تناول عبد الغفار شكر دور الأحزاب السياسية في نشر ثقافة حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن القيود القانونية على حرية تكوين الأحزاب السياسية وعلى الحياة السياسية في العالم العربي قد لعبت دورها في تحجيم دور الأحزاب في نشر ثقافة حقوق الإنسان إلى حد كبير، غير أنه أوضح أيضا الدور الذي لعبته الأحزاب السياسية في عدد من البلدان في تأسيس منظمات حقوق الإنسان. وأضاف أن الأحزاب والقوى السياسية ساهمت بدرجات متفاوتة من خلال نضالها الديمقراطي في نشر ثقافة حقوق الإنسان، سواء من خلال التصدي لقوانين الطوارئ والبنية القانونية الاستبدادية أو من خلال الصحافة الحزبية التي اهتمت بنشر تقارير منظمات حقوق الإنسان، أو من خلال أشكال التنسيق بين الأحزاب ومنظمات حقوق الإنسان حول برامج محددة للإصلاح السياسي والتشريعي والدستوري.

وقد أشاد عبد الغفار شكر بالدور الريادي لمركز القاهرة ـــ من خلال إسهامات فكرية متعددة- لتأصيل ثقافة حقوق الإنسان في الثقافة العربية والإسلامية وفي البرهنة على أن حقوق الإنسان هى ثمرة تفاعل الحضارات والثقافات العالمية.

وتناول حلمي سالم الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه الفنون والآداب في ترقية الفكر الإنساني وفي نشر ثقافة حقوق الإنسان، وأكد أن ازدهار الفنون وانطلاق الإبداع رهن أيضا باحترام حرية الإبداع وحقوق المبدعين. كما استعرض كذلك البرامج التي تبناها مركز القاهرة من أجل أن تصبح الفنون والآداب رافعة لنشر ثقافة حقوق الإنسان.

يذكر أن مركز القاهرة نظم أيضا من خلال معرض الكتاب ندوة خاصة حول "الإسلام والديمقراطية".

يوميات المركز

الميثاق العربي لحقوق الإنسان

لا يحمي أحداً

رغم مرور ثماني سنوات على صدور الميثاق العربي لحقوق الإنسان ما يزال العالم العربي يفتقر تماما إلى آلية إقليمية لحماية حقوق الإنسان. لا يعزي ذلك إلى امتناع أية دولة عربية عن التصديق عليه حتى الآن، ولكن الأهم - كما يقول بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان- هو الموقف السلبي لدى أغلبية النظم السياسية العربية تجاه حقوق الإنسان والتي لا ترى فيها إلا أنها دعوة تعمل على زعزعة استقرار أمنها الداخلي، فضلا عن طبيعة العلاقات الحكومية العربية- العربية التي تمارس دورا سلبيا على إمكانية اضطلاع الجامعة العربية بدور في مجال حماية حقوق الإنسان.

جاء ذلك من خلال ورقة العمل التي تقدم بها بهي الدين حسن في الندوة العربية حول تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والتي نظمها مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان باليمن خلال يومي ١٢-٢٢ ديسمبر ٢٠٠٢، وشارك فيها لفيف من الخبراء العرب وممثلي منظمات حقوق الإنسان العربية، فضلا عن رئيس دائرة حقوق الإنسان بالجامعة العربية.

وأكد بهي أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان قد تضمن نصا عاما أطلق فيه يد المشرع في كل دولة عربية في سن قوانين تقيد الحقوق التي أوردها الميثاق، طالما كان ذلك ضروريا بدعوى حماية الأمن والاقتصاد الوطنيين أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق وحريات الآخرين. وأضاف بهي أن ذلك يعني تحول الميثاق إلى ورقة لا قيمة لها، فالتصديق عليه لا يكلف الحكومات شيئا طالما يمنحها الحق في نفس اللحظة في سن القوانين التي تلغي كل ما وافقت عليه.

أضاف بهي أن الميثاق العربي جاء متخلفا للغاية عن التطور الدولي لحقوق الإنسان مدللا على ذلك بخلوه من العديد من الضمانات الهامة الواردة في المواثيق الدولية والإقليمية، فضلا عن اشتماله على قيود أكبر من تلك التي وردت في هذه المواثيق على الحضور المتضمنة فيه، مشيرا إلى أن الميثاق قد احتفظ بالآفة المزمنة والمتكررة في إباحة انتهاك الحق في الحياة في حالات الطوارئ التي يعاني منها كثير من الدول العربية لعقود متصلة. كما افتقر الميثاق إلى آلية حقيقية لحماية حقوق الإنسان، حيث انحصر دور لجنة الخبراء في تلقي التقارير من الحكومات، ورفع توصياتها إلى اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بالجامعة العربية التي لا تملك بدورها سوى تحويل التقارير إلى الأمانة العامة للجامعة.

جدير بالذكر أن الندوة العربية التي عقدت بصنعاء تأتي في إطار سلسلة من الجهود المتواصلة للمنظمات العربية بغية التوصل إلى وثيقة إقليمية لحماية حقوق الإنسان في العالم العربي، وقد سبقها لقاء نظمه مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان بالأردن، وأعقبها لقاء ثالث بالقاهرة نظمه البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان في ١٨-١٩ العربية.

والجدير بالذكر أيضا أن المؤتمر الدولي للحركة العربية لحقوق الإنسان، الذي نظمه مركز القاهرة عام ١٩٩٩ في الدار البيضاء كان قد دعا الجامعة العربية لإعادة النظر في الميثاق وتكييفه، بما ينسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان تمهيدا لوضع اتفاقية عربية جديدة لحقوق الإنسان "بالتعاون مع المنظمات العربية لحقوق الإنسان، وبحسب تعبير بهي الدين حسن، فإن هذه التوصية جاءت على حساب وجهة نظر أكثر راديكالية كانت توحي بالامتناع عن التعامل بجدية مع هذا الميثاق باعتبار أنه لا وجود له فعلياً وأن من أصدروه لم يحترموا قرارهم، وباعتبار أن "الضرب في الميت حرام" وفقا للحكمة الشعبية المتداولة.

مركز القاهرة يدعو لمقاربة إقليمية للإصلاح

تلبية للدعوة التي تلقاها من الجامعة العربية، شارك بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في افتتاح أعمال الدورة السابعة عشر للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بالجامعة، وأعرب في كلمته التي وزعت على الحضور، عن تطلعه لأن تساير الجامعة التقاليد المعمول بها في التجمعات الإقليمية المماثلة بحيث تفسح المجال للتمثيل الشعبي أن يعبر عن نفسه من خلال منتدى موازٍ يواكب أعمال الاجتماعات الرئيسية للجامعة العربية، بما في ذلك الاجتماعات على مستوى القمة. وأكد أن انفتاحا أكبر من قبل مؤسسات الجامعة على المجتمع المدني في العالم العربي من شأنه أن يعزز فرص العمل المتناغم بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، وصولا إلى صياغة مشتركة وديناميكية للتفاعل مع العالم من أجل نصرة القضايا العربية العادلة والدفاع عن المصالح العليا للشعوب في العالم العربي.

وشدد بهي على أن مجابهة التحديات الداخلية الراهنة والضغوط الخارجية باتت تتطلب وبشكل ملح مبادرات عربية مستقلة من أجل تحديث النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتملي ضرورة العمل بصورة مشتركة للتوصل إلى مقاربة إقليمية للإصلاح في مناحي شتى لأحد أهم مداخلها، وتعميق المشاركة الفعالة في عمل صنع القرار على المستوى الإقليمي.

إضاءة

نحو آلية وطنية مستقلة لحماية حقوق الإنسان

رغم التطور الهائل الذي عرفته منظومة حقوق الإنسان العالمية منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قبل ٥٤ عاما، فإن فاعلية تنفيذ الصكوك الدولية التي صادق عليها عدد كبير من بلدان العالم ما تزال تواجه بالعقبات في الكثير من هذه البلدان، وأصبح واضحا بشكل متزايد أن التمتع الفعلي بحقوق الإنسان يتطلب إنشاء بنى أساسية وطنية من أجل تعزيز هذه الحقوق وحمايتها، ولذلك اتجهت كثير من الحكومات لاستحداث مؤسسات وطنية يناط بها حماية وتعزيز حقوق الإنسان، دونما إغفال لدور المنظمات غير الحكومية المؤهلة بحكم طبيعتها في العمل بمرونة والتصدي لمهام لا تستطيع الحكومة أو المنظمات الحكومية القيام بها.

مبادئ باريس

وقد عضدت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة الاتجاه نحو تشكيل المؤسسات الوطنية، ونظمت العديد من الحلقات الدراسية الهادفة لتفعيل دور هذه المؤسسات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحديد المعايير والمبادئ الموجهة لعملها، وهو ما توج باعتماد مبادئ باريس المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية وصلاحياتها وطريقة تشكيلها، وهي المبادئ التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٩٣

ويذكر في هذا الإطار ما انتهى إليه المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا عام ١٩٩٣ من تعويل على الدور الهام للمؤسسات الوطنية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بحكم ما تؤديه من وظيفة استشارية لدى السلطات المختصة ومن دور في علاج انتهاكات حقوق الإنسان وفي نشر المعلومات عن حقوق الإنسان والتعليم في مجال حقوق الإنسان.

أداة للتجميل

وعلى مدى عقد التسعينيات وحتى الآن انطلقت مبادرات حكومية عربية. وبخاصة من بلدان المغرب العربي- لإنشاء هذه المؤسسات بيد أن معظمها- وربما باستثناء المغرب وحدها، لم يرق إلى تمثل معايير باريس، وباتت مجرد ديكورات معدومة الفاعلية والتأثير يحلو لممثلي الحكومات التباهي بها في المحافل الدولية، وافتقر بعضها إلى أي معنى لوجوده، وبخاصة في البلدان التي تصاعدت فيها وتيرة انتهاكات حقوق الإنسان بشكل مذر مثل تونس.

وإذا كان ثمة آمال معلقة على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العالم العربي -على الأقل باعتبار أن تحسين وضعية حقوق الإنسان يرتهن بدرجة كبيرة على استعداد الحكومات لإجراء مثل هذه التحسينات- فمن المؤكد أن الحاجة ماسة إلى تقوية المؤسسات الوطنية القائمة فعليا عبر تعديل التشريع المنشئ لها بغية النص على ولاية أوسع لها أو على زيادة سلطاتها في بعض المجالات، وبما يضمن أن تتماشى هذه المؤسسات في تشكيلها وفي طرائق إدارتها مع المعايير الدولية التي عبرت عنها مبادئ باريس، وبنفس المنطق فإن الدعوة لإنشاء مؤسسات وطنية جديدة في البلدان التي لم تعرف مثل هذه الآية ينبغي أن تقترن بتماشيها مع مبادئ باريس.

دور استشاري

وقبل أن ننطلق إلى التعرف على مبادئ باريس بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ينبغي التوقف عند مفهوم المؤسسة الوطنية الذي يأخذ في اعتباره أنها هيئة ذات دور استشاري تنشأ بحكم الدستور أو بمقتضى القانون لأداء وظائف معينة في ميدان حقوق الإنسان، ومن ثم فهي هيئة ذات طابع إداري بالمفهوم الضيق من حيث إنها ليست هيئة قضائية ولا هي هيئة لصنع القرار وتكتسب سلطة استشارية دائما يحدد مداها النص الدستوري أو القانوني المنشئ لها، وفي حين أن الكثير من المؤسسات الوطنية تلحق بطريقة أو بأخرى بالفرع التنفيذي للحكومة فإن مستوى استقلالها الفعلي الذي تتمتع به يرتهن بعديد من العوامل بما في ذلك تشكيلها وأساسها المالي والطريقة التي تدار بها. ويمكن القول إن غالبية المؤسسات الوطنية تنتسب إلى إحدى فئتين عريضتين:

الأولى: لجان حقوق الإنسان التي تنخرط بصفة عامة في وظيفة محددة أو أكثر تتصل مباشرة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الوظيفة الاستشارية في اقتراح تعديلات القوانين المتصلة بحقوق الإنسان ونصح الحكومة بتبني سياسات محددة إزاء هذه الحقوق، ووظيفة التثقيف ونشر الوعي بحقوق الإنسان، ووظيفة إجراء التحقيقات النزيهة فيما يقع من انتهاكات وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها. وقد ينصب اهتمام هذه اللجان التي تنشؤها الحكومة بنطاق عريض من حقوق الإنسان، أو قد يقتصر على حماية حقوق جماعات بعينها، على غرار المؤسسات الوطنية التي تنشأ في مجال حقوق المرأة أو حقوق الطفل على سبيل المثال.

الثانية: مؤسسة أمين المظالم، ومهمتها الرئيسية القيام بالتحقيقات النزيهة وتحقيق الرقابة على الإنصاف والالتزام بالقانون من جانب جهات الإدارة العامة. ومن ثم يناط بهذه المؤسسة تلقي الشكاوى

من الجمهور والتحقيق فيها، بما قد يتضمن ذلك من إجبار الشهود، بمن فيهم المسئولون الحكوميون على تقديم المعلومات. ويجوز لأمين المظالم بناء على هذا التحقيق التقدم بتوصيات لإزالة أسباب الشكوى، كما يمكنه التقدم بتقرير سنوي للسلطة التشريعية متضمنا المشكلات التي تم تعيينها والمقترحات بشأن التغييرات التشريعية والإدارية لمعالجة هذه المشكلات.

تلقي الشكاوي

ولا يوجد ما يمنع لجان حقوق الإنسان من الفئة الأولى من أن تدمج في وظائفها تلقي الشكاوى وإجراء التحقيقات النزيهة، بل إن هذه الوظيفة تكتسب أهمية أكبر في هذه اللجان وبخاصة في البلدان التي لم تعرف طريقها بعد إلى مؤسسة أمين المظالم مثل جميع البلدان العربية، باستثناء المغرب التي استحدثت قبل عام ديوان المظالم الذي بدأ في مهامه مباشرة جنبا إلى جنب مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، لتقترب كثيرا من الأخذ بمبادئ باريس.

وقد أكدت مبادئ باريس على ضرورة أن تكون للمؤسسة الوطنية ولاية واسعة قدر الإمكان ومنصوص عليها صراحة في أحد النصوص الدستورية أو التشريعية التي تحدد تشكيلها ونطاق اختصاصها.

المسئوليات

ويندرج في إطار المسئوليات التي تضطلع بها المؤسسة الوطنية في إطار هذه المبادئ:

أ-تقديم فتاوى وتوصيات ومقترحات وتقارير، على أساس استشاري إلى الحكومات أو البرلمانات أو أي جهاز آخر مختص، سواء بناء على طلب السلطات المعنية أو باستخدام حقها في الاستماع إلى أية مسألة دون إحالة من جهة أعلى ويجوز للمؤسسة الوطنية أن تقرر نشر ما سلف على الكافة. ويشمل ذلك المجالات التالية:

١- دراسة التشريعات والنصوص الإدارية السارية فضلا عن مشاريع القوانين ومقترحاتها، وتقديم التوصيات المناسبة لضمان اتساق هذه النصوص مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

٢- أية حالة لانتهاك حقوق الإنسان تقرر تناولها.

٣- لفت نظر الحكومة إلى حالات انتهاك حقوق الإنسان في أي جزء من البلد وتقديم المقترحات الرامية لوضع حد لهذه الحالات، ولها أن تبدي الرأي عند الاقتضاء بشأن موقف الحكومة وردود فعلها.

٤- إعداد تقارير عن الحالة الوطنية لحقوق الإنسان.

ب-تعزيز وضمان التناسق بين التشريعات واللوائح والممارسات الوطنية من جانب والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان من جانب آخر، وتشجيع التصديق على الصكوك المذكورة والانضمام إليها وكفالة تنفيذها.

ج-المساهمة في إعداد التقارير التي ينبغي للحكومة أن تتقدم بها إلى هيئات ولجان الأمم المتحدة وكذلك إلى المؤسسات الإقليمية تنفيذا لالتزاماتها التعاهدية، وإبداء الرأي في هذا الشأن دونما إخلال باستقلال المؤسسة الوطنية.

د-التعاون مع الأمم المتحدة وجميع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية والمؤسسات الوطنية في البلدان الأخرى المختصة بحالات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

هـ-المساعدة في إعداد البرامج المتعلقة بالتعليم والبحوث المتصلة بحقوق الإنسان والمشاركة في تنفيذها في الأوساط المدرسية والجامعية والمهنية.

و-الإعلام بحقوق الإنسان وبالجهود المبذولة لمكافحة جميع أشكال التمييز عن طريق زيادة الوعي العام وبخاصة عن طريق التعليم والإعلام والصحافة.

الاستقلالية

ولا شك أن قدرة المؤسسات الوطنية على أداء وظائفها ترتهن بدرجة كبيرة بطريقة تشكيلها ومدى استقلاليتها والحرية التي تتمتع بها في إدارة عملها.

في هذا الإطار تؤكد مبادئ باريس على ضرورة أن يكون تشكيل المؤسسة الوطنية وتعيين أعضائها -سواء بالانتخاب أو بغير انتخاب- وفقا لإجراءات تضمن التمثيل التعددي للقوى الاجتماعية في المجتمع المدني المعنية بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وبما يتيح إقامة تعاون فعال مع الجهات التالية أو بحضور ممثلين لها:

١- المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، والنقابات، والهيئات الاجتماعية والمهنية المعنية مثل روابط الحقوقيين والأطباء والصحفيين والشخصيات العلمية.

٢- التيارات الفكرية أو الدينية.

٣- الجامعات والخبراء المؤهلون.

٤- البرلمان.

٥- الإدارات الحكومية، مع التشديد على أن حضور ممثلين لها لا ينبغي أن يتعدى مشاركتهم في المناقشات بصفة استشارية.

وينبغي أن تملك المؤسسة الوطنية الهياكل المناسبة لحسن سير أنشطتها وبصفة خاصة الأموال الكافية لذلك، لتكون مستقلة عن الحكومة ولضمان عدم خضوعها لسيطرة مالية قد تؤثر على استقلالها.

ويتعزز استقلال المؤسسة الوطنية بإطلاق سلطتها في إدارة شئونها اليومية على نحو مستقل ووضع نظمها الداخلية بحيث لا تخضع هذه النظم لأي تعديل خارجي كما لا تخضع توصياتها أو تقاريرها أو قراراتها للمراجعة من قبل سلطة أو هيئة أخرى. ومن ثم ينبغي أن يتاح للمؤسسة الوطنية في إطار عملها:

١- أن تبحث بحرية جميع المسائل التي تدخل في اختصاصها بموجب القانون المنشئ لها.

٢- أن تستمع إلى أي شخص وأن تحصل على أية معلومات أو وثائق لازمة لتقييم الحالات التي تدخل في نطاق اختصاصها.

٣- الحرية في مخاطبة الرأي العام مباشرة أو من خلال الصحافة ولا سيما لنشر آرائها وتوصياتها على الكافة.

٤- أن تشكل فرقة عاملة من بين أعضائها حسب الاقتضاء وأن تنشئ فروعا محلية أو إقليمية لمساعدتها على الاضطلاع بوظائفها.

مغزى الانقلاب في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان !

أحمد شوقي بنيوب

نائب رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان
وعضو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

عين العاهل المغربي جلالة الملك محمد السادس يوم ١٠ ديسمبر ٢٠٠٢ الأعضاء الجدد للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وقد اكتسى هذا الحدث أهمية كبرى في الحياة الوطنية المغربية حيث اعتبره العديد من المراقبين والفاعلين السياسيين مؤشراً قوياً على استمرار اختيار التحول الديمقراطي في المغرب، خاصة مع إعلان العاهل المغربي، في خطاب التعيين عن تخفيض سن التصويت إلى ١٨ سنة، الذي ظل مطلبا جوهريا بالنسبة للديمقراطيين لسنوات طويلة.

لا يسمح المجال لقراءة مفصلة في خلفيات وأبعاد الحدث قانونيا ومؤسساتيا، ومن زاوية سياسة حقوق الإنسان فذلك موضوع يستحق حوارا معمقا وتفصيليا ومع ذلك يمكن قراءة الحدث من زاوية الشخصيات التي تكون عضويته.

١-تطور نوعي في وظائف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان:

ينظم مقتضيات المجلس، الظهير (قانون ملكي) الذي سبق وأن تم الإعلان عنه بمناسبة الذكرى ٥٣ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتتضمن ديباجة الظهير المعتبرة أسباب وضعه، وفلسفة الإرادة الملكية من مراجعة القانون المنظم للمجلس الذي يعود إلى ٢٠ أبريل ١٩٩٠ على عهد المغفور له الملك الحسن الثاني.

تتلخص دواعي وأسباب المراجعة في جملة قضايا تتمثل في أن العدل قوام نظام الحكم وأن صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات وضمان ممارستها، أمانة دستورية وقد تم ولأول مرة إبراز المدلول الكامل للمرجعية المغربية بمناسبة هذا الظهير التي أكدت على أنها تجسيد لأسس الحضارة والثقافة والقيم الإسلامية السمحة والالتزامات الدولية لحماية حقوق الإنسان.

ومن بين ما أكد عليه تصدير الظهير أن حقوق الإنسان رافعة التنمية ومواصلة العمل على النهوض بحقوق الإنسان وصيانة الحريات وترسيخ دولة الحق والقانون وتعزيز كرامة المواطن ضمن مفهوم شمولي لها.

ومن بين الأسباب الموجبة لمراجعة الظهير، ترسيخ المفهوم الجديد للسلطة المتمثل في مؤسسات كفيلة بخدمة المواطن ووقايته من كل تجاوز أو شطط في استعمال السلطة من قبل الإدارة والجماعة.

وفي مواصفات المجلس يؤكد الظهير على إعطائه مكانة جديرة للمجتمع المدني، اعتبارا لدوره الفعال، وأن تكون المعايير المتعلقة باختيار أعضائه مجسدة في شخصيات مشهود لها بالتجرد والنزاهة الخلقية والكفاية الفكرية والتشبث المخلص بحقوق الإنسان والعطاء المتميز في سبيل تعزيزها.

وقد حصل تطور نوعي في وظائف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وصلاحياته، بموجب المراجعة الجديدة التي لحقته، وباتت أكثر تحديدا على خلاف الظهير المؤسس له بتاريخ ٢٠-٤-١٩٩٠ ويعتبر المجلس حسب المادة الأولى من الظهير: "مؤسسة متخصصة" مهمتها مساعدة جلالة الملك" في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها وضمان ممارستها والنهوض بها وصيانة كرامة وحقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات.

وتندرج مهام المجلس في إطار وظيفة استشارية يرفع المجلس أو يقدم أو يعرض بموجبها الآراء والمواقف والتوصيات إلى جلالة الملك فيما يخص القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، وذلك في أبعادها المتعلقة بالحماية والنهوض والممارسة السليمة لها. وكما سلف الذكر بخصوص المعايير الدولية، فإن مبادئ باريس قد وضعت بدورها سقفا لمهام المؤسسات الوطنية، وصاغته بعبارة دقيقة لا تقبل التأويل وهي "على أساس استشاري".

وهذا الوصف منسجم مع مبدأ فصل السلطات من جهة، ومع قاعدة إيجاد هيئة استشارية في مجال حقوق الإنسان من جهة أخرى. جعلتها بعض الدول آلية إلى جانب رئيس الدولة، بينما تركتها أخرى بيد الوزير الأول. ويبقى الاختيار الأول الذي يربطه برئاسة الدولة أكثر نجاعة، بدلا من وضعه بيد الوزير الأول الذي يظل في النهاية رئيسا للسلطة التنفيذية.

وتتمحور مهام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في إطار ثلاث عشرة صلاحية، تمس مستويات الحماية والنهوض، وملائمة القوانين، وإعمال الالتزامات الدولية، والتعاون الوطني والدولي.

ويرد في هذا الإطار ما يلي:

أولا: يمارس المجلس صلاحية إبداء الرأي فيما يستشيره فيه جلالة الملك بخصوص القضايا العامة أو الخاصة المتصلة بحماية واحترام حقوق الإنسان، وحريات المواطنين والجماعات والهيئات، والدفاع والنهوض بها، وكذا بأي مهمة تناط بالمجلس في هذا المجال.

ثانيا: يرفع المجلس في نطاق وظيفته الاستشارية إلى جلالة الملك:

- اقتراحات وتقارير خاصة في كل ما من شأنه حماية حقوق الإنسان ودعمها وتطويرها على نحو أفضل.
- تقريرا سنويا عن حالة حقوق الإنسان، وحصيلة وآفاق عمل المجلس.
- كما يبدي رأيه في التقرير السنوي الذي يقدمه للمجلس العضو المسئول عن الجهاز المكلف بالنهوض بالتواصل بين كل من المواطنين والهيئات والإدارة.

ثالثا: يبحث المجلس ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الوطنية للمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها والتي تم نشرها، ويقترح التوصيات المناسبة في هذا الشأن.

ويتولى المجلس في هذا السياق:

- تشجيع مواصلة مصادقة المملكة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
- دراسة مشاريع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحقوق الإنسان المحالة عليه.

رابعا: التصدي لحالات خرق حقوق الإنسان:

حيث يقوم المجلس، في نطاق الحماية، بالتصدي لحالات خرق حقوق الإنسان، وذلك إما تلقائيا أو بطلب ممن يعنيهم الأمر، وذلك بدراستها وتقديم توصيات بشأنها للجهة المختصة.

خامسا: في مجالات التعاون الوطني والإقليمي والدولي: يتولى المجلس تسيير التعاون بين السلطات العمومية وممثلي الجمعيات الوطنية والدولية والشخصيات البارزة في مجال حقوق الإنسان. كما يتعاون المجلس مع منظمة الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها، والمؤسسات الدولية والجهوية المختصة لحماية حقوق الإنسان. ويساهم المجلس، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، في إعداد التقارير التي يتعين على السلطات العمومية تقديمها لأجهزة الأمم المتحدة وللمؤسسات الدولية والجهوية المختصة، تطبيقا للالتزامات الدولية للمملكة.

سادسا: يساهم المجلس في نشر ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها بكل الوسائل الملائمة، كما يشجع ويدعم كل عمل إنساني يستهدف الدفاع عن حقوق الإنسان واحترامها والنهوض بها والمساهمة في تكريس مبادئها.

سابعا: يسهم المجلس بصفة فعالة في التعاون مع المؤسسات المماثلة في حماية حريات المغاربة القاطنين بالخارج وصون حقوقهم.

ملامح التشكيل الجديد

يتكون المجلس الذي عينه العاهل المغربي من ٤٠ عضوا من بينهم ٨ نساء، واحتفظ فقط بعضوية المجلس السابق ١١ عضوا ليشمل التجديد ٢٩ عضوا.

وباستعراض خلفيات ومسارات الأعضاء المعينين يتبين:

١- إسناد رئاسة المجلس للدكتور عمر عزيمان، رئيس سابق للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ووزير سابق لحقوق الإنسان والعدل.

٢- تكليف الأمانة العامة للمجلس (إدارة تنفيذية) للأستاذ إدريس بنزكري نائب سابق لرئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والمدير التنفيذي لها لسنوات، كما أنه تحمل قبل تكليفه بهذه المهمة، رئاسة المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف (منظمة ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة) والذي يعتبر أحد كبار مؤسسيها ومنظرها البارز.

٣- عضوية أحمد شوقي بنيوب النائب الحالي لرئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والمرشح باسمها للعضوية بالمجلس بالإضافة إلى الأستاذ عبد الهادي القباب ممثل العصبة المغربية لحقوق الإنسان.

٤- دخول ٣ نساء، يرمزن إلى الاتجاهات الكبرى للحركة النسائية المغربية الحديثة في بعديها المدني والثقافي، الأستاذات: أمينة المريني (من القيادات السابقة للحركة الاشتراكية،ومن أبرز قيادات الحركة النسائية، وجه ثقافي لامع في مجال المرأة والحقوق الإنسانية، وقضايا التربية وإصلاح التعليم، عضو مؤسسة للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان)، فطوم قدامة (من القيادات السابقة للحركة الطلابية، مهتمة بقضايا الأحوال الشخصية، برلمانية، عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، نائبة سابقة لرئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وعضو سابق بمجلس هيئة المحامين بالرباط) لطيفة إجبابدي، من القيادات التاريخية لحركة اليسار الجديد، ومن مؤسسات ومنظرات الحركة النسائية، عضو مؤسسة للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان.

٥- عودة رئيسين سابقين لجمعية هيئات المحامين بالمغرب (وطنية) للعضوية بالمجلس، الأستاذان النقيبان عبد العزيز بنزاكور (رئيس اتحاد المحامين الأفارقة) من القيادات السابقة للحركة الطلابية في الستينيات، ومؤسس للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، مصطفى الريسوني، كاتب عام لجمعية هيئات المحامين، لعشر سنوات والشخصيتان معا، عضوان بهيئة التحكيم المكلفة بتعويض ضحايا الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري.

٦- دخول ٤ وجوه بارزة للمجلس من الجامعة المغربية ويتعلق الأمر بالدكاترة، بنسالم حميش (كلية آداب) محمد بردوزي (كلية الحقوق، علوم سياسية) ومن القيادات اللامعة لحركة اليسار في السبعينيات)، عز الدين بنيس (كلية الحقوق، عضو حاليا بالمجلس الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان) محجوب الهيبة (كلية الحقوق).

٧- اقتصار تمثيلية الأحزاب على ٦ أعضاء (على خلاف المجلس السابق حيث كانت كل الأحزاب السياسية ممثلة، ١٨ حزبا)، وفي حدود الأحزاب ذات التمثيلية الكبرى، بما فيها ممثل بارز للتيار الإسلامي.

٨- وجود ١٢ شخصية تمثل مجالات واسعة للحقوق الإنسانية (حقوق الإنسان، المرأة، الطفل، التضامن، المعاقون، العمل التنموي، السجون،الحقوق اللغوية والثقافية والأمازيغية..).

٩- دخول ٣ أعضاء يمثلون المركزيات النقابية الثلاثة.

١٠- وجود٣ برلمانيين من بينهم برلمانية.

١١- تعيين أحد مستشاري جلالة الملك، الدكتور محمد معتصم، أستاذ كرسي بارز في العلوم الدستورية والسياسية، وكذلك ضم والي ديوان المظالم إلى عضوية المجلس. وقد استحدث هذا الديوان بموجب مرسوم ملكي في الذكرى ٥٣لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويدخل في نطاق مهامه النظر في الشكاوى والتظلمات المقدمة من ضحايا أعمال وقرارات تتنافى مع مبادئ سيادة القانون والإنصاف

١٢- تعيين ٦ شخصيات تمثل هيئات العلماء والقضاء والمحامين والأطباء والأساتذة الجامعيين والمغاربة المهاجرين.

١٣- وجود ٨ شخصيات بالمجلس سبق وأن تحملت مسئوليات تأسيسية ووطنية في المنظمة المغربية لحقوق الإنسان منذ تأسيسها.

١٤- دخول الأستاذ مصطفى الرميد، محام بارز وأحد كبار الوجوه السياسية الإسلامية، ورئيس الفريق بالبرلمان (السابق والحالي).

١٥- وجود ٥ شخصيات بالمجلس سبق وأن قضت فترات اعتقال سياسي أو منفى، امبارك بودرقة (لاجئ سياسي سابق، حوكم بالإعدام، من أبرز الوجوه التي دافعت عن الحريات والمعتقلين السياسيين بأوروبا الغربية لمدة ٢٥ سنة) محمد البردوزي (٨ سنوات) إدريس بنزكري (١٥ سنة)، لطيفة إجبابدي (٣ سنوات)، أحمد شوقي بنيوب (٣ سنوات).

يتعين التذكير أن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وهى تمثل إلى جانب المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرغم من عدم مشاركتها فإنها مستعدة للتعاون معه بصفته مؤسسة ومجالا من المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان.

وختاما وبدون الدخول في الاعتبارات الخاصة بالأخوة والرفاق في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، فإن مشاركتها لو تمت ستشكل إلى جانب المنظمة المغربية لحقوق الإنسان وباقي الفعاليات الأخرى دفعة أخرى للإسهام الكمي والنوعي للمجتمع المدني اعتبارا لأن هذه المؤسسة تشكل مجالا حيويا للدفاع عن حقوق الإنسان في المغرب وبأحد المعاني برلمانا لقضايا حقوق الإنسان، لا تنتصر أفكاره وقضاياه بين عشية وضحاها، ولا هى قضية تسير على "جادة نيفسكي" ولا على خط قطار السكك الحديدية المستقيم.

ويمكن القول بدون تردد أن اختصاصات المجلس الجديد تساير في اتجاهها الجديد مبادئ باريس بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأن النخبة الحقوقية المتواجدة به بكل فئاتها تمثل إضافة نوعية في المسار المعقد والطويل لبناء دولة الحق والقانون.

صالون ابن رشد

لجنة الدفاع عن الديمقراطية كيف تنهض بمهامها؟

من اليمين: حافظ أبو سعدة، بهي الدين حسن، فاروق العشري، حسين عبد الرازق، عايدة سيف الدولة

شهد شهر نوفمبر الماضي إعلان أربعة أحزاب معارضة مصرية وخمس منظمات لحقوق الإنسان إنشاء "لجنة الدفاع عن الديمقراطية" وهذه الأحزاب هى:

العربي الناصري والتجمع "التقدمي" والوفد "الليبرالي" والحزب الشيوعي "تحت التأسيس"، أما منظمات حقوق الإنسان فهى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ومركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، ومركز هشام مبارك للقانون، ومركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي، ودار الخدمات النقابية.

وقد جاء تشكيل اللجنة من الأحزاب والمنظمات التي أعلنت معارضتها لقانون الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ والذي تم إقراره رغم المعارضة الشديدة التي واجهها من قبل أحزاب المعارضة ومنظمات حقوق الإنسان. وحول التحديات التي تواجه اللجنة نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ندوة في إطار صالون بن رشد تحت عنوان "كيف ستدافع "لجنة الدفاع عن الديمقراطية" عن الديمقراطية"؟، حيث بدأت الندوة بإشارة بهي الدين حسن مدير المركز إلى أن إنشاء هذه اللجنة يمثل بادرة هامة للغاية لقضية تطور الكفاح من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، لافتا إلى أن تشكيل اللجنة جاء بعد شهور قلائل من صدور تقرير التنمية الإنسانية الذي كان محل اهتمام واسع النطاق في العالم العربي، حيث خلص التقرير إلى أن غياب الحريات هو العائق الأساسي أمام التنمية والتقدم في المنطقة العربية.

تساؤلات

أوضح بهي أن إنشاء اللجنة أثار ويثير عددا من التساؤلات حول دروس المحاولات والتجارب السابقة التي طرحت أهدافا مماثلة والسلبيات التي يجب تجنبها إلى جانب طبيعة التحديات التي ترى اللجنة أن عليها مواجهتها في هذه المرحلة في ظل اعتبارات متعددة يأتي في مقدمتها مقاومة المنطقة العربية للتغير الديمقراطي، وأثار بهي تساؤلات أخرى عن عدم وجود جدول زمني لتنفيذ أهداف اللجنة المعلن عنها، وذكر أن هناك تساؤلات أخرى أثيرت في الأوساط الإعلامية وبخاصة فيما يتعلق بعضوية "الإخوان المسلمين" فيها والممارسات التي تقوم بها بعض الأحزاب في إطار عقد صفقات مع الحكومة".

الطوارئ

وبدأ حافظ أبو سعدة أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حديثه بالإشارة إلى وجود تجارب سابقة عديدة لإنشاء لجان مشابهة إلا أنه اعتبر أن اللجنة الحالية تتميز بأنها خرجت من رحم مواجهة قانون الجمعيات الأهلية الأخيرة والذي توج حزمة تشريعية متكاملة تقيد الحريات والحقوق العامة.

أوضح أبو سعدة أن المنظمة بدأت بالفعل حملة ضد قانون الطوارئ وذلك لتأثيراته السلبية على الحقوق والحريات، حيث إنه يقيد مجمل الحقوق والحريات الخاصة الواردة في الدستور المصري ويضع هذه الحقوق والحريات "على الرف".

ودلل على ذلك بضعف وهزال المظاهرات التي خرجت في مصر للاعتراض على الحرب في حين أنها في مختلف بلاد العالم شهدت حشودا ضخمة من المواطنين.

وأكد أن البنية التشريعية والقانونية في مصر هى السبب في تراجع المشاركة للمواطنين إلى جانب التأثيرات على عمل الأحزاب وحرية الصحافة، وقال إن اللجنة تركز على القوانين المقيدة للحريات العامة في مصر وتعمل على تطوير التشريعات والقوانين الموجودة، لكي تكون متسقة مع الدستور والمواثيق الدولية التي وقعت عليها مصر.

جماعة الإخوان

وتحدث حسين عبد الرازق الأمين العام المساعد لحزب التجمع وأحد القيادات الرئيسية باللجنة فأشار بداية إلى أن لجنة الدفاع عن الديمقراطية ليست هى الأولى التي تتشكل لهذا الغرض وذكر أن أولى المحاولات في هذا الشأن نشأت بعد توقيع السادات لاتفاقية كامب ديفيد بإنشاء ما سمى "بلجنة المائة" وأنه منذ ذلك الوقت جرت نحو سبع محاولات لإنشاء لجان مماثلة من بينها لجنة التنسيق بين الأحزاب والنقابات المهنية والمؤتمر الوطني من أجل الديمقراطية ولجنة الإصلاح السياسي والدستوري.

واعتبر عبد الرازق أن اللجنة الحالية تتميز بأنها لأول مرة تجمع بين الأحزاب ومنظمات حقوق الإنسان بعد مرور العمل بينها بفجوة

لتصور البعض بأن هذه المنظمات نشأت في مواجهة الأحزاب، خاصة أنه كان من مؤسسي هذه المنظمات شخصيات كانت في مواقع مختلفة بأحزاب المعارضة، مما خلق علاقة غير صحية بين الجانبين.

وأرجع عبد الرازق غياب جماعة الإخوان وحزب العمل عن عضوية اللجنة إلى عدم مشاركتهم في أول اجتماع ظهر فيه اقتراح تشكيل اللجنة، وكان بهدف إلغاء قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ إلى جانب أن نواب الإخوان في البرلمان أعلنوا موافقتهم على القانون؛ مشيرا إلى أن رؤساء أحزاب الوفد والتجمع والناصري اتفقوا على تأجيل موضوع مشاركة الإخوان في اللجنة لبعض الوقت نتيجة لحساسيات وتجارب سابقة أدت إلى توقف لجنة التنسيق والقوى السياسية وأزمة رواية "وليمة لأعشاب البحر" التي فجرها حزب العمل.

وأشار إلى أن اللجنة تواجه في عملها عددا من التحديات الخاصة بالممارسة الحكومية والتشريعات المقيدة للحريات إلى جانب غياب التقاليد الديمقراطية داخل الأحزاب والنخبة الثقافية والسياسية وتفاوت الاعتماد على الديمقراطية داخل الأحزاب والتنظيمات السياسية والثقافية.

واعتبر أن اللجنة أعلنت عن وجودها منذ إنشائها بشكل لا بأس به مدللا على ذلك بأنها قادت حملة ضد المد لقانون الطوارئ وجمعها توقيعات على ذلك لتقديمها إلى مجلس الشعب، إلى جانب إعداد دراسة عن قانون الأحزاب وقانون مباشرة الحقوق السياسية والانتخابات، وقال إنه على القوى الديمقراطية خارج اللجنة أن تحتضنها وألا يثير انتباهها فقط كل ما يمكن أن يقلل من عملها منتقدا في ذلك موقف بعض الصحف الحزبية والصحف الخاصة من اللجنة.

موقف الاحزاب

من جانبه أكد فاروق العشري أمين التثقيف بالحزب الناصري وممثل الحزب داخل اللجنة أن اللجنة لم تبدأ عملها من فراغ وإنما استأنفت جهود نضال متعاقب شاركت فيه أحزاب ومنظمات أهلية في مراحل مختلفة من التاريخ المصري.

لكن العشري اعتبر أن هناك سلبية في تشكيل اللجنة تتمثل في أنها لا تضم كافة الأحزاب والقوى السياسية، مشيرا في ذلك إلى استبعاد جماعة الإخوان المسلمين وحزب العمل من عضويتها، ودعا العشري اللجنة إلى معالجة هذه السلبية في أقرب وقت ممكن وعدم استبعاد الآخرين تحت أي مبرر، وقال إنه يتعين توجيه خطاب لكافة الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني لتحديد موقفها من الانضمام لعضوية اللجنة.

قال العشري إن المهمة كبيرة جدا ولن تستطيع خمسة أحزاب وخمس منظمات القيام بها وحدها مبديا أسفه في نفس الوقت لعدم تأييد بعض الأحزاب للجنة.

وحول ما يثار عن إنشاء اللجنة في وقت إعلان وزير الخارجية الأمريكي كولن باول لمبادرة الشراكة والديمقراطية في الشرق الأوسط أوضح العشري أن لجنة الدفاع عن الديمقراطية بدأت عملها قبل صدور هذه المبادرة وأنها فوجئت بالمبادرة وأصدرت بيانا يستنكرها ويطالب الحكومة ومنظمات العمل الأهلي بعدم تبنيها.

ميثاق عمل

أما الدكتورة عايدة سيف الدولة مدير مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي فقد لامت على اللجنة استبعادها المنظمات غير الحكومية التي ساهمت في مواجهة قانون الجمعيات الأهلية وقالت إنه كان من البديهي عدم دعوة القوى التي دافعت عن القانون في إشارة واضحة لجماعة الإخوان المسلمين.. وقالت إن هذه اللجنة لم تدعي أنها الوحيدة للدفاع عن الديمقراطية مطالبة المعترضين على أهداف وعمل اللجنة بتشكيل لجان خاصة بهم وبالأهداف التي يرون ضرورة العمل لتحقيقها.

ولم تعارض الدكتورة عايدة فتح باب العضوية في اللجنة، لكنها دعت القوى السياسية للانضمام بالموافقة أولا على ميثاق عمل اللجنة. وانتقدت ما وصفته بأخذ القرارات بالتوافق داخل اللجنة والخوف من انسحاب أحد أعضائها إذا لم يتم الأخذ برأيه، ووصفت مبادرة باول بالوقاحة، باعتبار أن ما تقوم به الإدارة الأمريكية من ممارسات تجري في الاتجاه المعاكس للديمقراطية.

وعبر بهي الدين حسن عن خشيته من تحول مبادرة باول إلى شاغل رئيسي للجنة في ضوء ما صدر عنها من بيانات مؤكدا على اتفاقه الكامل مع إدانة المبادرة وقال إن اللجنة يجب أن تركز أكثر على ما يجب عمله في الداخل وعلى المهمة الضخمة التي تحملها وهى الإصلاح السياسي.

الإخوان أخطأوا

وشهدت مداخلات الحاضرين بالندوة استمراراً للخلاف والتحفظات على اللجنة حيث وصف الدكتور مجدي قرقر الأمين المساعد لحزب العمل بداية اللجنة بأنها بداية غير ديمقراطية مرجعا ذلك إلى استبعاد جماعة الإخوان وحزب العمل من عضويتها معتبرا أن ذلك يحمل مبدأ الإقصاء والاستبعاد، وقال إنه كانت بالفعل هناك تجارب سابقة حدثت فيها خلافات، لكن كان يمكن -والكلام لقرقر- البناء على هذه التجارب وليس إهدار العمل فيها.

أضاف أنه ربما كان الإخوان قد أخطأوا في التصويت لصالح قانون الجمعيات الأهلية، لكن هذا لا يعني -في رأيه- استبعادهم حيث يمثلون فصيلا كبيرا من المنظومة الوطنية والسياسية في المجتمع المصري.

وتحدث حازم منير الصحفي بجريدة الحياة اللندنية عن مفارقات تحيط بعمل اللجنة ذكر منها محدودية مشاركة الوفد وهو الحزب الليبرالي في اللجنة، وما وصفه بالاستسهال في ذكر تأثير مبادرة باول على عمل اللجنة، وعدم الإعلان عن وجود تباين داخلها في الموقف من المبادرة.

وكان نجاد البرعي المحامي والمدير السابق لجماعة تنمية الديمقراطية الأكثر حدة في انتقاد اللجنة، حيث بدأ بتشبيهها باجتماعات وزراء الخارجية العرب وقال إن وجه الشبه بين الاثنين أنهما يضعان على عاتقهما أهدافا ضخمة دون توافر الإمكانيات لتحقيقها. واعتبر البرعي أن لجنة الدفاع عن الديمقراطية خرجت من رحم لجنة فاشلة هى لجنة الإصلاح السياسي والدستوري معتبرا أن اللجنة تفرغت لمهاجمة الحكومة الأمريكية بعد إعلانها مبادرة الديمقراطية، مشيرا إلى أن اللجنة أصدرت بيانا شديد اللهجة يرفض مقابلة مبعوث الحكومة الأمريكية في حين أن هذا المبعوث لم يطلب لقاء أحد من أعضائها.

ودعا البرعي منظمات حقوق الإنسان المشاركة في اللجنة إلى إعادة النظر في تواجدها باللجنة معتبرا أن المواقف السياسية تقود عمل هذه اللجنة.

في حين أكد فاروق العشري أن اللجنة تحتاج بالفعل إلى جدولة أولوياتها في حدود الإمكانات المتاحة لها، لكنه ناشد الجميع الانضمام للجنة.

أما حسين عبد الرازق فقد نفى تفرغ اللجنة للرد على مبادرة باول، وقال إن اللجنة أصدرت بيانا وحيدا حول المبادرة وبيانا لرفض مقابلة مبعوث الإدارة الأمريكية لمناقشة المبادرة دعت فيه الأحزاب والمنظمات الأهلية لعدم مقابلته.

وأكد أن العمل داخل اللجنة هو عمل جماعي لا تسعى فيه قوة للسيطرة على القوى الأخرى.

صالون ابن رشد

مبادرة باول .. هل تصلح رداً على تقرير التنمية الإنسانية؟

من اليمين: صلاح عيسى، د. مصطفى كامل السيد، د. محمد السيد سعيد

سيد إسماعيل

في ظل تباين ردود أفعال الشارع العربي تجاه المبادرة الأمريكية لدمقرطة المنطقة العربية، طرح مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان سؤاله:" هل المبادرة الأمريكية هي الرد المناسب على تقرير التنمية الإنسانية ؟"، على كل من صلاح عيسى رئيس تحرير جريدة القاهرة، د. محمد السيد سعيد نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،ود. مصطفى كامل السيد مدير مركز بحوث ودراسات الدول النامية بجامعة القاهرة . وذلك في إحدى أمسيات صالون ابن رشد التي تمت في منتصف يناير ٢٠٠٣،وأدار اللقاء بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

المخطط الأمريكي

من ناحيته أكد د. مصطفى كامل السيد على المكانة المتردية للديمقراطية في العالم العربي مقارنة بدول أمريكا اللاتينية أو بدول أفريقية مثل كينيا، وأكد على أن الأمر لا يحتاج لأن يأتي كولن باول أو غيره ليطالب بالديمقراطية لأن الديمقراطية مطلب عربي بالأساس. ولأن أمريكا غير مؤهلة للتحدث باسم الديمقراطية لأنها تساند النظم الحاكمة التي تحتكر السلطة. وبالتالي يرفض د. مصطفى كامل القراءة الأمريكية الحديثة التي تفسر أحداث الحادي عشر من سبتمبر بغياب الديمقراطية في العالم العربي مما دفع الشباب العربي للجوء للعنف، معتبرا أن هذه القراءة تريد أن تبعد عن أمريكا أن يكون لها دور في أحداث ١١ سبتمبر، بما تنتهجه من سياسة خارجية تثير غضب المواطنين العرب، خاصة في قضية الصراع العربي الإسرائيلي . ومن ناحية ثانية ينفي د. مصطفى كامل أن تكون هناك علاقة بين ضرب العراق وبين غياب الديمقراطية في الوطن العربي كتفسير أمريكي لأحداث ١١ سبتمبر، مدللا على ذلك بأن النية كانت مبيتة لضرب العراق قبل أحداث سبتمبر، بل منذ الأيام الأولى لتولي جورج بوش الابن للرئاسة الأمريكية ؛ مدللا على ذلك بوجود موقع على شبكة الإنترنت منذ ١٩٩٧يقوم عليه كل من ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع وجيف بوش شقيق الرئيس الأمريكي، وأن هذا الموقع يطرح " مشروع القرن الأمريكي " على أساس أن أمام واشنطن فرصة تاريخية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي لإعادة تشكيل العالم كما تريد . وعلى هذا الأساس يرى د. مصطفى أن الإدارة الأمريكية وجدت أن إقناع الشعب الأمريكي بأن الهدف من ضرب العراق هو الاستيلاء على بترول المنطقة مهمة صعبة، ومن ثم اخترعت أن الهدف من الحملة العسكرية على العراق هو نشر الديمقراطية في هذه المنطقة التي تصدر لها الإرهاب .

وقد قدم د. مصطفى قراءته لما جاء في المبادرة الأمريكية مؤكدا على أنها مبادرة بالغة التواضع إذا ما نظرنا إلى ما تشتمل عليه من دعوات ثلاث وهي العمل على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية من خلال تشجيع الاستثمار والمشروعات الصغيرة ، وهي الدعوة التي تحتل المساحة الأكبر في المبادرة، ثم الدعوة إلى العمل مع منظمات المجتمع المدني العربي لنشر الديمقراطية، ثم الدعوة إلى ضرورة تطوير التعليم حتى يصبح الشباب العربي مؤهلا لسوق العمل. ويلفت د. مصطفى النظر إلى صحة القول بأن تحقيق التنمية الاقتصادية يساعد على نشر الديمقراطية واستمرارها، لكنه يؤكد أن ضآلة مساحة الديمقراطية السياسية في المبادرة يرجع إلى إدراك الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن التركيز على التطور الديمقراطي السريع في العالم العربي يضر بالمصالح الأمريكية لأنه سوف يسمح للقوى الإسلامية ثم القومية -وهي الأكثر نقدا لأمريكا ولإسرائيل- بمزيد من التمثيل السياسي، ومن ثم كان التركيز على شق التعليم حتى يمكن تدريجيا تبييض وجه أمريكا وإسرائيل في عقول الشباب العربي فيصبح التحول الديمقراطي

وقتئذ غير ضار بالمصالح الأمريكية. ويستبعد د. مصطفى أن تلتزم أمريكا بالشق الاقتصادي التنموي الذي جاء في المبادرة استنادا لحالة العجز في الموازنة الأمريكية، واستنادا لحقيقة أن أمريكا تقدم معونات عسكرية للأنظمة العربية الحاكمة أكثر مما تقدمه من معونات تنموية للشعوب.

ثقافة الردة

ومن ناحيته أشار د. محمد سيد سعيد إلى أن هناك مفارقة تورط فيها الفاعلون الأساسيون فيما يتعلق بمبادرة كولن باول، وهذه المفارقة واضحة للغاية في المجتمعات العربية بما فيها مصر،وهي أن الأمريكيين طرحوا مجموعة من الأفكار التي تستخدم جهازا اصطلاحيا للحركة الديمقراطية والحقوقية والتقدمية هنا وفي العالم كله، ولأنهم فعلوا ذلك أثاروا لدينا رد فعل معين تجاه ما يسمى بالسياق الذي طرح فيه هذا الجهاز الاصطلاحي؛ ففي نفس اللحظة التي تجهز فيها الإدارة الأمريكية اليمينية المتطرفة لغزوة استعمارية على العراق، ويتعمق فيها التحالف بين بوش وشارون، تطرح هذه الأفكار التي تجري بشكل عام في سياق خطاب قوى التقدم والديمقراطية في بلادنا وفي العالم كله. وهنا نجد أنفسنا أمام ردود فعل مختلفة ؛ وأول ردود الأفعال هو ما أسميه بـ "رد الفعل اللفلوفي"، والذي يقوم على الرفض الأتوماتيكي لكل ما يأتي من أمريكا ومن ثم ينبغي فضحه والتشهير به، ويستند هذا الرد ليس فقط إلى موقف مناهض للمشروع الأمريكي الإمبراطوري وإنما يستند في الحقيقة إلى خطاب مناهض بوجه عام للتقدم لأنه في أساسه خطاب شمولي معاد للحريات الأساسية،لأنه يستدعي كامل ثقافة الردة التي توجه سهامها للعقل لترد المجتمع عن المنجزات الضئيلة التي حققها في مجال تحرير ومساواة المرأة والحريات العامة وذلك باسم التمركز حول قضية الهوية.

العربة الفائزة

أما رد الفعل الثاني كما طرحه د. محمد السيد سعيد فهو رد الفعل الليبرالي وهو أقل انتشارا في الواقع الثقافي العربي، و يرى هذا الموقف ضرورة اللحاق بالعربة الفائزة والتي هي عربة الغرب بوجه عام وأمريكا بوجه خاص. ويستند هذا الموقف إلى أن الغرب أثبت أنه بالفعل هو الفائز، و أن عربته سريعة الخطى فضلا عن أننا لا نستطيع مناهضته.

وأكد د. محمد السيد سعيد على أنه ينتمي لذلك التيار الذي لا يرى أن هناك صداما جبهويا مع الغرب،وأنه ليس هناك قطيعة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كان مع صور الحشد والمقاومة للمشروع الإمبراطوري، إذ يدرك أن هزيمة هذا القطاع المحدد من المجتمع الغربي والقائم على العسكرة والشوفونية القومية وعلى الدعاية المضادة للأقليات ولتنوع وتعدد الفكر السياسي، لا يمكن أن تكون إلا من داخل بلاده ذاتها.

وفيما يتعلق بالمبادرة أشار د. محمد السيد سعيد أن التوظيف الانتهازي للخطاب الحقوقي أثار لدينا رد الفعل اللفلوفي، الذي طوى الكثيرين منا فتعاملوا مع الوثيقة من خارجها استنادا لموقف شمولي عام مناهض لأمريكا، رغم أن الوثيقة هي معطى فكرى ينبغي التعامل معه من داخله وفي سياقه الخاص ودون تبسيط، ومن ثم علينا أن ندرك أن الحركة الوطنية التي تسعى للديمقراطية في بلادنا ما هي إلا جزء من حركة عالمية من أجل الديمقراطية والتقدم، وأن دورنا توطيد التحالف مع القوى التقدمية والديمقراطية في العالم لمواجهة النزعة الإمبراطورية. وبهذه النظرة غير التبسيطية يمكن أن نرى أن مجرد استخدام الجهاز الاصطلاحي للحركة الديمقراطية والحقوقية هو شئ إيجابي في المبادرة. فالحديث عن إصلاحات سياسية جوهرية والحديث عن تمكين المرأة أشياء إيجابية. لكن كل ما هناك أنه قائم على أشياء مغلوطة، بعضها قد لا يكون في صالحنا.

فالمنطقة تعاني من فراغ سياسي وحالة من الشتات الفكري وفي وسط ذلك يوجد تيار وحيد هو التيار الإسلامي بجناحيه المعتدل والمتطرف، كما أنها أسوأ ثاني منطقة في التطور الاقتصادي؛ فلم يحدث في التاريخ أن امتلك ٢٨٠ مليون نسمة، هذا الكم الهائل من الثروات وتم إهدارها بهذه الصورة دون تحقيق تطور اقتصادي ملحوظ. إن الموقف النظري السليم من المبادرة هو أننا نتفق مع ضرورة الإصلاح السياسي الجوهري ومساندة الحريات وتمكين المرأة ووضع برامج اقتصادية لتجاوز هذه الأوضاع، وأننا نتحالف مع قوى الديمقراطية والتقدم في العالم، ونرفض في نفس الوقت السياق الذي ترد فيه المبادرة من سعى نحو المشروع الإمبراطوري الأمريكي.

مساندة الاستبداد

ومن ناحيته أجاب صلاح عيسى في بداية مداخلته على السؤال المطروح بالتأكيد على أنه ربما قد لا تكون المبادرة الأمريكية هي الرد المناسب على التقرير، لكن المؤسف أنها الرد الوحيد عليه حتى الآن، إذ لم يتم في المنطقة العربية سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي تدارس حقائق هذا التقرير ووضع برامج عملية لتنفيذ توصياته. ومن ناحية أخرى نوّه صلاح عيسى إلى أنه عقب أحداث ١١سبتمبر بدا أن هناك موقفا عربيا رسميا له قبول في الشارع العربي يتمثل في أن يكون الخطاب الموجه لأمريكا هو أننا ندين ما حدث لكن إذا كنتم تريدون أن تقاوموا تكرار مثل هذا الحدث عليكم أن تحلوا قضية الصراع العربي الإسرائيلي حلا عادلا؛ لأنها أحد أهم أسباب العنف في المنطقة. ولعل إشارة باول إلى أن المبادرة هي إحدى ثمار اللقاء الذي تم بين الرئيس مبارك والرئيس بوش هي إشارة هامة لأنها توضح أن حديثنا عن أن ما تعانيه المنطقة من فقر وأمية أحد أسباب الإرهاب، تمت صياغته في المبادرة استنادا لمصادر عربية وهو تقرير التنمية الإنسانية. إذن الاختلاف ليس في النص ولا في المضمون وإنما الاختلاف يكمن في النية أو في السياق. فما الذي تريده أمريكا تحديدا؟ وما مدى مصلحتنا فيما تريده أمريكا؟ فمن دروس التاريخ المعروفة أن الاستعمار لكي يصون مصالحه لابد أن يضع ترتيبات معينة تضمن له مصالحه، ومن هذه الترتيبات أن يكون للشعب ممثلون يستطيع أن يلزم الاستعمار من خلالهم الشعب بالاتفاقات والمعاهدات والديون.. إلخ، ومن المعروف تاريخيا أن التدخلات الأجنبية في مصر في موضوع الديمقراطية كثيرة وكانت بهدف تمكين الاستعمار. كل ذلك معروف في التاريخ المصري والعربي، لكن ما مدى مصلحتنا نحن فيما يتعلق بهذه المبادرة؟ هل نرفض التدخل لنساند النظم الاستبدادية؟ لقد أخذ باول حقائقنا وطالب بمشروعنا. إن التنازل عن مطالبنا ومشروعنا لأن أمريكا تقول به يمكن أن يقدم فرصة ذهبية لأمريكا لحل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي من أقصر طريق وذلك بأن تعلن في الغد مبادرة لإخراج دولة إسرائيل من المنطقة وإقامة دولة فلسطين فنرفض أيضا مبادرتها لأنها أمريكية!

صالون ابن رشد

بعيداً عن مظاهرات الأقفاص

لماذا لا يتظاهر العرب؟

من اليمين: مجدي عبد الحميد، مجدي النعيم، د. علي مبروك، نبيل عبد الفتاح

أجمع مثقفون وأكاديميون مصريون على أن أسباب ضعف التظاهرات المناهضة للحرب الأمريكية على العراق في المنطقة العربية، وفي القلب منها مصر، لا ترجع فقط إلى القمع الحكومي ولكنها تتضمن أيضا تأثيرات وتراكمات الثقافة وبنيتها في هذه المجتمعات وانتشار ثقافة اللا مبالاة وضعف النخبة السياسية والثقافية عن إحداث التأثيرات المطلوبة في الجماهير إلى جانب سيطرة قوى الإسلام السياسي في حقبة التسعينيات وعدم اعتمادها على الحركات الجماهيرية.

جاء ذلك في ندوة نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في الرابع من مارس في إطار صالون ابن رشد تحت عنوان "لماذا لا يتظاهر العرب"؟

بدأت الندوة بمقارنة عقدها مجدي النعيم المدير التنفيذي للمركز بين المظاهرات الضعيفة والهزيلة التي شهدها الوطن العربي والذي يفترض أنه سيكتوي بالتطورات العالمية والإقليمية الجارية واحتمالات الحرب على العراق وبين المظاهرات التي شهدتها بلدان تقود الدعوة لهذه الحرب.. وذكر أن العواصم الأوروبية شهدت مظاهرات تعدت المليون في لندن وباريس وروما ومدريد.

وتساءل عما إذا كانت حتى تلك المظاهرات الهزيلة في المنطقة العربية قد جرت تحت رعاية أبوية أم كانت تعبيراً عن وجهات نظر المواطنين. وقال إن مجرد خروج مظاهرة لا يكفي للتوقف عندها، ولكن لابد من البحث في محتواها وأهدافها والشعارات التي تبنتها وهل عبرت حقا عن آراء الناس أم كانت إعادة إنتاج لخطاب السلطات أو خطابات أكثر تطرفا وربما منافية لحرية التعبير ذاتها.

متساوون في العجز

وقال الدكتور علي مبروك أستاذ الفلسفة بجامعة القاهرة إن السؤال المطروح للنقاش هو في حد ذاته سؤال مغلوط لأنه يفترض وجود إرادة لدى المواطنين العرب وأن هذه الإرادة اختارت ألا تتظاهر وأنهم قادرون على ذلك لكنهم اختاروا عدم التظاهر.

أضاف مبروك أن العرب يمرون بلحظات تاريخية نموذجية كشفت عن أنهم جميعا حكومات ومحكومون متساوون في العجز.

أشار إلى تبريرات يسوقها بعض المثقفين على أن الشعوب العربية ينقصها الوعي ولم تبلغ سن الرشد ويمكن أن تندس فيما بينها فئة منحرفة تدفعها للإفساد والانحراف، وقال إن هذه المبررات هى نفسها التي تستند إليها الحكومات في رفض الديمقراطية في العالم العربي.

واعتبر أن بعض الحكومات تحاول زخرفة صورتها لدى الرأي العام الداخلي والخارجي ببعض "الإكسسوارات الديمقراطية" مشيرا إلى أن العقلية العربية أنتجت تحايلا على مسألة عدم التظاهر يدفع الناس إلى "تمثيل التظاهر" دون أن يكون هذا التظاهر حقيقة معبرة عن الناس وعن إرادتهم، واصفا ذلك الأمر بأنه يعتبر "تظاهر في الأقفاص" حتى صارت الشعوب مثل دجاج يصرخ داخل أقفاصه معتبرا أن المظاهرات داخل الإستاد والجامعة مثال لذلك. وانتقد مبروك ظاهرة رفع صور الزعماء والرؤساء في المظاهرات العربية وذهب إلى أن هناك إغفال لوجود أصول عميقة للعجز في الثقافة العربية تتجاوز مجرد وجود ضغوط خارجية تمنع الناس من التظاهر، وقال إن جذور ثقافة العجز ترجع إلى ثقافة لا تعترف إلا بالقدرة لمستبد واحد.

حقبة يوليو

وأكد الدكتور مجدي عبد الحميد القيادي باللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة أن تاريخ الشعب المصري، وخاصة الحديث منه ينفي تأصيل سمة اللا مبالاة في الشعب المصري مدللا على ذلك بانخراط المصريين في الشأن العام في فترة الأربعينيات بشكل حقيقي، سواء على مستوى القضية الوطنية المتمثلة في إجلاء المستعمرين وعلى مستوى النضال الديمقراطي والكفاح الطبقي، وحمّل عبد الحميد ثورة يوليو ١٩٥٢ مسئولية ما وصفه بتغيير الشعب المصري وتنحيته جانبا والتعامل معه باعتباره مفعولا به وليس فاعلا وشريكا في صنع حياته ومستقبله، على اعتبار أن هناك سلطة وطنية تنوب عنه في حل المشكلات وتسيير الأمور.

وقال إنه منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن فإن التطور السياسي مسئول بشكل كبير عما وصل إليه الشعب المصري حاليا مشيراً إلى وجود فترات شهدت بعض الاستثناءات والخروج من السياق مثل فترة ما بعد هزيمة يونيو وإحساس الشعب بالكارثة وانخراطه في العمل العام وهو ما تجلى فيما بعد في حقبة السبعينيات معتبرا

أن اليسار لعب دورا كبيرا في هذه الحقبة حيث كان لليسار وجود وحضور سياسي واستطاع أن يصبغ الحياة السياسية بصبغته التي تقوم على الرهان الدائم على الجماهير فشهدت هذه الفترة الاعتصامات والإضرابات والمظاهرات والمؤتمرات في الجامعات وتجمعات العمال.

الإسلام السياسي

واستطرد مشيرا إلى أن أواخر الثمانينيات وحقبة التسعينيات شهدت هزيمة ساحقة للمشروع الاشتراكي وتجربته التي كانت متمثلة في الاتحاد السوفيتي وحدث انحسار للمد الثوري في العالم كله وللحركة التقدمية بمفهومها الواسع وجوانبها المختلفة وتواكب ذلك مع صعود قوى اليمين في جميع أرجاء العالم، وكان من نصيب المنطقة العربية منها صعود قوى الإسلام السياسي التي اتسمت بسمات خاصة بها أهمها أنها لا تراهن كثيرا على دور الجماهير والحركة الجماهيرية في الشارع وتعتمد على العقيدة كسلاح أساسي في علاقتها بجماهيرها.

وقال إن قوى الإسلام السياسي استطاعت صبغ الحياة السياسية بصبغتها تلك وكان في القلب منها جماعة الإخوان المسلمين التي تستطيع في إطار فكرة ما أن تحشد ما يقرب من مائة ألف مواطن في استاد القاهرة لحظة أن يكون ذلك مطلوبا لأسباب محددة وتستطيع عمل نوع من استعراض القوى وإبراز وجودها سواء للعالم الداخلي أو الخارجي. وقال إن هذه القوة مجهزة لخدمة النخب الخاصة بها، لذلك لم يكن لها أثر واضح في المشاركة في الحياة السياسية العامة واليومية.

وذهب إلى وجود ما اعتبره عقلية انقلابية في أوساط النخب السياسية تقوم على إمكانية إحداث تغييرات مفاجئة بضربة قاضية فنية مؤكداً أن الإيمان الحقيقي بالجماهير غير موجود ويتم التعامل معه من كافة النخب بطريقة استخدامية دون وجود عمل "طويل النفس" يستهدف رفع وعي الجماهير وحفزها على المشاركة.

حذر عبد الحميد من اعتماد بعض المثقفين على آلية الندوات والمؤتمرات على أنها هى العمل السياسي، مشيرا إلى أن هذه الآلية لعبت أدوارا كثيرة في بلورة بعض الرؤى والمفاهيم حول بعض القضايا، مؤكداً أنها لا يمكن أن تكون بديلا عن العمل السياسي اليومي والانخراط مع الجماهير.

ولفت عبد الحميد النظر إلى أن العامين الأخيرين وتحديدا منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية قد شهدا نوعا من التطور بتشكيل اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة.

ورغم عملها في إطار النخب في الغالب إلا أنها استطاعت كسر حاجز الصمت وتقديم نموذج جديد لعمل شعبي حقيقي،مشيرا إلى أن قوى اليسار التي تقود هذه الأشكال تحاول أن ترسم طريقا ليسار ديمقراطي من نوع جديد يؤمن بنقد نفسه ولديه إيمان عميق وحقيقي بالديمقراطية والجماهير.

وقال نحن نجد اليسار ولأول مرة ينظم وفودا شعبية تضم مثقفين وفنانين ويذهب إلى وزارة الخارجية ومقر الأمم المتحدة والبرلمان لتقديم احتجاجاته ومطالبه.

ولماذا يتظاهرون؟!

أما نبيل عب الفتاح الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، فقد بدأ حديثه بسؤال استنكاري قال فيه: ولماذا يتظاهر العرب أصلاً؟! مبديا تحفظه على المقارنة مع المظاهرات المليونية التي جرت في أوروبا ومناطق متعددة بالعالم مع الوضع في المنطقة العربية مرجعاً تحفظه ذلك إلى اختلاف طبيعة النظم السياسية والقانونية بين الحالين.

وقال إن الأمر تحكمه هناك ثقافة سياسية راسخة وثقافة تتظاهر وتؤصل لتظاهرها وتديره حسب ذلك إلى جانب علاقات بين نظم سياسية مع مواطنيها بشكل يتجاوز فكرة الروابط الأولية التي تحكم علاقات الشعوب العربية بالأنظمة السياسية الحاكمة لديها.

وأضاف أن إيجاد وظيفة وهدف للتظاهر هو من أدوات القطاعات الحزبية والسياسية هناك، وهو ما يضفي مشروعية وقانونية على المظاهرات هناك، مشيرا إلى أن التظاهر يمثل أيضا جزءا من الثقافة السياسية لليبرالية الحديثة والتي لا تعتبر ذلك مجرد هبات، ولكنه نمط من أنماط السلوك السياسي الجماعي، سواء لجماعة أو جمعيات أو روابط مهنية أو عرقية أو حزبية.

وذكر عبد الفتاح أن هناك ثلاثة أنماط للتظاهر أولها هو التظاهر المطلبي والذي يقوم ضد ارتفاع الأسعار على سبيل المثال كما حدث في مصر ١٩٧٧ وتونس والأرجنتين وهذا النوع ينطبق على المجتمعات المتقدمة والمتخلفة معا.

أما النمط الثاني فهو التظاهرات القومية أو العرقية والجندرية والتي تطالب ببعض الحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية وذكر أمثلة لذلك في مظاهرات البربر والأمازيغ بالجزائر وكذلك مظاهرات السكان الأصليين في استراليا وكندا.

أما النمط الأخير -حسب عبد الفتاح- فهو الخاص بالمظاهرات المتعلقة بالسلام ورفض الحرب وحقوق الإنسان، معتبرا أن هذا النمط هو الأرقى وأنه يمثل تعبيرا عن مجموع القيم الثقافية والسياسية السائدة.

اعتبر عبد الفتاح أن المظاهرات الحكومية والمعدة مسبقا تخرج عن نطاق هذا النمط مدللا على ذلك بمظاهرات حزب البعث في سوريا واللجان الشعبية في ليبيا لدعم الانتفاضة ومظاهرة الحزب الوطني في مصر لدعم العراق.

وقال إن تحقيق هذا النمط الثالث من المظاهرات يتطلب عدة شروط موضوعية منها رسوخ ثقافة سياسية ديمقراطية في ظل نظام ليبرالي، وتبلور وعي سياسي لدى المواطن وحيوية المجتمع المدني وقواه الفاعلة من جمعيات وروابط مهنية وحزبية إلى جانب احترام جهاز الدولة الأمني لهذه المظاهرة وتبلور ثقافة وشكل التظاهر من بدايته إلى نهايته دون انتهاك حقوق المشاركين فيه.

وقال إن الطلب على النمط الأخير من المظاهرات في العالم العربي لا يزال في إطار وطابع نخبوي وأنه ربما تكون هناك بعض الملامح الشعبية له، لكنها لا تزال محدودة حتى هذه اللحظة.

كراهية السياسة

استطرد عبد الفتاح معتبرا أن نمط الدولة التسلطية في العالم العربي أنتج مجموعة من السياسات القائمة على القمع والترويض للفئات الشعبية فكان من حصاد ذلك تكريس ثقافة كراهية المواطن للسياسة لارتباطها لديه بالأذى والعقاب له ولذويه.

أضاف أن هذا الأمر أدى أيضا إلى خلق نوع من الاتكالية السياسية وإسناد كل الأمور للدولة التي استبعدت الناس وأنتجت ثقافة اللا مسئولية لديهم.

واعتبر أن سياسات الركود السياسي في مصر على وجه التحديد أدت إلى خلق حالة من اليأس وخلق نوع من السلبية لدى المواطن في علاقته بالشأن العام.

وأشار إلى وجود أشكال أقرب للتظاهر مثل النكت السياسية والتعليقات النابية من الجمهور على السياسيين إلى جانب استخدام الأجيال الجديدة لشبكة الإنترنت في التعبير عن آرائها السياسية وهو ما فتح المجال أمام أشكال جديدة من التعبير السياسي.

في صالون ابن رشد

مثقفون وأكاديميون:

غياب الحرية سبب رئيسي لتخلف العرب والمسلمين

من اليمين: رضا هلال، بهي الدين حسن، د. عصام العريان، د. أ حمد محي الدين

أكد عدد من المثقفين والأكاديميين على أن غياب الحرية في العالمين العربي والإسلامي يمثل سببا رئيسيا لتخلف هذه المنطقة من العالم، فيما اختلفوا حول كيفية التعامل مع الأسباب المختلفة لهذا التخلف وكيفية الخروج منه لمواكبة تقدم البشرية في مختلف المجالات.

جاء ذلك ردا على تساؤل أثاره مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان حول أسباب تخلف العرب والمسلمين في ندوة نظمها في إطار صالون ابن رشد في ١٨ مارس وأدارها بهي الدين حسن مدير المركز.

وفي البداية عدد بهي الدين حسن أسبابا عدة، وتساءل عما إذا كان أحدها أم كلها وراء تخلف العرب والمسلمين، وذكر من هذه الأسباب ما إذا كانت المشكلة في استبداد الأنظمة العربية سياسيا وثقافيا أم في الابتعاد عن الدين القويم كما تقول بذلك بعض التيارات أم هو العكس أي في سيادة الفكر الديني الذي ينتجه الفقهاء المتجمدون وسيادة فكر التحريم في الثقافة الدينية السائدة؟.

رضا هلال:
الفكر الديني والتنظيم السياسي والعلاقة مع الغرب أسباب التخلف

وهل تكمن المشكلة فيما يقال عن أن العرب يتسمون بالكسل وخمود الهمة نتيجة العيش في الصحراء الواسعة؟ أم هى الكبت الجنسي وما يسببه من انفلات وفساد في القيم؟ أم هى في سيادة الثقافة الأبوية؟ أم هى مشكلة سيكولوجية متجذرة خاصة بالعربي، وأنه يحلم بالآخرة ولا يفكر في الدنيا الزائلة ولذلك يخشى الابتكار.

وفي ورقته لخص الدكتور يحيى الرخاوي أستاذ الطب النفسي حديثه في التأكيد على أن البحث عن الأسباب لا يمثل ـــ في ظنه- نقطة بداية صحيحة للخروج من أزمة التخلف، معتبرا أن الأفضل هو في تحديد ما يمكن عمله بشكل فوري للخروج من أزمة التخلف السائدة في العالمين العربي والإسلامي، مع التأكيد على أن الأسباب السابق ذكرها هى أسباب صحيحة، لكنه أشار إلى أن الكسل لا تتسم به الشعوب العربية وحدها وأن جمود الدين هو في الأساس يأتي بواسطة السلطة الدينية إلى جانب سيادة النفاق والعجز عن الإبداع.

واعتبر الكاتب الصحفي رضا هلال مساعد رئيس تحرير الأهرام أن سؤال لماذا تخلف العرب؟ ينطلق من إشكالية الوعي بالغرب وأن السؤال الأصح الذي كان يجب طرحه هو: لماذا تقدم الغرب؟ مؤكدا على أن العالم العربي كان ممكنا أن يكون سعيدا بتخلفه لو لم يتقدم الغرب! وأشار إلى أن هناك ثلاث قضايا يمكن طرحها للبحث للإجابة على هذا السؤال وهذه القضايا الثلاث هى: المعتقد الديني والتنظيم السياسي والعلاقة بالغرب.

وفيما يتعلق بالقضية الأولى أوضح هلال أنه يعني تحديدا به الإسلام، مشيرا إلى أن هناك كثيرا من الحداثيين والليبراليين والاشتراكيين يرون أن الإسلام عقبة أمام التقدم وأنه - هلال- لا يتفق معهم في هذا مشيرا إلى سؤال طرحه عدد من المستشرقين من قبل وهو: لماذا كان المجتمع الإسلامي رائدا في فترة سابقة إذا كنا نلوم الإسلام الآن؟

أكد هلال أن المشكلة ليست في الإسلام وإنما هى في بعض المسلمين في تحديد العلاقة بين الدين والدنيا، مشيرا إلى أن الله في الفقه هو مصدر التشريع وشرعية السلطة، لكن الدولة الإسلامية لم تكن بأي شكل دولة دينية بمعنى الكهانة التي عرفت في الغرب.

اعتبر هلال أن إلغاء الخلافة كان خطوة حاسمة في دار الإسلام نحو ما وصفه بـ "دنيوية السياسة"، مشيرا إلى أن هذه الدنيوية واجهت مشكلات عدة منها أنها كانت متأثرة بالتجربة العلمانية الفرنسية التي كانت معادية للدين لظرف تاريخي خاص بفرنسا، أما المشكلة الأخرى فهى أنها-الدنيوية- طرحت من أعلى بواسطة الدولة بعكس ما حدث في الغرب.

وانتقل هلال إلى القضية الثانية وهى دور التنظيم السياسي أو ما وصفه بطريقة الحكم، فأشار إلى أن الدولة الإسلامية كانت قائمة بشكل أساسي على التجارة والغزو وهو ما جعلها دولة صرف أو إنفاق في الأساس وليست دولة إنتاج، مشيرا إلى أن الشعوب

العربية رحبت كثيرا بنظم استبدادية لكونها تقوم بالصرف والإنفاق ولا تعتمد على الإنتاج.

تناول هلال القضية الثالثة وهى العلاقة بالغرب فأكد بداية أنه لا يستطيع أحد أن ينكر الدور الإمبريالي للغرب في المنطقة العربية وتركيزه في تعامله معها على مصالحه وخاصة البترول وإسرائيل.

وقال إن السياسة الأمريكية تنكرت كثيرا للقيم الليبرالية الأمريكية ووقفت ضد نظم وطنية مثل النظام الناصري ونظم ديمقراطية مثل حكم مصدق في إيران وساندت في نفس الوقت نظما استبدادية في مناطق عدة في العالم.. لكن هلال أكد أن الوجه الإمبريالي للغرب لا يجب أن يطمس الوجه الحضاري له، مشيرا إلى أن ما تعرفه المنطقة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والتقدم التكنولوجي والعلمي قد استمدته من الغرب.

عصام العريان: الاستبداد والفساد هما السبب... والحل في المشروع الإسلامي للنهضة

ختم هلال حديثه بالقول إن مسئوليتنا تتعلق بغياب الحرية وحرية العقل والمواطن والمرأة وهذا لا يمكن تبريره بتأويل سلفي للدين وعبادة دولة الصرف والاستبداد ولوم الغرب وإسرائيل ومقولة أنه لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، مؤكدا أن تلك التبريرات جميعها تمثل أسباب تخلف العرب.

استبداد وفساد

وبدأ الدكتور عصام العريان القيادي بجماعة الإخوان المسلمين حديثه بالإشارة إلى أننا مقبلون على حقبة استعمارية جديدة يمكن لها أن تستمر قرونا إذا لم نبدأ البداية الصحية لمعالجة تخلفنا بعد أن نعترف أننا فعلا متخلفون.

أشار العريان إلى أننا لسنا في حاجة إلى تبريرات ولا يمكن أن نلقي باللوم على حكام ولا على الغرب وإنما يجب أن نتسق مع إيماننا الإسلامي، مشيرا إلى أن الرسول والصحابة أنشأوا نهضة للعرب لم يحدث لها مثيل من قبل. وأكد أن غياب الحرية هو سبب تخلف العرب والمسلمين وأن نهضتهم الحقيقية يمكن أن تبدأ بها.

وأضاف قائلا إن الفكرة القومية حاولت أيضا بناء نهضة، لكنها كانت على أساس فكرة الوحدة والدولة المتسلطة وكانت نتائج ذلك معروفة للجميع وآخرها ما يجري في العراق.

قال العريان نحن نريد أن نبني نهضة جديدة وسط مشروع للمقاومة، فنحن أمام هجمة استعمارية جديدة وقوة تريد أن تنفرد بالعالم وتهيمن عليه وتحتكر الرفاهية لنفسها وتقوم بتهميش الجميع. وأكد أن محاولات البحث عن حلول خارجية مثل العولمة والتغريب لن تستطيع أن تؤدي إلى نهضة الأمة العربية والإسلامية. وأضاف أنه قد آن الأوان لكل المفكرين الذين يبحثون عن سؤال النهضة أن يبحثوا في مشروع إسلامي يتسع للجميع وحتى لغير المسلمين وغير المتدينين، مشيرا إلى أن موقف الكنيسة الأخير والمشرف المناهض للحرب على العراق سيكون له أثره بالتأكيد في تغيير أفكار الكثيرين من المتشددين.

قال العريان نحن لا نستطيع أن نبدع نموذجا مصريا والإسلام لم يمنع تقدم ماليزيا وتركيا، وهو يستطيع أن ينهض بنا ويجعلنا نقاوم، مشيرا إلى أنه يمكن أن يكون هناك ولع بالغرب أو عداوة شديدة له، ولكن هناك بالتأكيد موقف وسط في التعامل مع الغرب على حقيقته والتحاور إذا ما استطعنا التحاور أو التدافع ولا مانع من الاتفاق أو الاختلاف.

رفض العريان التفرقة بين ما هو ديني وما هو إنساني وقال إنه لم يدعي أحد في تاريخ الإسلام أنه يحكم باسم الله ولم يعرف هذا التاريخ ما يسمى بدولة دينية أو حكم إلهي مطلق ولو أن أحدا قال بذلك فسيتم قتله.

غياب العلم والتعليم

وفي بداية حديثه انتقد الدكتور أحمد محيي الدين الأستاذ بكلية الطب بجامعة عين شمس عدم التطرق لتغييب العلم والتعليم كسبب من أسباب تخلف العرب والمسلمين، وأكد أن البحث العلمي قضية مهمة، لكنها لا توجد على أولويات النهضة في العالم العربي والإسلامي.

ودلل على ذلك بأرقام ذكرها تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٠ ومنها أن معدلات الأمية في مصر بالنسبة للإناث ٦٠٪ وللذكور ٣٥٪ وهى في ماليزيا ١٥٪ للإناث و١٠٪ للذكور وفي كوريا الجنوبية ٤٪ للإناث و١٪ للذكور وفي إسرائيل ٧٪ للإناث و٢٪ للذكور.

وأضاف أن نسبة القيد بالكليات العملية في مصر ٢,٩٪ من جملة المقيدين بالجامعات المصرية في حين أنها في سنغافورة ٢٤٪ وفي كوريا الجنوبية ٢٣٪ وفي إسرائيل ١١٪

أما عدد الأفراد العلماء والمهندسين في مجالات البحوث والتطوير فهى في مصر ٤٥٨ فرداً لكل مليون نسمة وفي كوريا الجنوبية ٢٣٦٢ وفي جنوب أفريقيا ٩٣٨ ونسبة الإنفاق على البحث والتطوير ٠,٢٪ من جملة الناتج القومي في مصر. وفي كوريا الجنوبية ٢,٨٪أما في إسرائيل ٢,٤٪ أي ١٢ ضعف النسبة في مصر.

وأشار إلى أن صادرات التقنية العالية في مصر ٧٪وجزء كبير منها له علاقه بالدواء، أما هذه النسبة في إسرائيل فيها ٣٣٥ ومساهمة مصر في النشر العلمي في المجالات العلمية هى ٠,٢٪ وإسرائيل ٢,٤٪ وفي الهند ٤٪

أكد الدكتور محيي الدين أن هناك قضية هامة يجب النظر إليها وهى كيفية إدارة مؤسسات البحث العملي وخاصة الجامعة، مشيرا إلى أنها تدار بطريقة شمولية حيث يضع لها وزير التعليم العالي الميزانية والسياسة، وهو في نفس الوقت عضو في الحكومة التي تعين خريجي هذه المؤسسات.

أحمد محيي الدين: البحث العلمي والتعليم غير موجود في أولويات نهضتنا

اعتبر محيي الدين أن المجتمع المصري مر منذ منتصف السبعينيات بما يمكن تسميته بفترة الفرص الضائعة مشيرا إلى أن الانشغال بالتناقض مع إسرائيل واعتباره تناقضا مع الولايات المتحدة كان سائدا في تلك الفترة إلى جانب دور الناشطين الإسلاميين على المستوى الفكري.

أضاف أن فكرة الخصوصية التي سادت مع الاتجاه القومي الناصري أدت إلى عدم إثارة قضية الديمقراطية إلى جانب أن الاتجاه الأصولي الإسلامي سادت لديه فكرة الجهاد وتداعياته العملية بدلا من فكرة التقدم والبحث والتفاعل مع الحضارات الأخرى.